

European Commission  
United Nations Development Programme  
Joint Task Force on Electoral Assistance

# تقرير موجز

## المؤتمر المشترك للمفوضة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول

تعزيز مصداقية العمليات الانتخابية  
والقبول بها: دور الشركاء والإدارات  
الانتخابية



**GPECS**  
Global Programme for Electoral Cycle Support

Swedish International Development  
Cooperation Agency



UNDP Office in Jordan  
Regional Electoral Support  
project for Middle East and North Africa



## شكر وتقدير

يود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية أن يتقدما بالشكر للدول التي شاركت بوفود في المؤتمر والتي بلغ عددها ١٥ دولة. ويتوجها أيضاً بالشكر الخاص لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، ملك الأردن، لرعايته لهذا المؤتمر، وإلى الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن لدعمها القِيَم الذي قدمته على صعيد تنظيم هذا المؤتمر.

المؤلف الرئيسي: فرانسيسكو كوبوس-فلوريس

شارك في التأليف: جيانبيرو كاتوزي، راكيل ريكو-بيرنابي

التعليقات والملاحظات: ماري أوشي، هيرمان فاليس، هيروكو مايمورا، أندرو هايسلوب، سونيا بالميري، جولي بالينغتون، بشرى أبو

شاحوط، اوليفيا لويس

تحرير النص: جيف هوفر

تصميم غرافيك: أديليدا كوتتيراس

الصور: منى النمري، مانويلا ماتزينغر، سعيد طاهري، أسان أمزا



European Commission  
United Nations Development Programme  
Joint Task Force on Electoral Assistance

# تقرير موجز

المؤتمر المشترك للمفوضة  
الأوروبية وبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي حول

تعزيز مصداقية العمليات الانتخابية  
والقبول بها: دور الشركاء والإدارات  
الانتخابية

## إخلاء مسؤولية

تعكس محتويات هذا التقرير النقاشات التي دارت أثناء المؤتمر وبالتالي ينبغي عدم الأخذ بها باعتبارها بياناً بالوقائع أو الموقف الرسمي لمنظمي المؤتمر (وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية) أو الدول الأعضاء فيهما أو أية مؤسسة تم تمثيلها في المؤتمر.

هذه الوثيقة هي تقرير موجز  
لنقاشات المؤتمر حول "تعزيز  
مصداقية العمليات الانتخابية  
والقبول بها: دور الشركاء والإدارات  
الانتخابية"

تم تنظيم المؤتمر تحت رعاية العاهل  
الأردني "جلالة الملك عبد الله الثاني  
بن الحسين"

# الاختصارات

الجمعية الأوروبية لموظفي الانتخابات	<b>ACEEEO</b>
البوسنة والهرسك	<b>BiH</b>
اللجنة المركزية للانتخابات	<b>CEC</b>
اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة	<b>CENI</b>
رابطة الدول المستقلة	<b>CIS</b>
مدونة سلوك	<b>CoC</b>
المجلس الأوروبي	<b>CoE</b>
منظمة مجتمع مدني	<b>CSO</b>
صندوق التوعية الانتخابية	<b>EAF</b>
المفوضية الأوروبية	<b>EC</b>
المفوضية النيبالية للانتخابات	<b>ECN</b>
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	<b>ECOSOC</b>
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	<b>ECOWAS</b>
مفوضية الانتخابات الباكستانية	<b>ECP</b>
تسوية النزاعات الانتخابية	<b>EDR</b>
هيئة إدارة الانتخابات	<b>EMB</b>
الاتحاد الأوروبي	<b>EU</b>
نظام الفائز الأول	<b>FPTP</b>
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	<b>ICCPR</b>
لجنة الانتخابات المستقلة	<b>IEC</b>
المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية	<b>IFES</b>
فرقة العمل المشتركة بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالمساعدة الانتخابية	<b>JTF</b>
عضو برلمان	<b>MP</b>
منظمة غير حكومية	<b>NGO</b>
مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	<b>ODIHR</b>
التمثيل النسبي	<b>PR</b>
نظام إدارة النتائج	<b>RMS</b>
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	<b>SADC</b>
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	<b>SIDA</b>
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	<b>UDHR</b>
الأمم المتحدة	<b>UN</b>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	<b>UNDP</b>
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	<b>UNESCO</b>

# جدول المحتويات



# الصفحة

<b>الاختصارات</b>	5
<b>موضوعات المؤتمر وأهدافه</b>	10
<b>الافتتاح</b>	14
<b>تعريف المفاهيم</b>	16
تعريف الإطار المفاهيمي: ما المقصود بعبارة مصداقية العمليات الانتخابية؟	17
تأثير هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة على مصداقية العملية الانتخابية والقبول بها	19
المبادئ الأساسية التي تعزز مصداقية العملية الانتخابية والقبول بنتائجها	20
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	22
<b>تأثير مؤسسات الدولة الأخرى على مصداقية الانتخابات</b>	24
مشاركة الحكومة وتأثيرها على مصداقية العملية	25
تأثير العدالة الانتخابية ودور آليات تسوية النزاعات الانتخابية على القبول العام بالانتخابات	27
الأمن الانتخابي وتأثيره على العمليات الانتخابية	28
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	31
<b>الأحزاب السياسية والمرشحون</b>	32
دور وتأثير الأحزاب السياسية والمرشحين في مصداقية الانتخابات والقبول بها	33
ما هي الآليات التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات تطبيقها لزيادة التعاون مع الأحزاب السياسية والمرشحين؟	35
ما هو دور السلطات الانتخابية والمتنافسين في الانتخابات وما هي مسؤوليتهم في الأوضاع التي يحتمل نشوء نزاعات فيها؟	35
الآليات التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية تطبيقها لمحاربة التزوير الانتخابي	36
دور المال في السياسة: هل ينبغي أن يكون لهيئات إدارة الانتخابات دور في مراقبة تمويل الأحزاب وتمويل الحملات الانتخابية؟	36
هل تكفي مدونة قواعد السلوك لضمان التزام الأحزاب السياسية والمرشحين بالتنافس الانتخابي؟ ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به هيئة إدارة الانتخابات؟	38
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	40
<b>تجارب الدول</b>	42
البوسنة والهرسك: كيف تتعامل المفوضية المركزية للانتخابات مع الأحزاب السياسية والقضايا الإثنية؟	43
الأمريكتان: تحدي قبول نتائج الانتخابات	44
ليبيريا: دور وتأثير الأحزاب السياسية والمرشحين في ضمان مصداقية الانتخابات وقبول نتائجها	45
باكستان: الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة	46
مدغشقر: دور الأحزاب السياسية والمرشحين في مصداقية العملية الانتخابية	47
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	49

# الصفحة

<b>الإعلام والمجتمع المدني ومراقبو الانتخابات</b>	50
دور الإعلام في الثقة العامة والقبول بالعمليات الانتخابية	51
هل أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تغييراً في دور الإعلام في العمليات الانتخابية؟	51
التدابير التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات اتخاذها لتعزيز أثر الإعلام على مصداقية العملية	53
المجتمع المدني وإدارة الانتخابات يشتركان في تثقيف الناخبين: تجارب من الجبل الأسود	54
المراقبة المحلية للانتخابات: أثرها ومسؤوليتها عن العملية الانتخابية	54
المجتمع المدني: هيئة مراقبة أم شريك في التنفيذ؟ هل هناك تضارب في المصالح؟	56
الدروس المستفادة من المراقبة الدولية: أثرها على مصداقية العمليات الانتخابية	59
الملاحظات المنبثقة عن المناقشات	60
<b>تجارب البلدان</b>	62
جمهورية غيانا: دور الإعلام	63
تونس: ديمقراطية قيد التحول - دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية	64
فلسطين: دفع هيئة إدارة الانتخابات نحو تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني	65
نيبال: بذل الجهود لشمول المجتمع المدني والإعلام والمراقبين في العملية الانتخابية	66
كينيا: انتخابات عام 2013 - دور الإعلام عموماً وبرنامج النقاش الواقعي 'سيما كينيا' (كينيا تتحدث)	68
الأردن: بذل الجهود لإشراك المجتمع المدني في العملية الانتخابية	69
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	70

# الصفحة

جهود الأطراف صاحبة المصلحة: تبادل الدروس المستفادة	72
قبول نتائج الانتخابات: مشروع المراقبة الحزبية المشتركة لنتائج الانتخابات في غانا (J-PERM) 2012	73
التعاون بين الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات: تجربة مالي في مرحلة ما بعد الانتخابات	74
إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية: جهود الأطراف صاحبة المصلحة	75
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	78
<b>المنظور الإقليمي: التحديات والفرص المتعلقة بالتعاون الثنائي والمشارك بين هيئات إدارة الانتخابات لتعزيز المصدقية</b>	80
المنطقة العربية	82
أوروبا	83
أفريقيا	83
الملاحظات المنبثقة عن النقاشات	85
<b>تطوير العمل بين هيئات إدارة الانتخابات والأطراف صاحبة المصلحة: ملخص جلسات العمل والتوصيات</b>	86
المجموعة (1): هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية / المرشحون	87
المجموعة (2): هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني	89
المجموعة (3): هيئات إدارة الانتخابات والإعلام	90
المجموعة (4): هيئات إدارة الانتخابات ومؤسسات الدولة الأخرى	91
الملاحظات الختامية	92
<b>مرفق: جدول أعمال المؤتمر</b>	94



# موضوعات المؤتمر وأهدافه

تحت رعاية العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، نظمت المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سيشار إليه فيما يلي بعبارة البرنامج الإنمائي) والهيئة المستقلة للانتخاب في المملكة الأردنية الهاشمية مؤتمراً بعنوان تعزيز مصداقية وقبول العمليات الانتخابية: دور الأطراف صاحبة المصلحة والإدارات الانتخابية.

وقد انعقد هذا المؤتمر في الفترة من 7 إلى 11 أبريل/ نيسان 2014 في البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية. نظمت هذا المؤتمر فرقة العمل المشتركة بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالمساعدة الانتخابية بالتعاون مع المشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي والذي تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

تمحورت النقاشات في المؤتمر حول فهم مشترك يرى أن مصداقية العملية الانتخابية والقبول بها ليسا رهناً فقط بإدارة الانتخابات على نحو خالٍ من العيوب من الناحية الفنية. أضف إلى ذلك أن الإقرار بالأهمية الحاسمة للجوانب السياسية في العمليات الانتخابية - بما في ذلك الأدوار التي تلعبها الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الانتخابات - هو من شروط تحقق مصداقية الحدث الانتخابي والقبول به.

الهدف من المؤتمر هو توسيع دائرة النقاش بشأن العمليات الانتخابية لتشمل ما هو أبعد من النواحي الفنية بحيث يتم التركيز بصورة أعمق على مشاركة الطيف الكامل من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات، بما فيها الأحزاب السياسية والمرشحين والإعلام والمراقبين المحليين والدوليين والمجتمع المدني والعدالة الانتخابية ومؤسسات الدولة الأخرى والمجتمع الدولي.

وتُنظّم هذا الحدث على نحو يعزز من إطلاع المشاركين على تجربة البلدان المختلفة، حيث تضمّن عدداً من المحاضرات ودراسات الحالات الفردية والجلسات التفاعلية. مرفق بهذا التقرير نسخة من جدول أعمال المؤتمر.

نظراً للأهداف المحددة من هذا المؤتمر، فقد بُذلت جهود خاصة لدعوة نطاق واسع من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات وذلك على نحو يختلف عن حلقات العمل المشتركة السابقة للمفوضية الأوروبية والبرنامج الإنمائي. وكانت الغاية من ذلك إحداث تفاعل ومشاركة مباشرين مع ممثلي هيئات إدارة الانتخابات والتشجيع على الحوار الصريح والمفتوح كي تقترب من خلاله كافة الأطراف من تكوين فهم أفضل لمواقف الآخرين وأولوياتهم. اجتذب المؤتمر، بالإضافة إلى هيئات إدارة الانتخابات، مشاركين من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والدوائر الحكومية والقضاء وموفدين عن الاتحاد الأوروبي والمكاتب التابعة للبرنامج الإنمائي.

وفي الوقت الذي استهدف فيه المؤتمر هيئات إدارة الانتخابات من مختلف دول العالم، ركز المؤتمر بشكل أساسي على الديمقراطيات الهشة والناشئة -وبوجه خاص على المنطقة العربية. وقد شارك في المؤتمر 250 شخصاً حضروا من 70 دولة، بما في ذلك 51 وفداً.

## ملحة عن تنظيم المؤتمر

تم تنظيم المؤتمر بحيث يبدأ بتقديم محاضرات ومفاهيم عامة بما يفرضي إلى تحديد الإطار الذي ستدور فيه النقاشات في الأيام التالية. وتم تخصيص فقرات لمناقشة مختلف الأطراف صاحبة المصلحة المنخرطة في العملية الانتخابية وعلاقتها بإدارة الانتخابات.

تركزت المحاضرات التي قدمها خبراء على مجالين أساسيين، هما: (1) تحديد الأدوار التي تلعبها مختلف الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات وتأثيرها على مصداقية العملية الانتخابية والقبول بها، (2) تقييم ما الذي يمكن للإدارات الانتخابية أن تقوم به من أجل تعزيز المشاركة البناءة لأصحاب المصلحة في العملية. وقد عُرضت تجربة 31 بلداً تركز كل منها على تطبيق البلد المعني للقضايا التي نوقشت في المحاضرات. وقد انبثق عن النقاشات التي دارت في المؤتمر مجموعة توصيات خاصة بهيئات إدارة الانتخابات والأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات تتعلق بكيفية تعزيز مصداقية العمليات الانتخابية من خلال التعاون المتبادل بين هؤلاء. والغاية من هذه التوصيات هي تزويد هيئات إدارة الانتخابات وأصحاب المصلحة الرئيسيين بمعلومات وبيانات وتجارب وأمثلة مقارنة بما يعزز مصداقية العمليات الانتخابية.

وقدم المؤتمر أيضاً الفرصة للمشاركين كي يقيموا الأوضاع الحالية للتعاون بين المناطق في مختلف مناطق العالم. وقد ساعد ذلك في زيادة الوعي بمختلف التُّهَج والفرص والتحديات المرتبطة بالتعاطي مع الشركاء.

### حول هذا التقرير الموجز

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للمحاضرات التي قُدمت في المؤتمر والنقاشات التي عُقدت بين المشاركين. ومن هنا، فإن الهدف من هذا التقرير هو تلخيص النقاشات لفائدة الإدارات الانتخابية والمشتغلين بالعمليات الانتخابية ممن لم يتمكنوا من حضور المؤتمر. وقد رُتبت المعلومات في هذا التقرير ترتيباً زمنياً قدر الإمكان بحسب النقاشات وجدول الأعمال (المرفق في آخر هذه المطبوعة). ولكن المحررين ارتأوا في بعض الحالات تغيير ترتيب بعض المحاضرات والنقاشات بما يخدم الوضوح في العرض.

سيعقب صدور هذا التقرير الموجز دورة تعلُّم إلكتروني تتعلق بنفس الموضوع وستكون متاحة مجاناً عبر شبكة الإنترنت على بوابة التعلم الإلكتروني لفرقة العمل المشتركة للمساعدة الانتخابية:

[www.elearning.ec-undp-electoralassistance.org](http://www.elearning.ec-undp-electoralassistance.org)





# الافتتاح



أكدت الكلمات الافتتاحية والخطابات الرئيسية على كون الأردن أول بلد عربي يستضيف مثل هذا الحدث مما أتاح الفرصة لتسليط الضوء على بعض من المنجزات التي حققها الأردن في هذا المضمار على صعيد الإصلاح السياسي بوجه عام والإصلاح الانتخابي بوجه خاص. وكان من أهم التطورات إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب في عام 2012 التي تولت المسؤولية عن إجراء الانتخابات البرلمانية في يناير/ كانون الثاني من عام 2013 (فيما كانت وزارة الداخلية هي المسؤولة عن إجراء الانتخابات في السابق). وكان من الأهداف المشتركة لتلك الانتخابات بالنسبة للهيئة وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة التعاون من أجل زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات.



رياض الشكعة  
رئيس الهيئة المستقلة  
للانتخاب

أشار المتحدثون إلى التعاون الوثيق بين الأردن وكلٍ من الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي، اللذين دعما منذ وقت طويل جهود الإصلاح السياسي في هذا البلد. يقوم هذان الشريكان بتقديم الدعم للانتخابات فقط عندما يُطلب إليهما ذلك من السلطة الوطنية ذات الصلة، وقد أكدوا في هذا الصدد التزام الأردن بتحسين عملياته وإجراءاته. ويدل إرسال الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة انتخابية مستقلة على دعمها لجهود التحول الديمقراطي في الأردن. إضافة إلى ذلك، مول الاتحاد الأوروبي الأعمال التي تولت القيام بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالاشتراك مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني (في أنشطة تثقيف الناخبين) والأحزاب السياسية (في بناء القدرات). وقد تمت الإشارة إلى أن هذا المؤتمر يأتي في إطار دعم الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي لجهود التحول الديمقراطي التدريجي في الأردن.



جوانا رونيكا  
رئيسة بعثة الاتحاد  
الأوروبي للأردن

تشكل الانتخابات ذات المصادقية عنصراً أساسياً من عناصر الحوكمة الرشيدة. وينبغي لمثل هذه الانتخابات أن تُنتج برلماناً وحكومة خاضعين للمساءلة وأن تدعم مشاركة المواطنين في المجال العام. وفي الوقت الذي تعدُّ فيه المشاركة الفعالة للإعلام والأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات عاملاً حاسماً في أية عملية انتخابية، تم التأكيد على ضرورة وجود الإطار القانوني المناسب والبيئة السياسية.



سيما بحوث،  
الأمين العام المساعد للأمم  
المتحدة و المدير الإقليمي  
لمكتب الدول العربية برنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي



# تعريف المفاهيم

## تعريف الإطار المفاهيمي: ما المقصود بعبارة مصداقية العمليات الانتخابية؟

ثمة علاقة وطيدة بين مصداقية العملية الانتخابية والاستقرار والاستدامة السياسيين. تتحقق الاستدامة السياسية عندما يتم قبول نتائج الانتخابات من قبل الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في الانتخابات. وبالتالي، فإن ضمان حدوث مثل هذا القبول هو من المهمات الأكثر صعوبة بالنسبة لإدارة الانتخابات لأن هذا القبول يفضي إلى تحقيق الاستدامة السياسية. وينطوي الحصول على هذا القبول والحفاظ عليه على ما هو أكبر من مسألة حدود الإدارة الفنية/الإدارية أو المالية للانتخابات.

تعتمد مصداقية الانتخابات في الأساس على العمليات الفنية والقرارات التي يمكن للمواطن فهمها ومن ثم التقيّد بها. وتعتبر الشفافية عنصراً أساسياً من عناصر أية عملية انتخابية. وتتناقض هذه المعايير مع معايير القيادة السياسية بعدة طرق؛ ففي كثير من الحالات تكون القيادة السياسية مستندة إلى مزايا القادة وشعبيتهم بدلاً من تستند إلى قضايا محددة يمكن للمواطنين تقييمها. يجب إدارة العمليات الانتخابية على نحو سليم من أجل بناء مصداقية باقية على المدى الطويل على أساس من الحقائق؛ في حين تتسم القيادة السياسية عموماً بقصر الأجل وبأنها قائمة على المثاليات والآمال لا على الحقائق.

الانتخابات عبارة عن خدمة عامة ذات طبيعة متكررة، وكي يُنظر إلى هذه الخدمة بعين المشروعية فإنه يتعين عليها -كما هي الحال بالنسبة لأيّة خدمة عامة أخرى- أن تقدم للمواطنين فوائد ملموسة. وإن لم تكن هذه الفوائد ملموسة فإن قيمة الانتخابات وإدارة الانتخابات ستكون على الأرجح عرضة للتساؤل والتشكك، ومن ثم ستقع الفُرقة بين إدارة الانتخابات والمواطنين الذين وُجدت أصلاً كي تخدمهم.

وكي لا ينقطع حبل الأفكار فيما يتعلق بالمقابلة بين المصداقية والقيادة، ثمة عنصر آخر مهم له صلة بالإيمان، وهو أن القيادة ترتكز على العلاقة بين القادة السياسيين والمواطنين وبخاصة أيّمان المواطنين بقادتهم- وهو أمر غير منظور. بينما تعتمد المصداقية على حقائق متغيرة وهي بالتالي تتناقض مع الإيمان.

المسألة الأخرى التي يتوجب التطرق إليها هي مسألة الثقة. تتولد الثقة مع الوقت عندما تتم العملية مراراً وتكون النتائج مقنعة للشعب. ومن هنا، فإن الثقة في العمليات الانتخابية تتولد بمرور الوقت ويتحقق بالشكل المثالي في اللحظة التي ينعدم فيها الشك في أن الإدارة الانتخابية تدير الانتخابات على النحو الصحيح. وفي مثل هذه الحالات يفترض المواطنون أن العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة قد نُفذت على النحو الصحيح وأن النتائج المعلنة تعكس إرادة الشعب الحقيقية. هذه الثقة تمنح الممثلين المنتخبين سلطة الحكم ويسهم في إسباغ سمة الممثل الشرعي للشعب عليهم. وتعتبر الشفافية قضية أساسية في خلق الثقة في هيئة إدارة الانتخابات وبالتالي في العملية الانتخابية ككل.

شمول الكافة هو مفهوم آخر يسير مع المصداقية جنباً إلى جنب؛ فلكي تكون الانتخابات ذات مصداقية، يجب أن يتمتع جميع الناخبين بحق الانتخاب وأن يُمنحوا الفرصة للقيام بذلك دون أي إقصاء أو تمييز، وأن يتمتع جميع المواطنين المستوفون للشروط بالترشح للمنصب وانتخاب الناس لهم.<sup>1</sup> إن من شأن تحقيق هذه المعايير أن يعزز من مستوى المصداقية.



يجب أن يكون جميع المواطنين قادرين على المشاركة في العملية الانتخابية كناخبين ومرشحين. ويمكن للمواطنين أيضاً أن يشاركوا عن طريق التأثير في نقاش القضايا العامة والحوار مع المرشحين، أو من خلال قدرتهم على تنظيم أنفسهم، وهي مشاركة تستند إلى ضمان حرية التعبير والتجمع والتنظيم. فإذا تم إقصاء بعضهم فسيضر ذلك بمصداقية الانتخابات. الانتخابات -في الواقع- صراع على السلطة السياسية؛ وبالتالي فإن حدوث توترات بسببها شأن طبيعي وينبغي عدم النظر إليها على أنها شيء سلبي بل طبيعي وحسب. ويتعين أن يكون الدور الذي تلعبه هيئات إدارة الانتخابات والأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات واعياً لهذا الوضع وأن يحاول ترسيخ قوانين أساسية تسمح بمنح السلطة السياسية وفقاً لإرادة الشعب بما يحول دون الوقوع في المحذور، وبهذه الطريقة تُنتج العملية انتخابات ذات مصداقية واستدامة سياسية.

## تأثير هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة على مصداقية العملية الانتخابية والقبول بها

لا تستطيع هيئات إدارة الانتخابات وحدها ضمان مصداقية الانتخابات، فالانتخابات ليست ممارسة تقنية محضة، بل هي حدث اجتماعي-سياسي. بالإضافة إلى هذه الهيئات، هناك أطراف أخرى صاحبة مصلحة في الانتخابات تقع على عاتقها هي الأخرى مسؤولية بشأن مصداقية الانتخابات. بل إن كل طرف من هذه الأطراف له -في الحقيقة- نصيبه من هذه المصداقية وبالتالي يتوجب على الجميع أن يعملوا معاً على تحقيق تلك المصداقية. تعد السلطات الانتخابية صاحب المصلحة الانتخابي الأكثر انخراطاً في العملية بشكل مباشر، وهذه السلطات هي: الكيانات والهياكل المشاركة في جميع جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك الهيئة المسؤولة عن إجراء الانتخابات والهيئات المكلفة بتسوية الخلافات الانتخابية. يليها في ذلك الدوائر الحكومية والأحزاب السياسية والمرشحون والمجتمع المدني (كمراقب للانتخابات وكذلك كمزود لبرامج التربية المدنية) والإعلام على المستويين المحلي والوطني.

يتعين على السلطات الانتخابية التقيد بجملة من المبادئ كي تتمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية. وهذه المبادئ هي الاستقلالية (في إجراءاتها، مقارنة بالاستقلالية المؤسساتية) والنزاهة والشفافية والكفاءة (وبالتالي المهنية) والاستدامة (الحاجة إلى إجراء انتخابات دورية بحيث تتحقق المصداقية ويتم الحفاظ عليها مع الوقت). وعلى الرغم من أن بعض هذه المبادئ سلوكي، إلا أن تطبيقه يعتمد على السياقات القانونية والسياسية والمؤسساتية التي يجري ضمنها تطبيق هذه المبادئ. وقد تتأثر هذه المبادئ -إن قُيِّض لها أن تتأثر- بشكل طفيف بالسلطات الانتخابية، أما الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الانتخابات فهي المسؤولة بصورة رئيسية عن التطبيق الصحيح والسليم لهذه المبادئ.

تحدد السياقات القانونية والسياسية والمؤسساتية التي تعمل فيها السلطة الانتخابية الكيفية التي سٌجرى بها الانتخابات. وفي بعض الحالات يمكن للأحكام القانونية أن تحد من المرونة التي تتمتع بها السلطات الانتخابية في تطبيق بدائل أفضل من تلك التي ارتأها المشرعون من قبل. لضمان إشراك جميع المواطنين في العملية الانتخابية يجب أن تشارك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني (مما في ذلك الجماعات المهمشة) والإعلام والحكومة. وينبغي أن تعمل الحكومة بجميع دوائرها مع السلطات الانتخابية لضمان شمول العملية للجميع. فإذا تقلص الفضاء السياسي سينتفي شمول الكافة وستتفقد الانتخابات مصداقيتها حتى لو أدارت السلطات الانتخابية الانتخابات بأفضل أسلوب فني ممكن.

تلعب الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في تعزيز مصداقية العملية. ويعتبر المتنافسون في الانتخابات اللاعب الرئيسي غير أن هؤلاء المتنافسين يتصرفون في غالبية الأحيان كقوة سلبية خلال الانتخابات. إذا ما تم تجاهل القوانين وتصرفت الأحزاب على نحو لأخلاقي فإنه سيصبح من الصعب إيجاد الثقة بالعملية الانتخابية وقبول نتائجها. لذلك فإن مشاركة الأحزاب السياسية وتصرف المرشحين من منطلق حسن النوايا أمران أساسيان لتحقيق مصداقية العملية الانتخابية.

ويلعب المجتمع المدني والإعلام أيضاً دوراً أساسياً في إجراء انتخابات ذات مصداقية. يمكن للمجتمع المدني أن يشارك كمراقب أو كمزود للتربية المدنية. ومن الضروري في كلا الحالتين أن يتصرف المجتمع المدني بطريقة تتسم بالمهنية، منحياً أي تعاطف أيديولوجي لأعضائه جانباً. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب، كمراقب للانتخابات، دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والثقة في الانتخابات. ويمكن لها أن تتصرف، قبل الانتخابات وبعدها، كممثل للمواطنين بحشد الدعم نيابة عنهم وأن تلعب دور الوسيط بين المرشحين والمسؤولين الحكوميين بهدف الدخول في حوار بناء. تقتضي المصداقية أيضاً أن يتمكن الناخبون من الاختيار المستنير بالمعلومات، لذلك فإن إشراك المجتمع المدني في تزويد الناخب بالمعلومات عبر منابر مختلفة بمقدوره إحداث تأثير إيجابي على مصداقية العملية.

يلعب قطاع الإعلام دوراً رئيسياً عن طريق توعية المواطنين بقضايا لها صلة وأهمية بالنسبة للانتخابات وتمكّن الناخبين من الاختيار عن وعي. وقد تؤثر التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية في نتائج الانتخابات، غير أن عدم تقييد بعض أو كثير من المؤسسات الإعلامية بالالتزامات الأخلاقية لهذا القطاع يتسبب في حدوث بعض الإشكالات، وذلك بسبب التعرض لضغوطات أو طمعاً في تحقيق المكاسب المادية. وقد تتضرر مصداقية الانتخابات في مثل هذه الحالات لأن الناخبين يحصلون على قدر أقل من المعلومات المقبولة لاتخاذ قرارات واقعية. ومن الجوانب الأساسية لإجراء انتخابات ذات مصداقية هو توفير حيز متساو لجميع المتنافسين. ويجب تخصيص الحد الأدنى من إمكانية الظهور في وسائل الإعلام لجميع المتنافسين كي يتسنى لهم التواصل مع المواطنين وتوضيح رؤاهم.

إن إجراء انتخابات ذات مصداقية هو مسؤولية مشتركة بين كافة الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات حيث يكمن نجاح أو فشل العملية في ضرورة أن يتحمل كل طرف من هؤلاء نصيبه من المسؤولية في العملية الانتخابية ككل وأن ينفذه.

## المبادئ الأساسية التي تعزز مصداقية العملية الانتخابية والقبول بنتائجها

يعود تاريخ مبادئ الانتخابات ذات المصداقية إلى المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 حيث طُرحت المتطلبات الرئيسية الآتية:

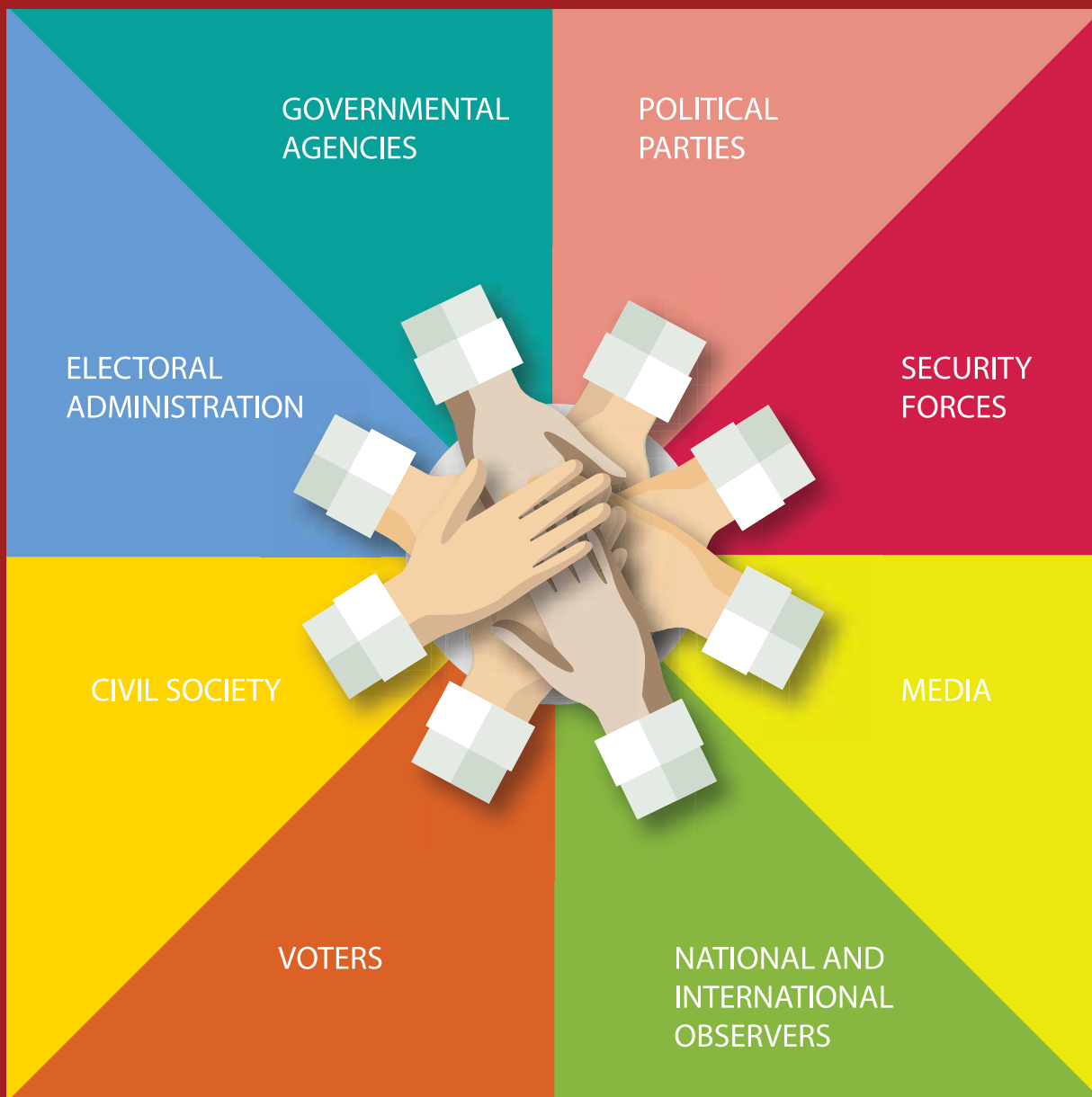
- أن تكون الانتخابات دورية
- وشاملة
- ومنتكافئة
- وسرية
- وحرّة
- وحقيقية

ويلزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقيات والعهود ذات الصلة - وأبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية- الدول الموقعة باحترام الالتزامات التي تعهدت بها بموجب تلك الصكوك.

تؤكد الأمم المتحدة على أهمية قبول النتائج بصفته أحد أهم العوامل في ضمان مصداقية الانتخابات. فإن لم تقبل الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات (الأحزاب السياسية والناخبون والمرشحون) بالنتائج التي تتمخض عنها الانتخابات ستحدث مشكلة بغض النظر عن جودة المستوى الفني الذي أُديرت به تلك الانتخابات. ومن بين التدابير المهمة التي تكفل قبول نتائج الانتخابات ضمان إدارة الانتخابات كعملية سياسية على نحو جيد. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الأطراف صاحبة المصلحة أن تتفق أولاً على «قوانين اللعبة»، أي النظام الانتخابي وكيفية توزيع المقاعد واستحداث مقارنات وتوازنات في بنية الحوكمة وما إلى ذلك. وغالباً ما يعني ذلك أيضاً العمل على تحاشي أن تتمخض العملية عن نتائج مؤداها أن «الفائز يفوز بكل شيء». وبالتالي، فإنه من المفيد أن ينتهج أولئك الذين يفوزون في الانتخابات نهجاً شاملاً للكافة في الحوكمة عند بلوغهم سدة الحكم. وينبغي على من ينتخبهم الشعب العمل من أجل المصلحة الوطنية وليس من أجل مصلحة أحزابهم أو مؤيديهم فقط.

تركّز الكثير من النقاش في السنوات الأخيرة على العنف المرتبط بالانتخابات والحيولة دون وقوعه، حيث يعتبر احترام حقوق الإنسان أحد العناصر الأساسية لمنع حدوث أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات مع الإسهام في إجراء انتخابات ذات مصداقية. إن الانتخابات التي تُجرى في أجواء من الخوف والترهيب والتمييز والإقصاء لا يمكن لها أن تسهم في خلق بيئة إيجابية. وتقع المسؤولية في احترام الحقوق المدنية والسياسية على الحكومات والأحزاب السياسية وقادتها والأجهزة الأمنية والقضائية والمشرعين ومنظمات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات والناخبين على حد سواء. كما أن معالجة الأسباب الجذرية العميقة للمظالم الاجتماعية يعد عنصراً مهماً في الحيولة دون وقوع عنف مرتبط بالانتخابات.

كما أن شمول الكافة والشفافية مبدآن مهمان من هذه المبادئ. لذا ينبغي صياغة الإطار القانوني الذي تُجرى بموجبه الانتخابات على نحو يشمل الجميع بحيث يتيح لجميع الأطراف صاحبة المصلحة التعبير عن رؤاهم ومن ثم التوصل إلى (شبه) توافق في الآراء. إن من شأن إجراء مشاورات واسعة في وقت مبكر أن يتجنب شكاوى الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات بعد معرفة النتائج، أو الحد من هذه الشكاوى.



• كذلك سلطت المناقشات الضوء على النظام الانتخابي القائم بصفته عاملاً له تأثير مهم على مصداقية الانتخابات، ذلك أن النظام الانتخابي بوسعه أن يعزز من مصداقية الانتخابات أو يضعفها. لذا، ينبغي على النظام الانتخابي أن يستوعب جميع المتنافسين وأن يتجنب عقلية «الفائز يفوز بكل شيء». إضافة إلى ذلك، قال بعض المشاركين في المؤتمر إنه يتعين على تصميم النظام أن يأخذ العوامل الجغرافية والإثنية والاجتماعية في الحسبان.

• وطُرحت ملاحظة بشأن استقلالية السلطات الانتخابية مفادها أنه ينبغي أن ينعصب التركيز على استقلالية الإجراءات وليس بهذا القدر الكبير على استقلالية المؤسسات. وينبغي أن تتحقق هذه الاستقلالية في اتخاذ الإجراءات دون ضغط وطني أو دولي. إن استبدال الحكومات لأعضاء هيئة إدارة الانتخابات وتعيين هؤلاء الأعضاء يشكل تحدياً لاستقلالية هذه المؤسسة (أو على الأقل يعطي انطباعاً بأنها تتمتع باستقلالية منقوصة). ومن المحبذ ألا تكون عضوية الهيئة المكلفة بإدارة الانتخابات مرتبطة بالحكومة، كالبرلمان مثلاً.

• شدد بعض المشاركين على ضرورة أن تتطور مصداقية العملية الديمقراطية مع مضي الوقت. وفيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة -ومن أبرزها عبارتي 'التحول الديمقراطي' و'التغيير السياسي' - فقد كان هناك شعور بأن التعبير الصحيح الذي ينبغي استخدامه هو التغيير السياسي لكونه يستحضر شيئاً محدداً ملموساً يتوجب العمل من أجل تحقيقه. ويرى هذا الرأي أن عبارة 'التحول' تنطوي على قدر من الإبهام لا يتيح لها الدلالة على أي شيء جوهري. وانتهى النقاش بتأكيد بعض المشاركين بأن الديمقراطية غاية ينبغي تحقيقها ولو على مدى فترة طويلة من الزمن وأنها تقوم على تضحيات كافة أبناء المجتمع.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

• أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فينبغي عليها أن تتصرف على الدوام بمهنية وعدم انحياز وشفافية. يصعب على هيئات إدارة الانتخابات في كثير من الحالات العمل مع منظمات المجتمع المدني لأن هذه المنظمات تتبنى موقفاً مجابهاً أكثر منه بناءً وغالباً ما تظل متمسكة بهذا الموقف. كما أن الكثير منها ينحاز بشكل زائد إلى حزب أو أحزاب معينة.

• وفيما يتعلق بدور الشركاء الدوليين، فقد لوحظ أنه يُنظر إليهم أحياناً على أنهم يمارسون ضغطاً على هيئات إدارة الانتخابات من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية، وهذا الضغط يفوق بكثير الضغط الذي يمارسونه على غيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في العملية الانتخابية لاسيما المجتمع المدني والإعلام.







# تأثير مؤسسات الدولة الأخرى على مصداقية الانتخابات

## مشاركة الحكومة وتأثيرها على مصداقية العملية

تشارك الحكومات دائماً في دعم الانتخابات وبغض النظر عن النموذج الذي قامت عليه هيئة إدارة الانتخابات، لكن مستوى هذا الدعم يختلف من بلد لآخر. وقد يشتمل دور الحكومة في دعم الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات على تعيين أعضاء هيئة إدارة الانتخابات واستغلال موارد الدولة لصالح عمل الهيئة وإعارة موظفين حكوميين للعمل ضمن طاقم العاملين في الانتخابات وتيسير إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام وتأمين التمويل العام لتغطية نفقات الانتخابات. ولكن الجانب الذي يتوجب تقييمه بالفعل هو تأثير هذا الدعم على إدراك الناخبين والأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات لمصداقية الانتخابات. ويمكن تحقيق المصداقية للانتخابات عن طريق هيئات حكومية لإدارة الانتخابات أو هيئات مستقلة، ذلك أن الدعم الحكومي يشكل عنصراً واحداً من العناصر المتعلقة بقبول العملية الانتخابية وما إذا كانت مقبولة أم لا.

بصرف النظر عن نموذج هيئات إدارة الانتخابات (حكومية أم مستقلة أم مزيج من الاثنين) تُجري بعض الهيئات انتخابات بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية على النقيض من بعضها الآخر. على كل، يتعين على هيئة إدارة الانتخابات -أيّاً كان نوعها- أن تتفاعل مع الدوائر الحكومية في عدد كبير من الأعمال، مثل التعامل مع السجل المدني باعتباره الأساس الذي تقوم عليه قوائم الناخبين، أو عندما تكون الحكومة هي المسؤولة عن إعلان النتائج. يجوز للأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات أن تشكك في جميع الأعمال السابقة التي قامت بها هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات فيما يتعلق بالنتائج التي تمخض عنها نظام الإدارة. وإذا كان القضاء هو المسؤول عن النظر في الطعون، فإن معالجته للقضايا ستؤثر أيضاً على مصداقية العملية الانتخابية ككل. وكل هذه الأمثلة تبين أن للحكومات تأثير رئيسي، بشكل حتمي، على مصداقية الانتخابات بصرف النظر عن النموذج المتبع في هيئة إدارة الانتخابات.

ويعتبر الإطار القانوني أساس العملية الانتخابية، وهو الذي يحدد المجالات التي يُسمح للسلطات الانتخابية العمل فيها، وما هو متوقع منها. تتم صياغة الإطار القانوني عموماً من قبل برلمان الدولة الذي يتألف من ممثلين عن الأحزاب السياسية الذين يشكلون بطرق شتى القوى السياسية داخل الحكومة. وقد يعبر الإطار القانوني، بحسب البرلمان المنبثق عنه، عن أهداف الحزب المهيم وبالتالي قد يكون لبعض عناصر الإطار القانوني المعني تأثير سلبي على مصداقية العملية السياسية بشكل عام.

وقد يؤثر سوء استغلال موارد الدولة من قبل الحكومة من أجل دعم حزب معين تأثيراً كبيراً على مصداقية الانتخابات. ويشمل ذلك أيضاً الظهور في وسائل إعلام الدولة ومستوى التغطية (إن وجدت) الممنوحة للأحزاب السياسية خلال فترة الحملة، حيث يمكن لهذه القضايا أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قرارات الناخبين.



ويتوجب على هيئات إدارة الانتخابات التعامل مع مسألة استخدام موظفين حكوميين كموظفين انتخابيين بكل دقة؛ إذ أن الفكرة السائدة عند المواطنين حول نزاهة الموظفين الحكوميين تؤثر بلا شك على مصداقية الانتخابات. بهذا المعنى إذن، لا أهمية لنموذج هيئة إدارة الانتخابات؛ فسواء أكانت حكومية أم مستقلة فالأمر سيات. بل قد تكون هيئة إدارة الانتخابات مستقلة تستخدم موظفين حكوميين يُنظر إليهم على أنهم منحازون لصالح الحزب الحاكم أسوأ حالاً من هيئة انتخابات حكومية تستخدم موظفين حكوميين مدنيين يُنظر إليهم كمحايدين.

تزيد كلفة الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات عادة عن تكلفتها الحكومية، ويتوجب توضيح السبب في ذلك للمواطنين كي يتسنى لهم فهم الفوائد الإضافية المحتمل جنيها من وجود كيان موازٍ مستقل، والتي قد لا تكون مرتبطة بجوانب مالية صارمة.

بإيجاز، تلعب الحكومات دوراً في العملية الانتخابية، حيث يمكن أن تؤثر الكيفية التي تتصرف بها الحكومة والكيفية التي ينظر بها إليها جمهور الناخبين على مصداقية العملية الانتخابية ونتائجها على حد سواء. وهذا التأثير واقع بغض النظر عن نموذج الهيئة الانتخابية المعمول به. أما اختيار النموذج الذي ينبغي الأخذ به للهيئة، فينبغي أن يتأثر بالسباق والموارد والبيئة التي تجري فيها الانتخابات. إن التحول من نموذج مستقل للهيئة إلى آخر حكومي أمر وارد عندما تكون الفكرة المأخوذة عن الحكومة إيجابية. بل إن مثل هذا التحول قد يعزز من استدامة العملية الانتخابية.

### تأثير العدالة الانتخابية ودور آليات تسوية النزاعات الانتخابية على القبول العام بالانتخابات

تشكل تسوية النزاعات الانتخابية جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية ويتيح الفرصة للأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات للمساعدة في ترسيخ حقوق الإنسان الأساسية في الحصول على انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وحقوقهم السياسية (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25) إلى جانب المساعدة في الحفاظ على تلك الحقوق. كما أنه يحول دون لجوء الأطراف صاحبة المصلحة إلى طرق أخرى في 'السعي للعدالة'. وتنبثق الصكوك القانونية المنطبقة عن مصادر دولية وإقليمية ووطنية.

- وتشمل المبادئ الرئيسية لتسوية النزاعات الانتخابية على (1) تساوي الجميع في إمكانية اللجوء إليها، و(2) استقلالية المحاكم وحياديتها، و(3) ومراعاة الأصول القانونية (جلسات استماع عادلة)، و(4) الشفافية، و(5) وفعالية سبل الانتصاف.
- وكي تكون عملية تسوية النزاعات الانتخابية فعالة لا بد من التقيّد بالمبادئ التوجيهية التالية:
- أن تستند كل خطوة من خطوات العملية الانتخابية إلى أساس قانوني سليم.
  - أن يتم العمل بأساس قانوني شامل يرتكز عليه تسوية النزاعات الانتخابية بالإضافة إلى تأمين التمويل 'لمحاكم تسوية النزاعات الانتخابية'.
  - أن يتولى عملية تسوية النزاعات الانتخابية قضاة محترفون يتمتعون بخبرة خاصة في هذا المجال.
  - أن يتم تزويد الأطراف صاحبة المصلحة بمعلومات شاملة.
  - ضمان معقولية الجدول الزمني للعملية وسرعة اتخاذ القرارات.
  - ضمان الإمكانية المتساوية للجميع باللجوء إلى نظام تسوية النزاعات الانتخابية.

وينبغي تطبيق عملية تسوية النزاعات الانتخابية على مستويين اثنين يسمحان بتصويب الخلل. المستوى الأول من عملية تسوية النزاعات تؤمنه الإدارة الانتخابية نفسها. ومن مزايا اللجوء لهذا المستوى أن هيئات إدارة الانتخابات تمتلك معرفة عميقة بالعملية الانتخابية، وأنه يسهل الوصول إليها نسبياً، وأنها قد تكون قادرة على تصويب الأخطاء بأكثر الوسائل فعالية (مثلاً: لأنها تمتلك القدرة المباشرة على الوصول إلى قوائم الناخبين)، كما أنها هي المسؤولة عن الانتخابات في المقام الأول. أما أهم عيوبه فيتمثل في أن هذه الهيئات ليست دائماً محايدة إزاء قرارات صادرة أصلاً عنها (والتي قد تكون محل الطعن في الواقع) وأن الذين يردون على الشكاوى هم غالباً من غير القضاة. أما المستوى الثاني فهو المحاكم التي من مزاياها أنها مستقلة عن هيئات إدارة الانتخابات وأنها تتسم بالمهنية. أما عيوبها فهو صعوبة الوصول إليها في بعض الأحيان وأن الوقت اللازم لاستصدار قرار منها لا يتوافق أحياناً مع الجدول الزمني الانتخابي.

هناك نوعان من المحاكم التي تتولى تسوية النزاعات الانتخابية؛ الأول هو المحاكم التي تُنشأ خصيصاً للبت في النزاعات الانتخابية. وتتمثل الصعوبات التي تواجه هذا النوع هو طول الوقت اللازم لإنشائها والأموال اللازمة لتغطية نفقات تشغيلها، والمخاوف المتعلقة بمهنتها إن لم تكن تتألف من قضاة. أما النوع الثاني، وهو المحاكم القائمة أصلاً، فمن مساوئها أنها ربما لا تكون مرنة بما يكفي للتكيف بحيث تناسب العملية الانتخابية، وأنها قد لا تتمكن من استيعاب الإطار الزمني للعملية الانتخابية (كما بينا أعلاه) وأنه قد يُنظر إليها على أنها تحايي أصحاب المناصب الحاليين في الانتخابات.

وفيما يتعلق بتقديم توصيات خاصة بتسوية النزاعات الانتخابية، فقد يكون من المنطقي وجود إدارة انتخابية تدير عملية تسوية النزاعات الانتخابية، كمرحلة أولى. وإن لم يكن الانتصاف وتصويب الخلل ممكناً في هذه المرحلة، يتم اللجوء إلى المرحلة التالية وهي المحاكم المستقلة. وينبغي أن تكون المحكمة التي تصدر قرارها بشأن النزاعات الانتخابية من المستوى الصحيح الذي يؤهلها لإصدار القرار المطلوب (مثل: المحكمة العليا في الدولة بالنسبة للقرارات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية).

وفئة إمكانية لتطبيق نظام غير رسمي لتسوية النزاعات الانتخابية، حيث يمكن للمشتكين في هذه الحالة أن يستخدموا قنوات وسبل غير رسمية لمعالجة التظلمات كالحزب السياسي أو منتديات المجتمع المدني في هيئة إدارة الانتخابات، مثلاً. وإذا ما تم حل القضية على المستويات المناسبة (المستوى الوطني أو الإقليمي أو الجهوي أو المحلي) فقد لا تكون هناك حاجة للجوء إلى الآليات الرسمية لتسوية النزاعات الانتخابية.

تتلخص الدروس المستفادة لغاية الآن على هذا الصعيد في الآتي، وذلك مع أخذ التحديات الرئيسية في الحسبان: (1) يجب إيجاد توازن بين القيود الزمنية في إحداث أثر على العملية الانتخابية والحاجة إلى مراعاة الأصول القانونية، (2) يضع السياق السياسي مستوى إضافياً من الضغط على عملية تسوية النزاعات الانتخابية مقارنة بالقضايا القانونية، (3) القضايا القائمة على أدلة (مثل: عدد الأصوات وأوراق الاقتراع) هي القضايا الأكثر شيوعاً في النزاعات ذات الصلة بالانتخابات، (4) تحقيق المساواة في إمكانية الوصول إلى النظام أمر صعب في الغالب. وفي النتيجة، يجب على نظام تسوية النزاعات الانتخابية أن يكفل المساواة ومراعاة الأصول القانونية وسبل الانتصاف الفعالة.

### الأمن الانتخابي وتأثيره على العمليات الانتخابية

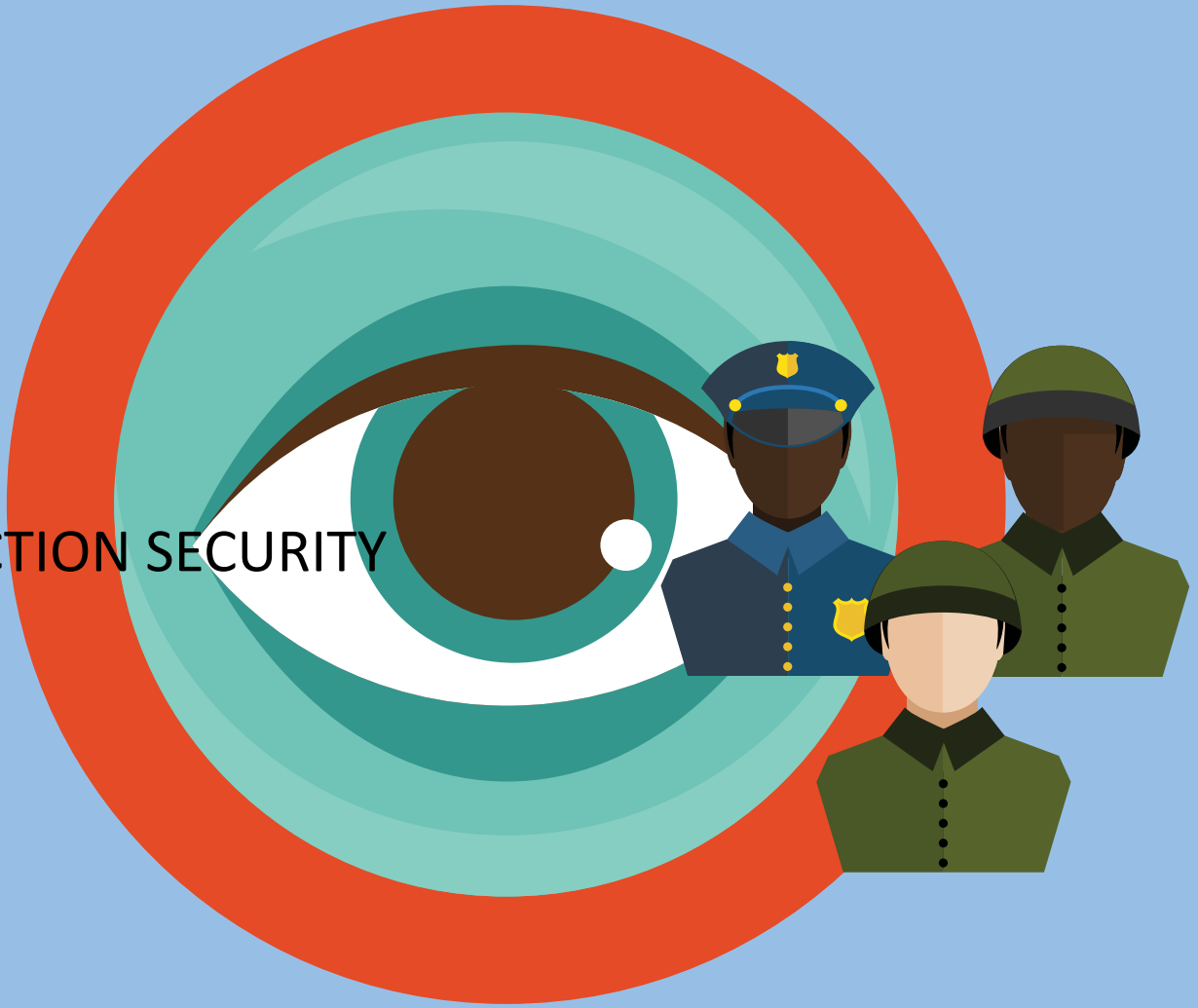
لا يمكن لأية انتخابات أن تكتسب مصداقية دون وجود المستويات الأساسية من الأمن. فأمن الانتخابات شاغل معني به طيف واسع من الفاعلين، ومنهم الناخبون وموظفو الانتخابات والمتنافسون والمسؤولون عن تثقيف الناخبين ومراقبو الانتخابات ومددو الأحزاب وممثلو الإعلام وغيرهم. وقد يُترجم انعدام الأمن الانتخابي، في أشد أشكاله حدة، إلى عدم التمكن من فتح مراكز الاقتراع بسبب تهديد باستخدام العنف أو بسبب وقوع أعمال عنف بالفعل، وعدم التمكن من توزيع المواد الانتخابية، وعدم تمكن موظفي الانتخابات من السفر إلى أماكن عملهم، وعدم معرفة الناخبين بموقع مراكز الاقتراع وبالتالي عدم قدرتهم على الوصول إليها، وعدم امتلاك الناخبين لمعلومات كافية لاختيار مرشحهم على أساس مستنير، وهلم جراً. وخلاصة القول: لا يمكن أن تكون للانتخابات أية مصداقية دون أمن انتخابي.

وعلى الصعيد ذاته، لا يمكن إجراء انتخابات دون مشاركة قطاع الأمن في الدولة. وقد يكون كافياً في حالات معينة أن تقوم قوات الشرطة بتوفير قدر محدود من الأمن، اعتماداً على السياق السياسي والأمني العام للبلاد. وفي حالات أخرى، قد يتطلب الأمر أن يلعب الجيش دوراً أكبر بكثير. ويمكن تطبيق المعايير والأعراف الدولية لحقوق الإنسان والطلب من الدول خلق الظروف التي تضمن ممارسة الحقوق السياسية خلال الانتخابات. ويجب على القوات الأمنية القيام بأعمالها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

في الغالب، تتمثل المعضلة الكبرى بالنسبة لهيئات إدارة الانتخابات عند إجراء انتخابات يثور حولها خلافات شديدة -وحيث تربط قطاع الأمن على الأغلب صلة وثيقة بخيار سياسي واحد- في كون استقلالية قطاع الأمن محل شك وبالتالي تكون مصداقية الانتخابات عرضة للخطر. فإذا ما ربطت هيئات إدارة الانتخابات نفسها برباط وثيق مع قطاع أمن الدولة فإنها قد تخاطر بنفسها سياسياً.

وتمثل تكاليف أمن الانتخابات قضية أخرى على هذا الصعيد، فهل ينبغي، مثلاً، أن تدفع هيئة إدارة الانتخابات تكاليف تأمين الأمن الانتخابي أم ينبغي تمويل ذلك من ميزانية قوات الأمن؟ هناك مخاطر من استغلال قطاع الأمن للانتخابات من أجل رفع دخله. وقد تبرز أيضاً مسألة أخرى هي رغبة القطاع الأمني في لعب دور أكبر من الدور الذي يريد القانون وهيئة إدارة الانتخابات إعطاؤه له.

ELECTION SECURITY



من هي الجهة التي تتخذ القرار العام بشأن مستوى الأمن المطلوب؟ في بعض الأحيان، قد تكون المسؤولية المتعلقة بالأمن على امتداد العملية الانتخابية مغلقة بالضبابية. ففي معظم السياقات، تُعتبر هيئات إدارة الانتخابات مفتقرة للحرفية الكافية لفهم السائل الأمنية أو الاستجابة لها، فيما تُعتبر قوات الأمن، بالمقابل، مفتقرة إلى الفهم الدقيق للحساسيات الانتخابية. ويتوجب إحداث توازن بين هذين الطرفين من أجل اتخاذ قرارات فعالة فيما يتصل بالأمن والعملية الانتخابية.

تعطي الممارسات السليمة أولوية لصياغة خطة أمنية للانتخابات في وقت مبكر وذلك بالاشتراك مع قطاع الأمن ووجود لجنة أمنية، برئاسة هيئة إدارة الانتخابات. ومن سمات الخطة الجيدة اشتغالها على تقييم شامل للمخاطر الانتخابية، وتفصيلات الخطة التشغيلية لهيئة إدارة الانتخابات، وخطط للطوارئ وما إلى ذلك. ومن الضروري أن تجتمع اللجنة الأمنية بصورة منتظمة. وينبغي إنشاء مكاتب تنسيق تابعة لقطاع الأمن تعمل على ربط هيئة إدارة الانتخابات والقوات الأمنية والأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. ويمكن تنسيق الاتصال بين قطاع الأمن والأحزاب السياسية عبر لجان ارتباط تابعة للأحزاب.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريب قوات الأمن على الإجراءات الانتخابية كي تتمكن هذه القوات من فهم الدور الذي ستقوم به. (فعلى سبيل المثال: ينبغي لقوات الأمن عدم دخول مراكز الاقتراع وعدم التلويح بالسلح أو الإفراط في التفتيش أو الضلوع في أية ممارسات تخريبية أخرى). ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يُسمح لأفراد قوات الأمن بالمشاركة في الانتخابات كناخبين لأن من شأن ذلك أن يحقق مستوى أفضل من 'الالتزام بتأييد' العملية. يمكن أيضاً لقطاع الأمن أن يتفاعل مع الآليات غير الرسمية لتسوية النزاعات الانتخابية منذ البداية وأن يدعم أشكالاً بديلة لحل القضايا التي تنشأ خلال الانتخابات. وينبغي للخطة الأمنية كذلك أن تشمل على بعد جنساني، حيث يتعين أن تتضمن الخطة عناصر أمنية نسائية لتمكين التعامل مع الإناث من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات (مثل التفتيش الشخصي للنساء وما شابه).





- من الأهمية بمكان أن نرى كيف تستطيع هيئات إدارة الانتخابات وجهاز الأمن التكيف مع الظروف السائدة في البلدان ذات الطابع القبلي القوي آخذين بعين الاعتبار القضايا الثقافية التي يمكن أن تؤثر على طريقة إدارة عملية تسوية النزاعات الانتخابية. فبدلاً من اللجوء إلى الآليات الرسمية لتسوية النزاعات الانتخابية، أو بالإضافة إليها، يمكن للقانون العشائري -إذا كان معمولاً به في المجتمع- أن يلعب دوراً في تسوية النزاعات الانتخابية. كما أن وضع عملية توفير الأمن تحت سلطة زعماء القبائل قد يكون أفضل من تأمينه بواسطة قوى الأمن الرسمية.

- وقد أوصي خلال النقاش بالألا تنخرط هيئات إدارة الانتخابات أكثر من اللزوم في الأنشطة الأمنية وتسوية النزاعات الانتخابية بشكل غير رسمي، كالوساطات مثلاً. ومن هنا، يعتقد البعض أنه ينبغي لهيئات إدارة الانتخابات أن تركز بشكل أساسي أو حصري على مهمتها الأساسية، ألا وهي إدارة الانتخابات، وينبغي ألا يتم حرفها عن مسارها بقضايا جانبية.

- واتفقت آراء الحاضرين إلى حد بعيد على أنه حيثما وجدت مؤسسات قضائية سليمة -أي مؤسسات قادرة على إدارة عملية تسوية النزاعات الانتخابية- فإنه من الأفضل اللجوء إليها بدلاً من إنشاء مؤسسات موازية لأغراض مخصصة. وقد يكون من المحيد في مثل هذه السياقات تدريب هيئة القضاة على المسائل الانتخابية.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- إذا كان التركيز في تسوية النزاعات الانتخابية منصباً على التوصل إلى قرار بشكل عاجل، فثمة إمكانية لاتخاذ قرارات دون إجراء التقييم المناسب لكل التفاصيل. يجب إنهاء عملية تسوية النزاع على نحو مناسب ونزيه بالحد الأدنى من الوقت فيما يتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين الوقت اللازم لإجراء عملية مناسبة والوقت الذي يجب قبل فواته اتخاذ القرارات إزاء الإطار الزمني العام للانتخابات.

- من العسير الوصول إلى المستوى الصحيح من التوازن في توزيع المهام الانتخابية بين هيئة إدارة الانتخابات وهيئات الدولة. فكيف سيتسنى الحفاظ على مصداقية العمليات عندما تكون الحكومات ضالعة مباشرة في قضايا رئيسية في كثير من البلدان بسبب الفكرة المأخوذة عن الحكومات بأنها منحازة لحزب بعينه.

- ويجب تقدير مسألة استحداث آليات أمنية إزاء احتمالية خلق مخاوف عامة ويجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنفيذ هيئة إدارة الانتخابات عملها بأفضل الطرق وأكثرها فعالية. ويجب إجراء التقييمات واتخاذ القرارات بخصوص القدر الكافي من الأمن في كل خطوة من خطوات العملية الانتخابية. إن إمكانية إبرام اتفاق بين هيئة إدارة الانتخابات وقطاع الأمن قائمة إذا ما تم التعاون بينهما في وقت مبكر وأمكن بناء الثقة المتبادلة بينهما. وإن لم يتوفر الوقت لتبادل وجهات النظر والاتفاق حول خطة مشتركة، فقد تبرز صعوبات في وقت لاحق لأن كل منهما سيسعى إلى الدفاع عما يراه واقعاً ضمن حدود صلاحياته.



# الأحزاب السياسية والمرشحون

خُصص اليوم الثاني من المؤتمر لتحليل أثر الأحزاب السياسية والمرشحين على مصداقية الانتخابات. وقد تركزت النقاشات على العلاقة بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية والمرشحين بهدف التعرف على سبل تعزيز التفاعل بينهما. إن لحظة قبول الأحزاب المتنافسة لنتائج الانتخابات هي لحظة توتر بارزة من عمر العمليات الانتخابية.

ومن الجوانب التي تشغل المشاركين الطريقة التي تتفاعل بها الأحزاب السياسية والمرشحون مع الهيئات المسؤولة عن النظر في الطعون بالإضافة إلى الآليات الفعلية التي يمكن وضعها موضع التطبيق لتفعيل التعاون بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية. ومن الموضوعات الرئيسة الأخرى التي تم التطرق إليها الدور الذي تلعبه هيئات إدارة الانتخابات في مراقبة تمويل الأحزاب والحملات. وقد عُرضت أمثلة محددة من خمسة بلدان تظهر كيف استطاعت هيئات إدارة الانتخابات العمل مع الأحزاب السياسية لحل أزمات معينة.

#### دور وتأثير الأحزاب السياسية والمرشحين في مصداقية الانتخابات والقبول بها

في كثير من الحالات، يكون قبول الأحزاب السياسية والمرشحين للنتائج مرتبط بثقتهم في نظام إدارة النتائج وبقيام نظام تسوية النزاعات الانتخابية بعمله على النحو الصحيح وبإيمانهم بهيئة إدارة الانتخابات والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الانتخابات وبتقديرهم لمسألة ما إذا كانت وسائل العنف ستفضي إلى نتائج أفضل.

قد يجري الاعتراض على نتائج الانتخابات عن طريق الاحتجاج في الشوارع أو المظاهرات، أو عن طريق المحاكم. إن الطعن في نتائج الانتخابات ينزح إلى أن يكون قضية سياسية أكثر منها فنية مع ضلوع طيف واسع من الجهات الفاعلة وراء المتنافسين والسلطات الانتخابية. وإذا كان المتنافسون أو المواطنون لا يثقون في المؤسسات المشاركة في العملية فإنه سيسهل عليهم رفض النتائج. لذا فإنه من الضروري العمل بإطار تنظيمي مُحكم لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بما يكفل عدم اعتراض المرشحين من دون الالتزام بعمليات تسوية النزاعات المتفق عليها. كما أن الوعي العام بقوانين اللعبة مسألة أساسية في تجنب استغلال المرشحين للمواطنين وتوريثهم في أعمال عنف.

وقد يكون العمل بنظام سليم وشفاف وفعال لإدارة النتائج هو الطريق الأمثل لتجنب تصاعد وتيرة التوترات في المرحلة التالية مباشرة للاقتراع من العملية الانتخابية. وينبغي أن يسمح هذا النظام لجميع الأحزاب السياسية بالاطلاع بسهولة على النتائج الأولية للانتخابات. ويجب أن تشكل هيئات إدارة الانتخابات هيكل خاصة بتجميع النتائج والتحقق منها ونشرها بما يسمح للمواطنين والأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات بالاطلاع على نتائج عملية التجميع بحيث تتمكن من التأكد من أن توزيع المناصب المنتخبة عبارة عن ترجمة دقيقة للأصوات.



## ما هي الآليات التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات تطبيقها لزيادة التعاون مع الأحزاب السياسية والمرشحين؟

يجب على هيئات إدارة الانتخابات أن تعزز التعاون الوثيق مع الأحزاب السياسية والمرشحين على امتداد الدورة الانتخابية وأن تحافظ على هذا التعاون، لأن هؤلاء يمثلون الموضوع الرئيسي للتنافس الانتخابي. يمكن لنموذج الهيئة -حكومية أم مستقلة أم مزيج من كليهما- أن يؤثر على نوع العلاقات التي تقيمها مع الأحزاب السياسية.

وهناك جملة إجراءات يمكن للهيئة اتخاذها للمحافظة على علاقات طيبة مع الأحزاب السياسية، ومن ضمنها: (1) أن تتصرف بطريقة شفافة؛ (2) أن تراعي احتياجات الأحزاب السياسية وشواغلها؛ (3) أن تعامل كافة الأحزاب على قدم المساواة، بحيث لا تخص بأنشطتها أيًا من هذه الأحزاب بالنفع أو الإحباط على نحو جائر؛ (4) أن تبذل جهداً موصولاً لتعزيز الانفتاح بالتواصل والحوار (مثلاً: عن طريق تبادل التقارير والمطبوعات، وتنظيم لقاءات منتظمة لنشر المعلومات تتم دعوة الأطراف صاحبة المصلحة إليها)؛ (5) التشاور مع الأحزاب حول عدد من القضايا ذات الصلة بأنشطتها ضمن العملية الانتخابية. ومن خلال إظهار هيئة إدارة الانتخابات موقفاً منفتحاً ومتعاوناً تجاه الأحزاب السياسية، يمكنها الإسهام في نشر ثقافة الانتخابات؛ ومن ضمن ذلك -مثلاً- أن تعرض الهيئة تدريب كوادر الأحزاب والمنتسبين لها على المسائل الانتخابية.

وربما يكون الإطار القانوني المعني متضمناً أصلاً بعض الفقرات المتعلقة بالكيفية التي ينبغي أن تتفاعل بها هيئة إدارة الانتخابات مع الأحزاب السياسية. وإن لم يكن كذلك، فيمكن استحداث آليات بجهد مشترك من الهيئة والأحزاب السياسية بحيث يتاح من خلالها إيجاد وسيلة لتبادل المعلومات بما يوجه دفة العلاقات بينهما.

وينبغي أن يكون للهيئة أيضاً وحدة علاقات خارجية تدير كافة الجوانب المتعلقة بالتفاعل مع الأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات (كالمجتمع المدني والإعلام والجهات الفاعلة الدولية والمراقبين). أما الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة (كالمكاتب الحكومية والقضاء) فربما يكون من الأفضل التخاطب معها من خلال وحدات أخرى تابعة للهيئة. وينبغي أن تكون بنية وحدة العلاقات الخارجية مرنة كي تتحلّى بأقصى مستويات التكيف مع الفترات الانتخابية وغير الانتخابية وبالتالي تتلافى هدر الموارد في الفترات غير الانتخابية.

## ما هو دور السلطات الانتخابية والمتنافسين في الانتخابات وما هي مسؤوليتهم في الأوضاع التي يحتمل نشوء نزاعات فيها؟

يعتبر النزاع جزءاً طبيعياً من عملية التحول الديمقراطي؛ فالنزاعات والتوترات التي تسبق الانتخابات وتعقبها هي جزء واقعي في جوهر عمليات الانتقال من النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. وتقع المسؤولية عن منع حدوث النزاعات الانتخابية أو احتوائها أو حلها على عاتق مؤسسات الدولة. ويمكن، على سبيل المثال، إنشاء محكمة مختصة بالشؤون الانتخابية للنظر في النزاعات الانتخابية وتعمل كمحكم بين الأطراف المختلفة وبالتالي تتفرغ هيئة إدارة الانتخابات للتركيز على عملها في إدارة الانتخابات. إن العمل باستراتيجيات محددة للتواصل يتم من خلالها إبلاغ المواطنين والفاعلين السياسيين بشأن الأنشطة التي تتولى محكمة الشؤون الانتخابية القيام بها هو أمر بالغ الأهمية لنجاح عمل هذه المحكمة.

ومن الضروري أن تتقيد السلطات القضائية الانتخابية بالشفافية والمساءلة من أجل منع وقوع نزاعات انتخابية نابعة من انعدام الثقة، وتسوية تلك النزاعات. حتى في ظل وجود محكمة مختصة، قد يكون من الحكمة إنشاء هيكل إضافي لضمان النظر على النحو المناسب في شكاوى المواطنين عموماً والمتنافسين الانتخابيين خصوصاً على امتداد الدورة الانتخابية. ولا بد من تطبيق استراتيجية للتواصل تكفل الكشف التام عن المعلومات في كافة مراحل العملية الانتخابية.

إن السياسات التي تعطي أولوية للشفافية والكشف التام عن المعلومات تشكل -إلى جانب استراتيجيات التواصل القضائي عبر التقنيات الجديدة وسهولة الاستعمال- أدوات فعالة وحاسمة في منع حدوث نزاعات انتخابية واحتوائها. وبالتالي فإن الشفافية والمساءلة وإمكانية الاطلاع على المعلومات العامة والمعلومات القضائية هي عناصر مترابطة ترابطاً عميقاً وتتمم بعضها بعضاً، وتشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها إلى حد كبير مشروعية العمليات الانتخابية والثقة التامة بها، والثقة بالنتائج والمؤسسات الانتخابية وفي ممارسة المواطنين الأصيلة والفعالة للحقوق السياسية والانتخابية.

## الآليات التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية تطبيقها لمحاربة التزوير الانتخابي

يجب أن تتوفر تعريفات واضحة لكل من التزوير والخطأ المهني والتلاعب الممنهج في الانتخابات كي يتسنى تحديد الفرق بين هذه الممارسات. يشير التزوير الانتخابي إلى فعل خاطئ متعمد من قبل موظفي الانتخابات أو غيرهم من الأطراف صاحبة المصلحة يؤدي إلى تحريف الإرادة الفردية أو الجماعية للناس. يختلف الخطأ المهني عن التزوير الانتخابي في أمرين؛ الأول هو أنه يقع على يد محترف انتخابي والثاني أنه لا يشكل محاولة متعمدة لتغيير نتيجة الانتخابات بل ينشأ عن إهمال أو تقصير. أما التلاعب الممنهج في الانتخابات، فيشير إلى استغلال أحكام القانون المحلي و/أو القوانين والإجراءات الانتخابية التي تتضارب مع المبادئ الديمقراطية المقبولة والمعايير الدولية والتي تحرف إرادة الناخبين عن قصد.

ينبغي أن تشمل استراتيجية الحد من التزوير الانتخابي على الآتي:

- تقييم مجالات التزوير المحتملة،
- الخطوات والإجراءات القادرة على ردع التزوير،
- المعلومات والإجراءات التي تشرح بالتفصيل كيفية الكشف عن التزوير،
- كيفية التخفيف من أثر التزوير الانتخابي في حال وقوعه بالفعل.

ويجب أن تغطي التقييمات -التي يجب ألا تنفرد هيئات إدارة الانتخابات بإجرائها، بل تجريبها أيضاً أطراف أخرى صاحبة مصلحة في الانتخابات- العملية الانتخابية برمتها وأن تحدد بدقة مجالات الخطر المحتملة. وحال تحديد تلك المجالات بوضوح، يجب وضع استراتيجيات تكون قادرة على جمع الأدلة السليمة في حال حدوث تزوير للانتخابات. في الغالب تخسر الأحزاب السياسية قضاياها في المحاكم لعدم تمكنها من تقديم الدليل المقنع على حدوث تزوير في الانتخابات. وقد يكون للتحضير الجيد دور كبير في مساعدة الأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات من إثبات مزاعمها في المحكمة. ومن الصعب إثبات أن الإجراءات التي قام بها مديرو الانتخابات لم تكن مجرد أخطاء مهنية بل كانت في الواقع جزءاً من خطة أوسع طبقت لمصلحة حزب أو مرشح بعينه.

## دور المال في السياسة: هل ينبغي أن يكون لهيئات إدارة الانتخابات دور في مراقبة تمويل الأحزاب وتهيول الحملات الانتخابية؟

في معظم البلدان -سواء أكانت ديمقراطيات راسخة أم دولاً ناشئة خارجة من صراعات- توجد علاقة وثيقة، معقدة دائماً ومصدراً للمتاعب غالباً، بين المال والأحزاب السياسية والحملات الانتخابية. وقد أصبحت هذه العلاقات أكثر بروزاً وأهمية في العقود الماضية واتخذت أشكالاً ومناذج كثيرة. تنتشر مسألة المال والسياسة في العالم كله ويمكن التعامل معها بطرق مختلفة.

إن استخدام المال، لاسيما بمبالغ ضخمة، خلال الانتخابات يدفع الكثير من المواطنين إلى التساؤل حول ما إذا كانت العملية الانتخابية العامة تعكس بحق إرادة الشعب. في أسوأ سيناريوهات استخدام المال، يتم شراء الأصوات أو تنفيذ حملات انتخابية تربك المواطن ولا تسمح له بالانتخاب على أساس برامج سياسية واضحة بل على أساس من الولاءات غير الواقعية أو الوعود الشعبوية. وغالباً ما تقوم مثل هذه الحملات على رسائل شبه فارغة من المحتوى ولا تسمح للناخبين بمنح أصواتهم للخيار الأفضل. وبالتالي، ستتردى نوعية الديمقراطية وتصبح العملية برمتها أقل جاهة وأهمية.

تجازف الأحزاب السياسية والمرشحون باللجوء إلى مصادر غير مشروعة في سبيل تأمين أموال كافية لإطلاق حملة انتخابية فعالة وضخمة. وعلى الرغم من أن بعضاً من القضايا متكررة الحدوث ترتبط باستخدام أموال من الخارج (عندما يكون ذلك ممنوعاً على نحو صريح لا لبس فيه) بالإضافة إلى أموال واردة من متعهدين رسميين، إلا أن أشد أشكال استخدام المال خطورة هو أموال الجريمة المنظمة. لذا يجب اتخاذ إجراءات وقائية لمنع مثل هذه النوع من التمويل من لعب دور في الحملات الانتخابية ومن التأثير على انتخاب الممثلين.



قد يكون التأكد من إجراء عمليات 'نظيفة' تماماً أمراً معقداً ذلك أن الذي يضع القوانين التي تحكم التمويل السياسي هو نفس الجهات الفاعلة التي من المفترض أنها تستفيد منها. لذا فإنه من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بين طيف واسع من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات لمعالجة هذه المسألة. وينبغي أن تكون الحلول خاصة ببلد محدد وأن يحكمها برنامج زمني محدد أيضاً. لا يمكن لنفس الحل أن ينجح في نفس البلد تحت ظروف مختلفة: فعلى سبيل المثال، قد يتطلب الإشراف على نفقات الحملات الانتقال من هيئة إلى أخرى اعتماداً على مصداقية هذه الهيئة، في أي وقت.

ويجب أن تؤخذ بعض النواحي بعين الاعتبار عند إدارة مسألة مصادر التمويل إدارة شاملة، وهي: وجوب أن تكون النظم المطبقة على التمويل العام والخاص واضحة، ومساءلة الأحزاب، ووجود نظام مراقبة قوي وعقوبات فعالة. وإذا غاب أحد هذه العناصر عن العملية أو لم يتم تنفيذه على النحو المناسب فلن تعود الحدود اللازمة لضمان عدم تأثير المال تأثيراً كبيراً على نتائج الانتخابات قائمة، الأمر الذي قد يدفع المواطنين إلى التشكك في العامل الذي يحرك الديمقراطية بالفعل.

### هل تكفي مدونة قواعد السلوك لضمان التزام الأحزاب السياسية والمرشحين بالتنافس الانتخابي؟ ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به هيئة إدارة الانتخابات؟

تتأثر مصداقية الانتخابات (سلباً عادة) عندما تصل الطعون الانتخابية إلى المحاكم بصرف النظر عن نتائج القرارات في النهاية. لذا فإنه من المستحسن تحاشي نشوء مثل هذه الطعون في المقام الأول من خلال إقامة هيئة إدارة الانتخابات علاقات طيبة مع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. ومن الطرق الممكنة لتحقيق ذلك أن تعمل الهيئة وضع مدونات لقواعد السلوك.

ومدونات قواعد السلوك عبارة عن اتفاقات طوعية بين الأحزاب تبين الطريقة التي يُتوقع منها أن تتصرف وفقها خلال العملية الانتخابية. ويجب أن تتضمن هذه المدونات بالحد الأدنى التأكيد على ما هو منصوص عليه أصلاً في القانون، غير أنه ينبغي لها أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فبمقدورها، مثلاً، أن تضع شروطاً واضحة خاصة بفترة الحملات الانتخابية أو أن تنشئ منبراً لمناقشة المخالفات المحتملة لمدونات قواعد السلوك عبر وسائل غير رسمية، وما إلى ذلك. وبهذه الطريقة قد تكون الهيئة قادرة على اللجوء إلى إجراءات قانونية رسمية.







إذا مع بادرت هيئة إدارة الانتخابات إلى فتح نقاش حول الاتفاق على مدونة السلوك في وقت مبكر من تعاملاتها مع الأحزاب السياسية، فإنه من الممكن فتح خط اتصال دائم مع الأحزاب على امتداد العملية الانتخابية برمتها.

وينبغي أن يكون الهدف صياغة مدونة قواعد السلوك بصورة مشتركة من قبل الأحزاب السياسية بطريقة تشاركية شاملة للجميع. ويمكن بالتالي لهيئة إدارة الانتخابات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات دعم الأحزاب في عملية صياغة المدونة، ولكن يجب أن تشعر الأحزاب أن المدونة مدونتها.

وهناك أطراف أخرى صاحبة مصلحة في الانتخابات يمكنها استحداث مدونة للسلوك، ومن هذه الأطراف منظمات المجتمع المدني والإعلام والمراقبين الوطنيين والمحليين. ويمكن وضع مدونات منفصلة بشكل مواز أو مشترك. وسيكون من الأسهل على الأرجح وضع مدونات على التوازي لأن للوصول إلى توافق في الآراء بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة قد يستغرق وقتاً أطول من اللازم.

يلزم في العادة خبير يساعد على سير النقاشات المتعلقة بمدونات قواعد السلوك. وقد يقوم بدور المساعد هذا أحد أعضاء هيئة إدارة الانتخابات نفسها أو طرف فاعل خارجي آخر، وطني أو دولي، يتمتع بالمؤهلات المطلوبة وبثقة جميع الأحزاب السياسية. الشرط الوحيد المطلوب توفره في هذا المساعد أن يكون على مسافة واحدة من جميع الأحزاب وأن يكون قد أظهر التزاماً قوياً في دعم القيم الديمقراطية.

وعند إقرار مدونة قواعد السلوك، يصبح تعيين هيئة إنفاذ لها أمراً ضرورياً وذلك كي تتابع تنفيذ ما ورد فيها وتبلغ -عند اللزوم- عن حالات سوء التصرف من قبل أحزاب معينة. وإن لم تكن الأحزاب السياسية الموقعة على المدونة تخشى سلطة هيئة الإنفاذ فقد ينتهي المطاف بمسألة المدونة برمتها في حملة علاقات عامة بلا أي معنى إضافي.

- ومن الشواغل التي أُثِّرت الجانِب المتعلق بضعف معرفة بعض الأحزاب السياسية بالعمليات الانتخابية، الأمر الذي يصعب من إمكانية منافستها على السلطة ويضعف من قدرة المواطن على فهم مقترحاتها وسياساتها وتقييمها. وجاء في النقاش أنه يمكن لهيئات إدارة الانتخابات دعم عملية تبادل المعرفة الفنية مع الأحزاب السياسية لتعزيز التطور الديمقراطي. ويمكن تقديم مثل هذا الدعم بعد قيام منبر دائم تناقش فيه هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

- وفيما يتعلق بمسألة مدونات قواعد السلوك، أُشير إلى أنه جرى في بعض مناطق العالم، كالأمريكتين، إنشاء مدونات إقليمية يمكن الاسترشاد بها في صياغة مدونات لقواعد السلوك خاصة ببلدان بعينها.

- وطُرح سؤال حول كيفية المضي قدماً في ظل غياب آلية رسمية لمراقبة المال السياسي عن الإطار القانوني. واقترح أحد الردود استخدام آليات كشف عامة تطوعية كخطوة أولى ومن ثم وضع إطار قانوني في مرحلة لاحقة لتطبيقه في الانتخابات السابقة. ومن أجل تطبيق هذه الآليات التطوعية تطبيقاً فعالاً، يرى المشاركون أنه من الضروري أن يكون هناك عمل مشترك بين المجتمع المدني والإعلام وشركاء آخرين قادر على خلق الزخم المطلوب مقابل الأحزاب السياسية.

- وناقش الحاضرون الأثر السلبي للتمويل غير المشروع على مصداقية الانتخابات، وأقروا بأن هذا الأثر يعتمد على عوامل كثيرة منها ما إذا كان هذا التمويل معممًا (بمعنى أن معظم الأحزاب أو كلها مشترك فيه) ومعروفًا للشعب. وبغض النظر عن نطاقه ومدى العلم به فلن يصدر عن التمويل غير المشروع إلا آثار سلبية- والفرق الوحيد هو شدة هذه الآثار.

- وحول قضية مدى فعالية هيئة إدارة الانتخابات بشأن مكافحة شراء الأصوات، أكد المشاركون أن ثمة طرقاً عديدة يمكن للأحزاب السياسية من خلالها الالتفاف على العوائق القانونية. ومن الأمثلة التي أوردت في هذا الصدد إمكانية قيام الأحزاب السياسية بإنشاء منظمات غير حكومية ومؤسسات مالية لمعالجة النفقات المرتبطة بشراء الأصوات. ومثل هذه الأعمال يضعف بشدة من قدرة الهيئة على الكشف عن مثل هذه الأساليب وإيقافها.

- على نفس المنوال، قد يكون من العسير -إن لم يكن مستحيلًا- على هيئة إدارة الانتخابات إدارة أوضاع تحاول جميع الأطراف الفاعلة فيها ممارسة التزوير. ويجب على نطاق واسع من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات، وليس هيئة إدارة الانتخابات وحسب، المشاركة في الحد من أنشطة التحايل الانتخابي وتطبيق القانون تطبيقاً فعالاً.

- وطلب المشاركون أمثلة مادية للتدابير العقابية التي تتبناها بعض البلدان. وُضربت المكسيك مثلاً على إلغاء الانتخابات بسبب تجاوز الأحزاب السياسية لحدود الإنفاق. ويمكن قبل إلغاء الانتخابات إيقاع عقوبات مالية. كما أن البرازيل وكولومبيا، مثلاً، تجردان الممثلين المنتخبين من مناصبهم التي انتخبوا لها إذا ما ثبت عليهم جرم التزوير في الانتخابات. وفي بلدان أخرى، يتم رفع السرية عن معلومات البنوك إذا كان هناك تحقيق بشأن تمويل غير مشروع أو تجاوزٍ للحد الأقصى لنفقات الحملة.

- برزت خلال النقاشات بين المشاركين في المؤتمر قضية من شأنها أن تعقد العلاقة بين هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية وهي وجود عدد ضخم من الأحزاب السياسية. فقد يوجد في بعض الحالات مئات من الأحزاب السياسية، الأمر الذي يجعل قدرة الهيئة على التعامل معها جميعاً أمراً شبه متعذر. ومن الحلول التي ذُكرت في النقاشات تحديد عدد الأحزاب من خلال دعوة (١) الأحزاب المسجلة رسمياً فقط، (٢) الأحزاب التي لها تمثيل في البرلمان، (٣) الأحزاب التي شاركت في الانتخابات السابقة، (٤) الدعوة على أساس التمثيل الجغرافي؛ أي الأحزاب السياسية النشطة فقط على الصعيد الوطني.
- ومن النقاط التي طُرحت أن عملية استحداث آليات عمل مناسبة يلزمها التعاطي مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على امتداد الدورة الانتخابية حول نطاق واسع من القضايا المختلفة. ويمكن أن يكون من بين هذه الآليات اللجان التي تضم في عضويتها هيئات إدارة الانتخابات وأطراف محددة صاحبة مصلحة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الهيئة ألا تنظر إلى الأحزاب على أنها عبء بل حليف يقدم دوره مساعدتها على تحقيق أهدافها وخاصة من حيث توزيع المعلومات والتزام الشفافية.

- في النظام الانتخابي الذي يحصل الفائز فيه على كل شيء، تميل نتائج التصويت إلى جعل المرشحين الخاسرين أكثر ميلاً إلى رفض نتائج الانتخابات لأن الرفض قد يكون السبيل الوحيد للحصول على بعض التمثيل. ولتلافي أية نزاعات محتملة ينبغي تصميم النظم الانتخابية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأحزاب من حيث توزيع السلطات.
- وناقش البعض بأنه إن لم يكن الإطار القانوني مناسباً لإنتاج انتخابات ذات مصداقية، فإنه لن يسع هيئة إدارة الانتخابات فعل الكثير لتحسين الوضع مباشرة. إن تعديل المواد القانونية أمر يعتمد على المرشحين وما يمكن للهيئة فعله هو أن تقوم بدور فاعل لحشد الدعم لعملية التعديل.

- وقد أثير سؤال عما إذا كان باستطاعة هيئة إدارة الانتخابات المؤلفة من ممثلين عن الأحزاب السياسية أن تكون مستقلة. وكان هناك رد بالإيجاب استند إلى تجارب خاضتها بلدان في أمريكا اللاتينية. إن القضية الأساسية ليست في نموذج هيئة إدارة الانتخابات أو تركيبها بل فيما إذا كانت الهيئة تتصرف مهنية واستقلالية وحيادية.

وناقش البعض بأن الهيئة لا تمتلك في بعض الحالات القدرة على الاستجابة للتزوير الانتخابي بسبب افتقارها للموارد. وهذه الأوضاع تبرز أهمية امتلاك الهيئة للقدرة والموارد إلى جانب الاستراتيجية الواضحة كي تصبح قادرة على معالجة مسألة التزوير معالجة شاملة. وسوف تتضرر مصداقية الانتخابات عندما تكون الهيئة مكلفة بواجب الاستجابة لمواجهة التزوير الانتخابي بينما لا تمتلك الموارد أو الإرادة السياسية للقيام بذلك.

وطُرحت أيضاً ملاحظة للنقاش في المؤتمر مفادها أن ثمة موقفاً آخذاً في التنامي يتوقع من هيئات إدارة الانتخابات تولي عملية رصد وسائل الإعلام خلال فترات الحملات الانتخابية. والسبب في ذلك هو أن تكاليف الحملة الانتخابية بالنسبة للأحزاب السياسية والمرشحين أخذت في التصاعد في السنوات الأخيرة نظراً للنفقات الإعلامية بشكل رئيسي. قد تتعرض نزاهة الانتخابات للخطر عندما تكون قدرة حزب واحد أو أكثر على الإنفاق على الإعلام أكبر من قدرة الآخرين. ولذلك، فإن المطلوب من هيئات إدارة الانتخابات اتخاذ إجراءات لتحقيق التوازن على أرضية هذا الملعب.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- وفيما يتعلق بمسألة التزوير الانتخابي، قال المشاركون إنه يمكن في بعض الحالات أن يكون التزوير جزءاً لا يتجزأ من النظام الانتخابي، وفي مثل هذه الحالة لا يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تفعل شيئاً يُذكر للحيلولة دون ذلك. وقد أُثيرت مجدداً قضية الفرق بين التزوير الانتخابي والتلاعب الممنهج بالانتخابات لتعميق فهم المشاركين وزيادة قدرتهم على التفريق بينهما.

- كما تناولت النقاشات أثر تغيير النظام على العلاقة مع الأحزاب السياسية. فعندما يحدث تغيير للنظام، يتم عموماً تطبيق مجموعة جديدة من القوانين وتنافس أحزاب ناشئة مع أحزاب تقليدية، وأحياناً أحزاباً تضررت سمعتها. وارتأى المشاركون أنه من المناسب أكثر أن تُشرك هيئة إدارة الانتخابات كافة الأحزاب وتترك للوقت ومصصلحة المواطن تحديد الأحزاب التي ينبغي التعاطي معها مستقبلاً.



## تجارب الدول

## البوسنة والهرسك

### كيف تتعامل المفوضية المركزية للانتخابات مع الأحزاب السياسية والقضايا الإثنية؟

المفوضية المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك هي المسؤولة عن إجازة الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات وفقاً لأحكام قانون الانتخابات البوسني. يوجد في البوسنة والهرسك 181 حزباً سياسياً مسجلاً، فيما تم سحب تراخيص أحزاب أخرى بسبب عدم مزاولة النشاط لمدة طويلة من الزمن.

ينطوي قانون الانتخابات البوسني على تمييز إثني؛ فعلى سبيل المثال: (1) لا يجوز انتخاب أشخاص من خارج الجماعات الإثنية المذكورة في الدستور (البوسنيين والكروات والصرب) للمناصب العليا في الدولة؛ (2) يتضمن الدستور فقرات تنص على حصص لهذه الجماعات الإثنية الثلاث بما في ذلك تمثيلها في البرلمان؛ (3) يحق لهذه الجماعات الإثنية الثلاث اللجوء إلى آليات وقائية قانونية خاصة لوقف أعمال وقرارات صادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في مجالات كالتعليم وتنظيم المناطق واللغة والتعديلات الدستورية.

تمتلك المفوضية المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك صلاحية تشريعية تمكنها بالتالي من فرض عقوبات على المخالفات الانتخابية، حيث تشمل العقوبات المحتملة على غرامات مالية تصل إلى 7000 دولار أمريكي، وشطب المرشح عن قوائم الحزب (إن كان مسؤولاً مسؤولية شخصية عن المخالفات)، وإلغاء إجازة الحزب السياسي، ومنع الأشخاص من العمل في مراكز الاقتراع أو مركز تسجيل الناخبين أو مفوضية الانتخابات.

يحاول المرشحون خلال الحملات الانتخابية استغلال الحساسية الإثنية لجمهور الناخبين. من جانبها، تحاول المفوضية المركزية للانتخابات منع استخدام أو بث الخطاب العاطفي القومي قدر إمكانها عن طريق القوانين والسياسات ذات الصلة. ولا يُسمح للمرشحين باستخدام لغة من شأنها استفزاز شخص أو تحريضه على العنف أو بث الكراهية أو نشر، أو استخدام، الصور والتسجيلات الصوتية والمصورة أو الرسائل النصية القصيرة أو اتصالات الإنترنت أو غيرها من المواد التي قد يكون لها أثر عنفي أو تحريضي مماثل. ويجوز للمفوضية فرض غرامات مشددة عن مثل هذه المخالفات.



## الأمريكتان

تحدي قبول نتائج الانتخابات

يعد قبول نتائج الانتخابات التحدي الأكثر أهمية بالنسبة للديمقراطية، لأنها مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بمصداقية الانتخابات. تعتمد المصداقية على الاتفاقيات السياسية بين المتنافسين الانتخابيين واستقلالية وفعالية المؤسسات والإجراءات الانتخابية أيضاً. إن الإقرار بالهزيمة في الانتخابات هو خطوة مهمة على طريق بناء الديمقراطية وتعزيز بنيتها.

الخطوة الأولى الحاسمة نحو تحقيق المصداقية، في النظم الديمقراطية، هي النجاح في إثبات أن (1) الطريق المشروع الوحيد للوصول إلى منصب عام يمر عبر الانتخابات، وأنه (2) من حق المواطنين انتخاب أو إزاحة الممثلين السياسيين من خلال صناديق الاقتراع. ويتمثل دور هيئة إدارة الانتخابات في التأكد من أن الانتخابات تعبر عن إرادة الشعب. يتمخض عن الانتخابات نتيجتان مهمتان (وإيجابيتان) وهما: الاستقرار السياسي والشرعية الديمقراطية للممثلين المنتخبين.

وفيما يلي أربعة أمثلة لنتائج متقاربة في أمريكا اللاتينية والكاريبي في السنوات العشر الماضية، وقد قُبلت نتائجها جميعاً في النهاية:

- انتخابات الرئاسة في كوستاريكا عام 2006. بلغ هامش الفوز 1.1 بالمائة (18,169 صوتاً). الفائز: مرشح حزب المعارضة (مع أنه رئيس سابق).
- انتخابات الرئاسة في السلفادور عام 2014. بلغ هامش الفوز 0.22 بالمائة (6,364 صوتاً). الفائز: مرشح الحزب الحاكم.
- انتخابات الرئاسة في المكسيك عام 2006. بلغ هامش الفوز 0.56 بالمائة (233,831 صوتاً). الفائز: مرشح الحزب الحاكم.
- انتخاب حاكم بورتوريكو عام 2004. بلغ هامش الفوز 0.2 بالمائة (3,556 صوتاً). الفائز: مرشح الحزب الحاكم.
- انتخابات الرئاسة في فنزويلا عام 2013. بلغ هامش الفوز 1.49 بالمائة (223,599 صوتاً). الفائز: الرئيس بالإنبابة وهو مرشح الحزب الحاكم.

انطلاقاً من هذه التجارب، تلعب عناصر أربعة دوراً حيوياً في قبول نتائج الانتخابات، وهي: (1) نوع الانتخابات، (2) البيئة السياسية العامة لاسيما خلال الانتخابات، (3) مفهوم المتنافسين والناخبين للانتخابات، (4) نموذج هيئة إدارة الانتخابات ومصداقيتها. يمكن أن يؤثر كل عنصر من هذه العناصر على المصداقية وبالتالي يتوجب تقييمها من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات بما يكفل قبول نتائج الانتخابات من قبل الجميع.



## دور وتأثير الأحزاب السياسية والمرشحين في ضمان مصداقية الانتخابات وقبول نتائجها

قد تؤثر الأنشطة المنفذة قبل الانتخابات تأثيراً مهماً على القضايا التي تلي الانتخابات (وأبرزها قبول نتائج الانتخابات). وتقع مهمة التثبيت النهائي من نتائج الانتخابات على كاهل الأحزاب السياسية والمرشحين في واقع الأمر. وفيما يلي بعض الأمور التي مَحَضت عنها تجارب حديثة والتي يمكن للأحزاب السياسية وهيئة إدارة الانتخابات القيام بها لمنع الاعتراض على نتائج الانتخابات.

يمكن للأحزاب السياسية والمرشحين البدء، مثلاً، بالتعرف على مختلف جوانب العملية الانتخابية كي يكونوا على درجة أفضل من الاستعداد لتنفيذ مجموعة من الأنشطة الداعمة. وينبغي عليهم العمل بكفاءة في سبيل إقامة علاقة ودية مع هيئة إدارة الانتخابات والعمل معاً على قضايا من قبيل تثقيف الناخبين وتدريب وكلاء الأحزاب واستحداث منبر مشترك للأحزاب. وينبغي على الأحزاب السياسية والمرشحين أيضاً مراقبة العملية الانتخابية بما في ذلك عملية الاقتراع وعد الأصوات وفرز النتائج في جدول. وتسمح عملية الفرز الموازي للأصوات للأحزاب السياسية بالتحقق من النتائج الرسمية للتأكد من أنه لم تقع أية أخطاء من قبل هيئة إدارة الانتخابات.

يمكن للهيئة أن تتولى القيام بأنشطة مختلفة الهدف منها الوصول إلى قبول النتائج، ويمكن لهذه الأنشطة أن تشمل على وضع قوانين انتخابية واضحة وإنفاذ القوانين القائمة بما يكفل قيام عملية انتخابية شاملة للجميع وتقديم معلومات دقيقة للمواطنين حول العملية الانتخابية وتيسير إمكانية إطلاع متساوية لكل المرشحين والأحزاب وتشجيع الحوار بين الأحزاب وتوفير إرشادات واضحة للمرشحين والأحزاب والناخبين.

يجب على هيئة إدارة الانتخابات إجراء تحليل مسبق لكل الأسباب المحتملة للاحتجاج قبل الانتخابات وبعدها كي تكون مستعدة لمواجهتها. يمكن أن تنشأ هذه الأسباب عن الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بأنشطة الهيئة. ولذلك تعتبر الشفافية أمراً أساسياً، وعليه يمكن تعزيزها عن طريق إبلاغ الأطراف صاحبة المصلحة بالمعلومات على امتداد العملية الانتخابية، وذلك كي لا تتكون أية تصورات بأن العملية مفتوحة أمام التلاعب. يمكن مواجهة التصورات السلبية من خلال حملة معلومات وعلاقات عامة فعالة تنفذها الهيئة. كذلك، يمكن لمثل هذه الجهود أن تحد من عوامل المخاطرة المتصلة بمحدودية المعرفة عند ممثلي الأحزاب ومؤيديهم. ويمكن للإطار القانوني أو الإجرائي، إذا ما كان ناقصاً أو غير واضح، أن يرفع من مستوى مخاطر الاحتجاج.

غير أن الاحتجاجات قد تحدث، في حالات معينة، بغض النظر المستوى الطيب الذي حققته الهيئة في إدارة العملية الانتخابية. فعندما يرغب المرشحون والأحزاب في الفوز بأي ثمن ولا يحققون النجاح عبر صناديق الاقتراع، فقد يحاولون فرض إرادتهم عبر الاحتجاج في الشوارع مهما كان الثمن.



## باكستان

### الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة

أطلقت مفوضية الانتخابات الباكستانية قبل الانتخابات العامة لعام 2013 عدداً من المبادرات التي كان الهدف منها زيادة مستوى الشفافية وثقة الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات.

- وفيما يلي أربعة من أبرز ما قامت به:
- وضع مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والمرشحين؛
- تطوير نظام محوسب لتسجيل الناخبين الغاية منه إزالة أية إداخلات متكررة أو غيرها من الأخطاء التي تجعل من التزوير الانتخابي سهل المنال، بالإضافة إلى تعيين رقم تعريف وطني لكل ناخب؛
- إطلاق خدمة الرسائل القصيرة التي بلغ عدد الذين استخدموها 55 مليون ناخب للتحقق من التفاصيل الخاصة بهم في السجل الانتخابي وتحديد موقع مركز الاقتراع الخاص بهم؛
- توزيع المعلومات على الأحزاب والمرشحين بما يضمن إطلاعهم الكامل على كافة جوانب العملية الانتخابية.

لقد تسبب نقص معرفة الأحزاب السياسية بدور مفوضية الانتخابات الباكستانية ووظيفتها، إلى جانب وجود ثغرات في قانون الانتخابات، بنشوء نوع من عدم الثقة في المفوضية. وللتخفيف من أثر هذه القضايا على مصداقية الانتخابات، شرعت المفوضية بتنفيذ عدد من الأنشطة منها: (1) مراجعة نظام الأحزاب السياسية لعام 2002 بما يسمح بإجراء انتخابات داخل الأحزاب، (2) تعزيز كفاءة مدونة قواعد السلوك، (3) دعم إصلاحات الإطار القانوني الناظم للعمليات الانتخابية خاصة فيما يتعلق بتسمية المرشحين والمسائل المتعلقة بالحملات الانتخابية. كذلك أجرت المفوضية مشاورات منتظمة مع الأحزاب السياسية بالاتجاهين حول القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية لتعميق الثقة بالمفوضية.

واستناداً إلى التجربة الباكستانية، نورد فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن تنفيذها لتحسين العلاقات بين هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية:

1. مأسسة آليات التشاور مع الأحزاب السياسية بما يحقق التفاعل الدائم والبناء بينهما؛
2. بناء التفاهم والتوافق في الآراء بين الأحزاب حول التقدم بمقترحات للإصلاحات الانتخابية استناداً إلى استراتيجية سياسية متماسكة.
3. تعزيز التفاعل على المستويات اللامركزية بين هيئة إدارة الانتخابات والمسؤولين المنتخبين/ ممثلي الأحزاب السياسية.
4. تصميم وتنفيذ استراتيجية اتصالات ينتج عنها صياغة مادة مكتوبة حول ما يمكن، ولا يمكن، لهيئة إدارة الانتخابات أن تفعله في تعاملاتها مع كل الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات.

أما التحديات التي تواجهها مفوضية الانتخابات الباكستانية حالياً فهي (1) استدامة وتوسيع مشاركة الشباب، (2) زيادة أعداد النساء المسجلات كناخبات ومرشحات، (3) إنشاء مزيد من الأنظمة الشفافة والتي تعتمد على العطاء الفردي داخل الأحزاب لاختيار مرشحيها، (4) إجراء إصلاحات قانونية لمعالجة الثغرات في الإطار القانوني التي تكشف عنها هيئة إدارة الانتخابات ومراقبي الانتخابات الدوليين.

لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا عملت هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية معاً وكانا ملزمين بنفس الرؤية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ومن خلال وضع خارطة طريق تعاونية قائمة على توافق الآراء حول ما الذي يتعين صنعه وكيف. ومن شأن وضع خطة عمل استراتيجية أن تحدد السبيل القابل للتنفيذ للمضي قدماً.





## مدغشق

### دور الأحزاب السياسية والمرشحين في مصادقية العملية الانتخابية

تطورت العلاقة بين هيئة إدارة الانتخابات في مدغشق -الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات- والأحزاب السياسية المدغشقرية في السنوات الأخيرة. لم يكن للأحزاب السياسية أية مقاعد ضمن هذه الهيئة حتى عام 2010، لكن وفي الفترة من 2010 إلى 2012 أصبح للأحزاب السياسية ممثلين ضمن عضوية الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات وأصبح بوسعهم المشاركة في كافة جلسات صنع القرارات فيها 'بصفة استشارية'.

وبهدف تعزيز مصداقية الهيئة في إدارة انتخابات عام 2013، اتخذ قرار بزيادة عدد أعضاء الهيئة بحيث يشمل جميع الأطراف السياسية الفاعلة في مدغشق. وباتت الهيئة، بموجب القانون، مكونة من أعضاء من المجتمع المدني وقطاع الخدمة الحكومية وممثلين عن كافة الأحزاب السياسية التي وقعت على خارطة الطريق الخاصة بالخروج من الأزمة السياسية التي ألمت بهذا البلد لعدة سنوات. وطالت مشاركة الأحزاب السياسية أيضاً الهياكل اللامركزية لهيئة إدارة الانتخابات. وبالتالي أصبح ممثلو الأحزاب السياسية (1) أعضاء في لجان تسجيل الناخبين، و(2) أعضاء في هيئة انتخابات المناطق الموسعة التي تقع عليها مسؤولية تدقيق سجل الناخبين.

وهكذا تعززت مصداقية العملية الانتخابية عن طريق تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة في جميع القرارات التي تبنتها الهيئة بخصوص إجراء الانتخابات والإشراف على المهام الميدانية. إضافة إلى ذلك، لم يتم إشراك الأحزاب السياسية في الهياكل العاملة لهيئة إدارة الانتخابات وحسب، بل تمتعت الأحزاب بحق تعيين وكلائها في (1) مراكز الاقتراع و (2) هيئة إدارة الانتخابات وهيئاتها اللامركزية طيلة العملية الانتخابية.

وقد تصرف ممثلو الأحزاب السياسية الذين أصبحوا أعضاء في الهيئة المستقلة للانتخابات، في معظم الحالات، بحيادية ونزاهة على امتداد الفترة الانتخابية لعام 2013. وهكذا اتخذت القرارات لصالح العملية الانتخابية وليس لمصلحة أحزاب سياسية منفردة. (ومن الجوانب التي اشتملت عليها هذه القرارات: تحديد تسلسل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتأجيل الانتخابات الرئاسية مرتين). وقد شاركت الأحزاب في جميع القرارات الرئيسية المرتبطة بالجوانب التشغيلية والإشراف على الأنشطة في الميدان وفي جلسات الهيئة الخاصة بتوزيع المعلومات بمشاركة الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الانتخابات.

كذلك، تم توزيع فترات الظهور على الإعلام الرسمي مدفوعة الأجر والمجانبة بين المرشحين بالتساو مع المرشحين وبحضورهم الفعلي هم أو مندوبين عنهم.

لقد لعبت إجراءات الشفافية وشمول الكافة التي اتخذتها مدغشق بشأن الأحزاب السياسية دوراً مهماً في المشاركة الشعبية التي كان الشاهد عليها نسبة إقبال على الانتخابات بلغت 61 بالمائة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. كما كان لها أثر مباشر على قبول الأحزاب والمرشحين بالنتائج مما ساعد بالتالي على جعل الانتخابات عاملاً حاسماً في حل الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد مدة طويلة.





**ELECTORAL FRAUD**



**MALPRACTICE**



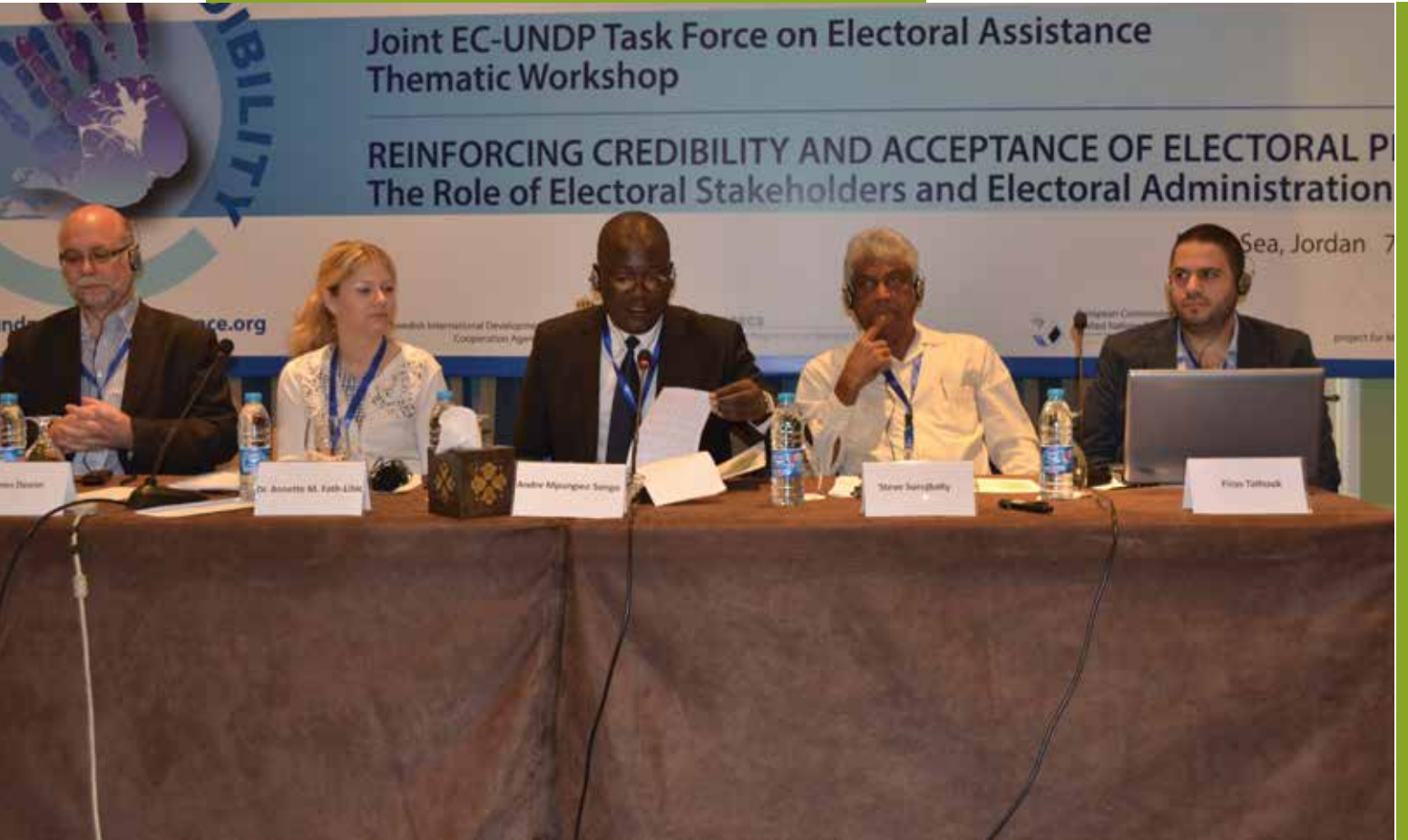
**SYSTEMATIC  
MANIPULATION**

- كذلك نوقشت إمكانية مشاركة هيئة إدارة الانتخابات في الانتخابات الداخلية للأحزاب. وناقش بعض المشاركين بأنه يمكن لمشاركة الهيئة أن تدعم عملية إنشاء هياكل داخلية أكثر ديمقراطية وأن تعزز آليات صنع القرار، غير أن آخرين ارتأوا أنه قد ينجم عن مثل هذه المشاركة مخاطر توريط الهيئة في الصراعات الداخلية على السلطة، الأمر الذي يجدر بها تجنبه. وأثيرت أيضاً مسألة تمويل الانتخابات الداخلية ذلك أنه سيتم في كثير من السياقات إنفاق المال العام على هذه الانتخابات دون تحقيق منفعة عامة.

- أثيرت مسألة التمييز بين التعامل مع الأحزاب السياسية والمرشحين بصفة فردية حيث أشار المشاركون إلى أن التعامل مع الأحزاب السياسية أسهل بالنسبة لهيئة إدارة الانتخابات بسبب ارتفاع أعداد المرشحين وصعوبة التعاطي معهم جميعاً. وأشار بعض المشاركين إلى وجوب أن تكون الهيئة هي من يتخذ القرارات المتعلقة بكيفية التعامل مع المرشحين بصفة فردية، وأن مثل هذه القرارات قد لا تكون دائماً مرضية لجميع المرشحين.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- وأثيرت قضية أخرى هي معرفة الطريقة الأفضل في إدارة عملية الإعلان عن النتائج في سباق انتخابي تضيق فيه الهوامش بين المتنافسين. تظهر التجربة المكسيكية أن الاتفاقات المبرمة قبل الانتخابات بين هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية -والتي تتضمن ما الذي يلتزم كل حزب بفعله عند انتهاء المنافسة الانتخابية- لا تُنفذ تلقائياً. وكان الاتفاق في المكسيك ينص على أنه لن يتم إعلان أية نتائج حتى تتوفر النتائج النهائية. لكن ما حدث هو أن بعض الأحزاب السياسية بدأت بالكشف عن النتائج قبل إعلان الهيئة عنها مما تسبب في حالة من التشويش. أما الأسلوب الحالي المتبع في المكسيك، بناءً على هذه التجربة، فهو أن تقوم هيئة إدارة الانتخابات بمسح كشوفات النتائج والحصول على توقيع ممثلي الأحزاب عليها ومن ثم تقوم بنشرها على موقع الهيئة الرسمي على الإنترنت.



# الإعلام والمجتمع المدني ومراقبو الانتخابات

## دور الإعلام في الثقة العامة والقبول بالعمليات الانتخابية

يعتبر وجود قطاع إعلامي حر ونشط عنصراً مهماً من عناصر المجتمع الديمقراطي، وفي الانتخابات يكتسب هذا القطاع أهمية استثنائية. يؤدي قطاع الإعلام وظائف عديدة جداً ويواجه تحديات كثيرة خلال العمليات الانتخابية. أولاً، ينبغي على الإعلام أن يقدم تقارير وينشر رسائل ومعلومات من جميع المرشحين على قدم المساواة وأن يكون مفتوحاً للجميع كي يتيح للناخبين تكوين رؤية متوازنة عن المرشحين والأحزاب والبرامج. بالإضافة إلى ذلك، ثمة دور مهم يؤديه الإعلام في مراقبة شفافية الانتخابات وتسهيل الضوء على المخالفات التي تحدث. ومن الوظائف الأخرى التي يضطلع بها الإعلام تقديم محتوى تثقيفي واضح حول العملية الانتخابية يعمل على تنوير عامة الناس، وأن يكون بمثابة منبر توصل من خلاله الأحزاب السياسية رسالتها إلى جمهور ناخبها. ومن الأهمية بمكان أن يقوم الإعلام في نهاية العملية الانتخابية بمتابعة حثيثة لعد الأصوات وفرز النتائج والتحديات المحتملة وأن يغطيها تغطية دقيقة. إن الدعامة الأساسية التي يقوم عليها كل ذلك هي أن تبقى وسائل الإعلام على مسافة واحدة من جميع الأحزاب وأن تشكل فضاءً مفتوحاً وشفافاً متاحاً لجميع المرشحين على قدم المساواة.

غير أن مهمات الإعلام هذه قد تكون عرضة للانزلاق عندما تربط مالكي وسائل الإعلام صلات وثيقة بالسلطة أو حتى بالمرشحين أنفسهم. وقد يؤدي ذلك إلى خلق مشكلة فيما يتعلق بالنزاهة يصعب حلها إن لم تكن قد تمت الإشارة إلى شروط واضحة في الإطار القانوني ذي الصلة. وتحدث إشكالات كثيرة عندما لا يفسح أصحاب وسائل الإعلام المجال لجميع المرشحين بالظهور فيها أو تحسب كلفة أعلى على بعض المرشحين دون آخرين كي تثنيهم عن ذلك أو تحول دون ظهورهم فيها. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الانتخابات فرصة ذهبية للوسائل الإعلامية لتحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها خاصة وأنها تطبق في الغالب أسعاراً أعلى من المعتاد. تتعارض مثل هذه الأعمال ذات الصلة بالإيرادات وإمكانية الظهور في الإعلام مع الوظيفة العامة التي يؤديها الإعلام. وبوسع هيئة إدارة الانتخابات والسلطات، بل ينبغي عليها، اتخاذ تدابير لمكافحة مثل هذه الممارسات.

## هل أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تغييراً في دور الإعلام في العمليات الانتخابية؟

يمكن استخدام شبكة الإنترنت كأداة إيجابية لرفع مستوى الشفافية حول سلوك الأشخاص الموجودين في السلطة، وإمكانية الوصول إلى مصادر متنوعة للمعلومات، كما أنها تيسر على المواطنين مسألة المشاركة في بناء مجتمعات ديمقراطية ومكافحة الأنظمة الاستبدادية.<sup>2</sup> لقد شكّل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي حدثاً مهماً على صعيد ممارسة حرية التعبير والتعبئة للاحتجاجات السلمية وتنظيمها، لكنه فرض أيضاً تحديات كثيرة جديدة بالنسبة لهيئات إدارة الانتخابات. حسب التعريف، تشير عبارة وسائل التواصل الاجتماعي إلى نظم تشغيل تعتمد مواقع الإنترنت أو هواتف محمولة تتيح التفاعل باتجاهين من خلال محتوى واتصال ينشئهما المستخدم مما يسمح للمستخدمين صنع المحتويات والتفاعل مع المعلومات ومصدرها. ويختلف هذا عن المنافذ الإعلامية التقليدية التي تميل أكثر إلى الاتصال من أعلى إلى أسفل بأقل درجة ممكنة من التفاعل.



تُفسح الطبيعة المتغيرة للمشهد الإعلامي المجال للقيام بعملية تواصل أوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة هيئات إدارة الانتخابات في تثقيف العامة بشأن دورها والعملية الانتخابية بشكل عام. وكلما تعمق فهم الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات لدور هيئة إدارة الانتخابات ووظيفتها كلما زاد إدراكهم لنزاهتها وفعاليتها. يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي قوى خيرة على امتداد الدورة الانتخابية من خلال دعم الهيئة في تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة أثناء عملية الانتخاب الفعلية وكذلك قبل وبعد فترات الانتخابات.

بالمقابل، تفرض هذه الوسائل تحديات كثيرة ترتبط مباشرة بطبيعتها وتركيبها المعتادة، حيث يمكن إساءة استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لكونها منصات غير خاضعة للتنظيم- في نشر معلومات كاذبة وخطاب الكراهية والجريمة الإلكترونية.

### التدابير التي يمكن لهيئات إدارة الانتخابات اتخاذها لتعزيز أثر الإعلام على مصداقية العملية

من منظور هيئة إدارة الانتخابات، يمكن للإعلام أن يكون حليفاً مهماً في (1) الإسهام في تنوير جمهور الناخبين، (2) الإسهام في مراقبة العملية الانتخابية، (3) توفير مصدر شرعي لمساءلة الهيئة. إلا أن الوفاء بهذه الأدوار على النحو المناسب يتطلب من الإعلام توفير التغطية المتوازنة والخالية من الإثارة. وتتسم الديناميات الداخلية بالتعقيد هي الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، يميل الصحفيون، من ناحية، إلى الحصول على حرية كاملة في نشر ما يرغبون وما يرون أنه مهم، بينما يميل أرباب عملهم، من ناحية ثانية، إلى الضغط عليهم لكتابة مقالات تزيد من أعداد القراء وحجم التوزيع. كذلك، ونظراً لأن مهنة الصحافة أصبحت على نحو متزايد مهنة تحفها المخاطر في بعض أنحاء العالم، قد يكشف الكثيرون أن حماية سلامتهم الشخصية تتناقض مع إجرائهم للتحقيقات المعمقة في التزوير الانتخابي. ومن منظور اللاعبين السياسيين فإنهم يميلون إلى السعي بجد لكسب الإعلام إلى جانبهم حيث يعملون على تسخيرهم لصالحهم. وهناك عامل آخر بينهما وهو أن أصحاب وسائل الإعلام قد يكونون مدفوعين بالاعتبارات المالية أو الولاء السياسي. أما ما يريده جمهور الناخبين في هذه الأثناء هو معلومات يمكنه الوثوق بها.

ومن بين الاتجاهات الأخيرة التي تؤثر على دور الإعلام في الانتخابات: (1) تحرير فضاء الاتصالات وتوسيعه بشكل كبير مع ازدهار في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، (2) الاعتداء على الصحفيين وترهيبهم بما في ذلك قتلهم، (3) حضور إعلام الاحتواء والتجزئة والكراهية، (4) تدني أجور الإعلاميين مما يدفع بعض الصحفيين إلى قبض مبالغ مقابل كتابة مواد حسب الطلب (يُطلق على ذلك أحياناً اسم 'الإعلام المتكسب')، (5) أسواق الإعلانات والنماذج التجارية غير الآمنة مالياً، (6) التركيز على القضايا المحلية و'أو' 'الناعم' منها، (7) معاناة هيئات إدارة الانتخابات في التعامل مع الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد أعداد متزايدة من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي أجدات معينة ولا تتسم بالشفافية في أعمالها. تؤكد هذه النزعات مجتمعة على بانوراما غير واعدة للغاية.

ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات والمنظمات المساندة للإعلام أن تتبنى بعض الاستراتيجيات الخاصة بمواجهة النزعات المذكورة آنفاً. يمكن للهيئة -بإحدى ذي بدء- أن تتعاقد مع طاقم عاملين محترفين للتعامل مع وسائل الإعلام وتعزيز التعامل الإيجابي المسبق بين الهيئة وهذا القطاع. وفي تحقيق ذلك الأثر المرجو منه، يجب على الهيئة أن تزود ممثلي الإعلام بالتدريب على العملية الانتخابية في وقت مبكر كي يتكون لدى هؤلاء قاعدة معرفية كافية للتحديث بصورة أدق بشأن العملية. ويتوجب أيضاً تدريب طاقم العاملين في الهيئة على الإعلام كي يتفهموا كيفية التي يعمل بها الإعلام وبالتالي يكون تعاملهم أفضل مع هذا القطاع. ومن المستحسن أن تتأكد الهيئة من أن وسائل الإعلام تتكامل على النحو الملائم مع نهج الدورة الانتخابية. وفي تكون العلاقة بين الهيئة وقطاع الإعلام مثمرة للطرفين، فإنه من الضروري تقييم البيئة الإعلامية قبل وقت طويل من بدء الحدث الانتخابي كي يُتاح الوقت والمعرفة الكافيين لتصميم استراتيجية خاصة بكيفية استحداث وتنفيذ الأنشطة المشتركة التي قد يكون من بينها صياغة مدونة قواعد للسلوك.

يجب أن تتم عملية رصد وسائل الإعلام على نحو مستقل خلال العملية الانتخابية وأن يصدر عنها بشكل دوري بيانات صحفية بهدف إعطاء صورة أفضل عن الطريقة التي يتصرف بها الإعلام. وقد تبرز الحاجة إلى إجراءات تصحيحية اعتماداً على الكيفية التي تتصرف بها وسائل الإعلام سواء نسبة إلى مدونة قواعد السلوك ذات الصلة أو أحكام القانون. أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذه المراقبة فإنه ينبغي عليها ألا تتهيب من هذه المسؤولية نظراً لأهميتها من حيث مصداقية الانتخابات. وعندما تكون هناك حاجة إلى معلومات، فيجب أن تأتي هذه المعلومات من هيئة إدارة الانتخابات مباشرة وليس من مصادر أخرى إن كان ثمة شبهة تيقن من أنها أقل اطلاعاً من الهيئة. ومن الأهمية بمكان أن يشعر الصحفيون بالأمان والحماية كي يتمكنوا من القيام بعملهم بأفضل صورة ممكنة. ولتحقيق تلك الغاية، يجب أن يكون هناك تعاون بين الكيانات الإعلامية وهيئة إدارة الانتخابات وأجهزة الأمن في سبيل توفير الأمن للصحفيين الذين يغطون شؤون العملية الانتخابية. أخيراً، ينبغي على القنوات الرسمية (أي الإعلام المملوك للدولة) أن يخدم المصلحة العامة بالضبط وليس الحكومة.

## المجتمع المدني وإدارة الانتخابات يشتركان في تثقيف الناخبين: تجارب من الجبل الأسود

كانت العلاقة بين هيئة إدارة الانتخابات في جمهورية الجبل الأسود (الجبل الأسود) وهيئة إدارة الانتخابات -المفوضية العامة للانتخابات- والمجتمع المدني تكاد تكون معدومة في الماضي. ولكن بعد ما أصبح يُعرف 'بفضيحة الشريط المسجل' عام 2013 -المتعلق باستغلال بعض المسؤولين المال العام للحصول على أصوات الناخبين- تعاطف التأييد الشعبي لإجراء تغيير جوهري على الطريقة التي تُجرى بها الانتخابات وعلى الدور الذي تقوم به هيئة إدارة الانتخابات. ولم تعد الهيئة التي تم إعادة تشكيلها من جديد تلعب دوراً قوياً فقط في إجراء الانتخابات، بل أيضاً في الإشراف على القوانين الخاصة بتمويل الأحزاب السياسية وسوء التصرف في المال العام وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، أصبحت الهيئة أكثر انفتاحاً بكثير على التعاون مع منظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الانتخابات وتعمل حالياً بحسب مبادرات مقدمة من منظمات المجتمع المدني وأطراف أخرى صاحبة مصلحة.

إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الجبل الأسود، وبلدان أخرى غيرها، هو في مصلحة الناخبين والمجتمع المدني وهيئة إدارة الانتخابات، لكنه في الغالب ليس في مصلحة الأحزاب السياسية. لقد خسرت الانتخابات قدراً كبيراً من ثقة الناخبين خلال الانتخابات الأخيرة في الجبل الأسود، وتلك ثقة يجب استعادتها عبر التثقيف. لكن، كي يكون هذا التثقيف فعالاً، يجب تقييم الاحتياجات قبل تصميم برامج تثقيف الناخبين للتأكد بشكل أكبر من إدراك احتياجات الجمهور المستهدف وتلبيتها.

يمكن أن يقوم المجتمع المدني أو هيئة إدارة الانتخابات أو كليهما بعملية تثقيف المواطن. الفرق الرئيسي هنا هو أن الهيئة تقوم بعملية التثقيف بطريقة رسمية فيما تتسم الآليات التي يستخدمها المجتمع المدني بدرجة أقل من الرسمية مما يجعل الحصول عليها أكثر سهولة. ويعد استخدام الشبكات الاجتماعية طريقة جديّة للتثقيف، كما أن التلفزيون والإذاعة وسيلتان للوصول إلى قسم كبير من الجمهور، فيما لا يصل الإعلام المكتوب إلا إلى فئة قليلة من الناس. وأفضل الطرق للوصول إلى الجماعات المهمشة وفئات الأميين فهي الصور ووسائل المساعدة البصرية، بحيث يتوجب تنفيذ هذه الأدوات في الميدان.

في العادة، تكون هيئة إدارة الانتخابات محددة بقيود فيما يتعلق بالتوظيف وبالتالي لا تكون قادرة على تنفيذ أنشطة تثقيفية للناخبين على نطاق واسع، مما يفسح المجال للمجتمع المدني لتولي مهمة تنفيذ الكثير من أنشطة تثقيف الناخبين. ومن أبرز الأولويات الرئيسية في جمهورية الجبل الأسود توجيه حقوق الناخبين في الطعن في العملية الانتخابية بحيث تمر عبر نظام مناسب لتسوية النزاعات الانتخابية. بصورة عامة، يحتاج طاقم العاملين في هيئة إدارة الانتخابات للتدريب على كثير من جوانب العملية الانتخابية كي يتمكنوا من القيام بدورهم على نحو مهني. ويمكن للمراقبين الدوليين أيضاً الاستفادة من التدريب المتقدم الخاص بالبلدان ذلك أنهم في بعض الأحيان يجهلون ما يحدث في البلد الذي سيراقبون انتخاباته بسبب افتقارهم للمعلومات المناسبة.

يجب أن يدعم تثقيف الناخبين المؤسسات العاملة على النحو المناسب وينبغي على جميع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات أن تتشارك في تقديمه، غير أنه ينبغي أن يظل ماثلاً في الأذهان أنه من المحتمل حدوث تضارب مصالح إذا كان ممثلو الأحزاب السياسية أعضاء في هيئة إدارة الانتخابات وفي الوقت ذاته مرشحين ينافسون على المناصب الانتخابية.

### المراقبة المحلية للانتخابات: أثرها ومسؤوليتها عن العملية الانتخابية

من العوامل المهمة التي تؤثر على مصداقية مراقبة الانتخابات: (1) مصدر تمويل عملية المراقبة، (2) مدى اتساع التغطية الجغرافية للمراقبة أو مدى تمثيلها، (3) من الذي يقدم المساعدة الفنية، (4) الكيفية التي يتم بها التعاقد مع المراقبين.

أما المستفيدون من المراقبة المحلية للانتخابات فهم جميع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات، وهم: الأحزاب السياسية والمرشحون، وهيئات إدارة الانتخابات والحكومات، والناخبون والمواطنون، والمجتمع الدولي والمانحون.





وقد أثبتت الدروس المستفادة أنه كي تنجح بعثة المراقبة عليها أن تجري تقييمات انتخابية وأن تكون واثقة وشفافة خلال عملية المراقبة.

يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تقدم الدعم لبعثة المراقبة بما يجعل عملها أكثر يسراً، وهذا الدعم متنوع الأشكال، حيث يمكن أن يكون على هيئة اجتماعات وتبادل للمعلومات في المجالات التالية:

- التخطيط بأسلوب المائدة المستديرة الذي يضم الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات بمن فيها الأطراف المشتركة في أعمال التربية المدنية والمراقبة والحملات السياسية والأعمال الإعلامية؛
- إنشاء مكتب مراقبة محلي دائم في هيئة إدارة الانتخابات لدعم منظمات المجتمع المدني؛
- تنظيم اجتماع للتخطيط المشترك لأنشطة الدورة الانتخابية؛
- عقد اجتماعات متابعة بشأن المراقبة بين هيئة إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني؛
- الدفع باتجاه التقدم بتوصيات قوية في تقرير المراقبين؛
- السماح للمراقبين بالدخول إلى مواضع خاصة من موقع الهيئة على الإنترنت؛
- إنشاء مكتب/ خط دائم للمعلومات وتزويده بالموظفين خلال فترة الانتخابات؛
- جمع وتنظيم وتوزيع القوانين الانتخابية وإجراءات هيئة إدارة الانتخابات؛
- توفير معلومات الاتصال الشخصي بمسؤولي الهيئة؛
- إنشاء مكتب دائم للإبلاغ عن الحوادث التي تقع يوم الانتخابات؛

#### المجتمع المدني: هيئة مراقبة أم شريك في التنفيذ؟ هل هناك تضارب في المصالح؟

يميل المجتمع المدني، في كثير من الحالات، إلى الدخول في العملية الانتخابية فقط عندما يبدأ مسير العملية بالتعثر. فإن لم تكن هناك أية مشاكل فيما يتعلق بمصداقية العملية الانتخابية وكانت هيئة إدارة الانتخابات والأطراف السياسية الفاعلة يتصرفون مهنية، تقل الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني وبالتالي يمكنه تركيز عمله على مجالات أخرى. ويجب على ممثلي هذا القطاع أن يولوا انتباههم التام (أي يراقبوا) للعملية على امتداد الدورة الانتخابية كي يعرفوا إذا ما كان عليهم أن يشاركوا ومتى وأين يشاركوا.

إذا انخرط المجتمع المدني في النشاط الانتخابي فسوف يتعين عليه العمل مع هيئة إدارة الانتخابات من أجل تحسين العملية، هذا إلى جانب الدور الذي يتعين عليه لعبه في حماية المبادئ الانتخابية.

لا تشكل الحكومة المصدر الأساسي للأموال اللازمة للقيام بأعمال التربية المدنية، وهو أمر لا بأس به لأنه لولا ذلك لكان من الممكن القول إن ثمة مصالح مرتبطة بتقديم الحكومة للمال. وإذا كانت الأموال قادمة من شركاء دوليين، فإنه قد يصح القول عادة إنه لا توجد مصلحة مادية عدا تعمييق فهم المواطن للعملية الانتخابية.

ومن الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني خلال العملية الانتخابية الدفاع عن حقوق المواطنين على امتداد هذه العملية. ويمكن تقسيم العمل بين هيئة إدارة الانتخابات والمجتمع المدني على النحو الآتي: تقوم الهيئة بشرح الكيفية التي تجري بها انتخابات للمواطنين بينما يقوم المجتمع المدني بتعليمهم كيف يميزون سوء التصرف ويستجيبون له.

من الضروري لنا أن نفهم مكونات منظمات المجتمع المدني المعنية بالمشاركة هنا كي نعلم إن كانت ستحقق فاعلية خلال العملية الانتخابية ومدى تلك الفاعلية. وينبغي ألا نضع منظمات المجتمع المدني المعروفة بصراحتها ومصداقيتها في سلة واحدة مع تلك التي تنشئها وتبقي عليها هياكل السلطة (كالحكومات والدواوين الملكية والنخب السلطوية).

ومن الأمثلة الملموسة على التعاون بين هيئة إدارة الانتخابات والمجتمع المدني: (1) تولى منظمات المجتمع المدني لعملية تدقيق قواعد بيانات تسجيل الناخبين، (2) دعم منظمات المجتمع المدني لمناقشة الإجراءات الانتخابية، (3) دعم الهيئة لإنشاء مؤسسة تقوم بتأمين الأموال لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة تثقيف الناخبين والتربية المدنية، (4) دعم الهيئة وكالة إعلامية للقيام بمراقبة الإعلام خلال الانتخابات.





يجب تحديد المهام على أساس قوانين واضحة الصياغة لتحاكي أي تضارب محتمل في المصالح عندما يعمل كل من الهيئة والمجتمع المدني على نفس القضايا وأحياناً عندما يعتمد أحدهما على الآخر في تنفيذ الأنشطة. فعلى سبيل المثال، قد يحدث تضارب إذا ما اضطلعت منظمات المجتمع المدني في مراقبة أنشطة هيئة إدارة الانتخابات بينما تكون في الوقت ذاته معتمدة عليها في الحصول على الأموال اللازمة للقيام بالأنشطة في الميدان كذلك المرتبطة بتثقيف الناخبين. ويجب تعيين رقباء لمراقبة التعليمات والتوسط عند اللزوم في حالات التعارض، وينبغي أن يكون هؤلاء الرقباء محترفين وزيهين (هيئة دولية أو وطنية، مثلاً).

### الدروس المستفادة من المراقبة الدولية: أثرها على مصداقية العمليات الانتخابية

يمكن تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية من خلال الإشراف عليها من قبل مراقبين دوليين ووطنيين، لكن كي يتأتى للمراقبين أن يوجدوا تلك الثقة عليهم أن يكونوا هم أنفسهم جديرين بالثقة. ينبغي أن تستند الثقة إلى حقائق وبالتالي يمكن اعتبارها ثقة ملموسة. تعمل بعثات المراقبين الدولية طبقاً لمعايير راسخة. فعلى سبيل المثال، يوفر إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات (2005) الإطار اللازم لتقييم عمل وفود المراقبين. وينص الإعلان على وجوب استناد منهجية المراقبة في أي بلد على ما تتوصل إليه البعثة الاستكشافية، والغاية من هذه الأخيرة هي تقييم ما إذا كانت الشروط الأساسية للقيام بعملية المراقبة مستوفاة أم لا وما إذا كانت المراقبة عملاً مجدياً ومستصوباً، هذا إلى جانب أشياء أخرى.

تعد الحيّدة والنزاهة والأمانة والاستقلالية من أهم العناصر بالنسبة لأية بعثة مراقبة انتخابات. وينبغي ألا تتدخل بعثات المراقبين في العملية بل تقوم بتقييمها وتقديم توصياتها بشأن تطويرها. وكي تحظى البعثة بثقة الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات، يتعين عليها شرح إطار عملها في وقت مبكر كي تتحاكى أي سوء فهم قدر الإمكان. ومن الجوانب التي تساعد بعثة المراقبين على تقييم الانتخابات: الالتزامات والمعايير الدولية والاتفاقيات الإقليمية والتشريعات الوطنية. ومن أهداف أية بعثة للمراقبة رفع مستوى الشفافية، وكي يتحقق هذا الهدف يجب على البعثة نفسها أن تكون شفافة أمام كافة الأطراف صاحبة المصلحة.

تتضمن التقارير التي تقدمها البعثة بياناً أولياً وتقريراً نهائياً، وعادة ما يصدر البيان الأولي عموماً بعد نحو 48 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع. أما عمليات عد الأصوات وتجميع النتائج والطعون فيتم تغطيتها في التقرير النهائي بسبب القيود التي يفرضها الوقت.

وقبل الشروع في تنفيذ مهام بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، يجب التوقيع أولاً على مذكرة تفاهم مع الحكومة. وهناك قيود على نطاق عمل هذه البعثات، فعلى سبيل المثال، لا يمكن للبعثة أن تلعب أي دور في التصديق على صحة النتائج فتلك مسؤولية هيئة إدارة الانتخابات أو المحاكم.

وفي الآونة الأخيرة بدأ الاتحاد الأوروبي بإرسال بعثات متابعة لتقييم حالة التوصيات التي قدمتها بعثة المراقبين وتقديم الدعم في المجالات الأعم من التطور الديمقراطي.

- أثبتت خلال النقاشات قضية إمكانية وقوع الصحفيين في تصرف لا أخلاقي بسبب تدني أجورهم، وذلك بهدف تحسين أوضاعهم المالية الشخصية. لذلك فإن من شأن دفع رواتب مناسبة للصحفيين إضافة إلى اعتماد مدونات أخلاقية يتيقدهما معظمهم أن يضمن إلى حد كبير اتسام التغطية الإعلامية للانتخابات بالمهنية وعدم الانحياز.

- كما دار جدل حول اعتماد هيئات إدارة الانتخابات اعتماداً زائداً على الإعلام التقليدي، في حين أن ثمة طرقاً لنشر رسالتها والتواصل مع السكان ومنها اللجوء إلى وسائل الإعلام المجتمعية التي تلعب دوراً اجتماعياً ويمكنها أن تكون شريكاً جيداً للهيئة في تزويد المواطنين معلومات دقيقة حول العملية الانتخابية.

- وفيما يتعلق بمراقبة وسائل الإعلام الاجتماعية، تركزت النقاشات حول ضرورة أن يكون الإطار القانوني نقطة الدخول الأولى. وكي يعمل الإعلام على النحو المناسب، يجب ألا يعتري مالكي المؤسسات الإعلامية والمحررين والصحفيين أي خوف من القمع أو الانتقام. وكبديل عن الضبط والعقاب من قبل واضعي القوانين الحكوميين، ارتأى بعض المشاركين أن القوانين الذاتية، على سبيل المثال، تشكل على الأرجح الخيار الأفضل بالنسبة للإعلام.

- وطرح سؤال حول استخدام أشكال بديلة عن الإعلام للوصول إلى الشرائح الأمية في المجتمع وخاصة النساء. وقد أقر المشاركون أن التلفزيون والإذاعة هما أفضل الوسائط التي يمكن من خلالها التحدث إلى الفئات الأمية. الجمهور المستهدف بوسائط التواصل الاجتماعي هو في غالبيته من الشباب، إلا أن العناصر البصرية (كمقاطع الفيديو) التي تستخدم غالباً في هذه الوسائط يمكن استخدامها لمساعدة الأميين من المواطنين.

- ومن القضايا المهمة التي أثبتت قضية التلاعب عبر وسائل الإعلام، حيث أشار المشاركون إلى أن الانتخابات تعمل على استقطاب الإعلام والناخبين. وما أن المال حاضر، فإن الكثيرين يريدون حصتهم منه، فالانتخابات تشكل فرصة للكيانات الإعلامية لزيادة الإيرادات فيما يصعب إيجاد طرق للاستجابة للوضع أو التحكم فيه بحيث تضمن أن التغطية لا تكون من نصيب المرشحين والأحزاب الأغنياء وحدهم. واقترح الحاضرون خيارات للحد من تأثير المال في الإعلام من قبيل تخصيص وقت مجاني للظهور على وسائل الإعلام ومنع الظهور مدفوع الأجر في الإعلام (كما في المملكة المتحدة) إلى جانب مراقبة الإعلام وكشف حالات سوء التصرف فيه.

- وأشار بعض المشاركين إلى أنه إذا كانت لدى وسائل الإعلام مصالح أو أجندات مشبوهة أو غامضة فقد يكون تعاطي هيئة إدارة الانتخابات معها صعباً أو قد يعرضها للشبهة. من ناحية ثانية، ناقش البعض بأنه في الوقت الذي تقع فيه على هيئة إدارة الانتخابات مسؤولية التعامل مع وسائل الإعلام، إلا أنها في الغالب لا تكثر كثيراً لوسائل الإعلام وما تقوم به من أعمال. ينبغي على الهيئة أن تبدي النزاهة وحسن التصرف بحيث يعترف الإعلام بأنها تجري الانتخابات على النحو الصحيح. وقد تكون عملية إقامة علاقات إيجابية بين الهيئة وقطاع الإعلام عملية طويلة الأجل.

- وركزت النقاشات أيضاً على الفرق بين الإعلام الرسمي وإعلام المصلحة العامة؛ فالأول مملوك للدولة فيما يمكن أن يكون الثاني تابعاً للقطاع الخاص أو إعلاماً مجتمعياً. وينبغي دعم كافة وسائل الإعلام المصلحة العامة طيلة العملية الانتخابية.

- وتطرت النقطة الأخيرة التي طرحت بخصوص الإعلام إلى أن محاولة تقييد وسائل التواصل الاجتماعي بالسلوك الإعلامي المهني التقليدي قد لا تنجح تماماً وذلك بسبب طبيعة تلك الوسائط. وارتأى المتناقشون أن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه لقاء حرية الإعلام، سيما وأن تقييد وسائل التواصل الاجتماعي أمر متعذر في أية حال. وبالتالي فإنه يُستحسن التعاطي مع هذا القطاع وإتاحة المجال له كي ينظم نفسه بنفسه بدلاً من محاولة ضبطه أو اعتراض سبيله.

- ينبغي على هيئة إدارة الانتخابات قبل العمل مع منظمات المجتمع المدني أن تتحقق أولاً من خلفية كل منظمة: فهل تربط هذه المنظمة أية صلات مع هيكل السلطة من شأنها أن تحد من قدرتها على أداء مهامها مهنية ونزاهة؟ ومن ثم يمكن للهيئة أن تبدأ العمل مع هذه المنظمات فقط بعد الحصول على إجابات واضحة.
- ويعتبر وجود مدونة لقواعد السلوك خاصة بعمل المراقبين المحليين مفيداً كإطار لعملهم، وينبغي لهذه المدونة أن تحتوي على بعض أنواع التدابير التأديبية إذا ما تجاوز هؤلاء التكاليف المنوط بهم.
- وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنشئ خطأً مباشراً للسماح للمواطنين بتقديم المعلومات والملاحظات حول العملية الانتخابية، ومن شأن القيام بذلك أن يسهم في دور هذه المنظمات في حراسة الانتخابات ومراقبتها.

- ينبغي التعامل مع منظمات المجتمع المدني ودعمها على امتداد العملية الانتخابية، وبالتالي ينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد منظمات المجتمع المدني. إن مثل هذا التعاون موجود أصلاً في أوروبا (مثلاً من خلال الشبكة الأوروبية لمنظمات رصد الانتخابات).
- وإذا كانت هيئة إدارة الانتخابات تفتقر إلى الشفافية فسيصبح إنجاز مهمة منظمات المجتمع المدني في مراقبة العمليات أكثر صعوبة.

- في بعض الأحيان لا ترغب هيئة إدارة الانتخابات العمل مع منظمات المجتمع المدني لأنها ترى فيها عبئاً. غير أن بعض المشاركين في النقاش ارتأى عكس ذلك؛ أي أن الهيئة ترغب في العمل مع هذه المنظمات لأن من شأن ذلك أن يزيد من مصداقية الانتخابات. على أية حال، سيكون من العسير عليهما العمل معاً إن كان هناك انعدام للثقة.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- وأشار النقاش إلى أن منظمات المجتمع المدني تمثل المجتمع المحلي وهو تمثيل غير متاح لهيئات إدارة الانتخابات. وفي أغلب الأحيان يكون وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات نتاج جهود منظمات المجتمع المدني طويل الأمد. ويتعين على هيئة إدارة الانتخابات إدارة الأجنحة المختلفة للأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات من فيها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة... إلخ.
- وبدا أن ثمة فهماً مشتركاً بين أطراف النقاش بشأن ضرورة إيجاد الثقة بين هيئة إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني في الفترات التي تفصل الدورات الانتخابية.
- وقد تبرز مشكلة منشأها اختلاف الرسائل الواردة من المراقبين الدوليين عن تلك الواردة من المراقبين المحليين، وبالتالي يجب الحرص على التنسيق التام لتلافي حدوث شيء من هذا القبيل.

- وأثيرت أيضاً مسألة أهمية وجود إطار قانوني واضح ينظم عمل منظمات المجتمع المدني (الأعضاء والمكاتب وما إلى ذلك) ووجود أن يعمل الممثلون الذين تختارهم منظمات المجتمع المدني وفقاً لهذا الإطار القانوني. وفي معظم السياقات، تكون هيئة إدارة الانتخابات مسؤولة أساساً أمام البرلمان وليس أمام المواطنين وهذا فرق مهم بين الهيئة وقطاع المجتمع المدني.
- وفيما يتعلق بتمويل منظمات المجتمع المدني، أشار المشاركون إلى أن الجهات المانحة هي من يقوم بتدقيق السجلات المالية للمنظمات، وهذه الجهات المانحة قد تكون حكومات أو شركاء دوليين. ويجب إبرام اتفاق ينص على كيفية تدقيق إنفاق الأموال، قبل أن يتم صرف المال للمنظمات.
- وتكون مراقبة الانتخابات نشاطاً مؤقتاً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني حيث تستأنف هذه المنظمات أنشطتها المعتادة ومحور تركيزها بعد انتهاء العملية الانتخابية.

- كذلك أثيرت مسألة الطريقة التي يمكن بواسطتها تجنب الأخطاء أثناء الانتخابات بمساعدة المراقبين. كيف يمكن للطرفين - هيئة إدارة الانتخابات والمراقبين - العمل معاً لتلافي حدوث الأخطاء أو الانتخابات عديمة المصداقية؟ من المجالات التي يمكن للطرفين العمل معاً فيها مراقبة الإعلام، حيث يجب تبادل تقارير رصد الإعلام وغيرها من تقارير المراقبين ثم مناقشتها بين الهيئة والمراقبين بهدف رفع المستوى العام لإجراء الانتخابات.
- ويبقى انعدام الثقة بين هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية هو التحدي الرئيسي. وسوف يستغرق تفكيك أركان انعدام الثقة هذا متعدد الأوجه زمناً طويلاً في كثير من البلدان.



# تجارب البلدان



كان نطاق اختصاص مدونة السلوك هذه واسعاً بحيث شمل كل شيء: من استطلاعات الرأي التي تجريها وسائل الإعلام وحتى إصدار النتائج. وكانت هذه الأخيرة تتطلب تنسيقاً وثيقاً مع مفوضية الانتخابات.

وكانت المبادئ الرئيسية للمدونة تهدف إلى ضمان التغطية الإعلامية المتكافئة للانتخابات ودقة المعلومات والتوزيع العادل والمتوازن للمعلومات.

وما من شك أن مدونة السلوك أدت إلى وجود علاقة أكثر سلاسة بين مفوضية الانتخابات ووسائل الإعلام ونتج عنها تغطية إعلامية للانتخابات ذات نوعية أعلى مما شهدته العمليات الانتخابية السابقة.

#### مدونة قواعد السلوك الخاصة بالإعلام

بات مفهوماً أن تنظيم الإعلام خلال الفترة الانتخابية أمر واجب، شأنه في ذلك شأن أي طرف من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. وفي كل السياقات، تفسح مدونة السلوك المجال لوضع إطار عمل يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل بوحى منه. وكما هي الحال بالنسبة لمدونات السلوك في مواضع أخرى، يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تدفع باتجاه تصميم مدونة محورها الإعلام بينما يتولى قطاع الإعلام مسؤولية وضع الالتزام بها في صيغته النهائية وتبنيها ورصد تطبيقها. وينبغي لمثل هذه المدونات أن يكون بطبيعته ذاتي التنظيم وألا تضع أية عقوبات بحق المخطين غير احتمالية توجيه اللوم العلني إليهم. وينسجم ذلك مع ما يجب أن تكون عليه مدونات السلوك الأخرى: أي أن يكون من خصائصها التنظيم الذاتي وليس العقاب. وربما لا يفلت الفعل الخاطئ والسلوك غير القانوني من الإجراءات القضائية حيث يمكن للإجراءات القانونية أن تُتخذ خارج إطار مدونة قواعد السلوك. يحتاج تطوير مدونة قوية للسلوك سنوات كي تنضج، ويتوجب اتخاذ خطوات صغيرة في كل انتخابات تُجرى إلى أن يتم التوصل إلى مدونة تحظى بقبول كل القطاع الإعلامي والتزامه بها.

في انتخابات عام 2010 وعام 2011 في غيانا، تم الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك بين مفوضية الانتخابات في غيانا وقطاع الإعلام ليسترشدا بها في عملهما خلال الانتخابات. وكانت أهم الجهات الفاعلة المشاركة مفوضية الانتخابات في غيانا، من خلال وحدة الرصد الإعلامي التابعة لها، ولجنة الإحالة المستقلة، التي سُكّلت لاستقبال الشكاوى المتعلقة بأداء الإعلام والتداول بشأنها.



## تونس

ديمقراطية قيد التحول - دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية

في عهد النظام الاستبدادي لزين العابدين بن علي الذي دام 32 عاماً، كان المجتمع المدني هو الفضاء الوحيد الذي يمكن للمعارضة التونسية أن تلتئم فيه وتناقش بصراحة حول استيائها من الأوضاع. كانت ثورة أوائل عام 2011 في الواقع انتفاضة ضد القمع، إلا أنه لم تكن هناك أية فكرة واضحة حول نوع الانتخابات التي ينبغي إجراؤها بعد الإطاحة بن علي. ومن المهم خلال فترة الانتقال السياسي أن يشارك المجتمع المدني مشاركة تامة في العملية الانتخابية.

لعب المجتمع المدني التونسي دوراً نشطاً في التشاور بشأن الإطار القانوني الجديد بالاشتراك مع الأحزاب السياسية والمواطنين. وارتأى أن دوره يتمثل في الاضطلاع بأنشطة التربية المدنية والدفاع عن حقوق المواطنين المحرومين في المشاركة في الانتخابات. وكان المجتمع المدني معنياً بالإطار الخاص بالانتخابات أكثر من النتائج الفعلية للانتخابات. وقد تم إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة عملية الانتخابات التي أجرتها وزارة الداخلية.

وقد دعم المجتمع المدني بقوة إجراء الانتخابات عام 2011 في إطار العملية الديمقراطية، حيث حشد لها نحو 34 منظمة مجتمع مدني وزودها بمراقبين بلغ عددهم 13,392 مراقباً. إلا أن معظم المنظمات شاركت في المراقبة يوم الاقتراع فقط وبالتالي لم تكن قادرة على تقييم العملية الانتخابية برمتها. كما أن التنسيق بين مختلف جماعات المراقبين بشأن نشر المراقبين لم يكن ناجحاً، الأمر الذي أدى إلى تركيز كثير منهم في المدن بينما لم تتوفر تغطية كافية لمناطق أخرى (وخاصة الأرياف). وأخيراً، لم يتم تقديم أية بيانات أولية أو تقارير نهائية بسبب الافتقار للتدريب وعدم القدرة على إدارة جميع المعلومات المجموعة على المستوى المركزي.

وبيّنت الدروس المستفادة من انتخابات عام 2011 أنه ينبغي تشجيع منظمات المجتمع المدني في تونس مستقبلاً على تنسيق أنشطتها على نحو أفضل بما ضمن إحداث تأثير أكبر من حيث مراقبة الانتخابات الوطنية. ويجب أيضاً تحسين التواصل بين هيئة إدارة الانتخابات والمراقبين المنتدبين بما يكفل التبادل الفعال للمعلومات. وينبغي تشجيع الشراكة بين هيئة إدارة الانتخابات والمجتمع المدني من خلال تنفيذ الأنشطة المشتركة في مجال التربية المدنية والتدريب وغيرها. ويجب تحسين قدرة المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات من خلال التدريب، ويجب أن يشارك المجتمع المدني مشاركة فعالة في النقاشات حول الشؤون الانتخابية على امتداد الدورة الانتخابية. إن الانتخابات بحد ذاتها ليست ضماناً للديمقراطية، بل يجب أن تتضافر من أجل ذلك عناصر مثل وجود منظمات مجتمع مدني قوية وانتخابات ذات مصداقية وحكومة يمكن مساءلتها. يدعم المجتمع المدني الديمقراطية وتدعم الديمقراطية تطوير المجتمع المدني. وتكتسب الثقة أهميتها من خلال أهمية شعور المواطنين بالثقة أن المجتمع المدني مستقل ونزيه. ضمان المشاركة الناجحة لأهم الأطراف صاحبة المصلحة بمن فيها المجتمع المدني.



دفع هيئة إدارة الانتخابات نحو تعزيز

العلاقات مع المجتمع المدني

اتسمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وإدارة الانتخابات في فلسطين بالعداوة إلى حد بعيد قبل عام 2002 لأن إدارة الانتخابات لم تكن مستقلة. ولكن بعد الإصلاح القانوني الذي كان وراءه المجتمع المدني تم إنشاء هيئة مستقلة (لجنة الانتخابات المركزية) عام 2002 وتولت المسؤولية عن إجراء الانتخابات في الأعوام 2005 و2006 و2012. وقبل عام 2007، كان التنسيق والتعاون بين اللجنة والأطراف صاحبة المصلحة موسمياً بحسب المواعيد الانتخابية - وكانت اللجنة ومنظمات المجتمع المدني تنظر إحداهما إلى الأخرى على أنها منافس وأحياناً عدو. كانت عملية تثقيف الناخبين تقع حصراً ضمن تكليف لجنة الانتخابات المركزية وكانت تُنفذ بطريقة إجرائية الغاية منها بكل بساطة نقل المعلومات حول مراحل انتخابية محددة.

وبعد عدة سنوات من إنشاء لجنة الانتخابات المركزية، بدأ الموظفون فيها يتساءلون كيف يمكن لها تحسين أنشطتها المتعلقة بالتربية المدنية وما هي القيمة المضافة من قيام اللجنة بذلك. كما أثّرت نقطة أخرى تتعلق بما يمكن للجنة فعله فيما بين الفترات الانتخابية دون أن تعرض نزاهتها وحيديتها واستقلاليتها للشك. أدى ذلك إلى تصميم اللجنة لبرنامج مستمر للتربية المدنية بهدف تعزيز القيم الديمقراطية للعملية الانتخابية.

أدركت اللجنة أنه ليس بمقدورها القيام بكافة أنشطة التربية المدنية لوحدها، وبالتالي بات من الواضح أنه على اللجنة أن تعمل على تمتين علاقاتها مع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات وخاصة المجتمع المدني. وتم تكليف إحدى الدوائر التابعة للجنة بالعمل مع المجتمع المدني مما أسهم في تبادل المعلومات بيسر. من جانبها، بدأت منظمات المجتمع المدني بإرسال مندوبين عنها إلى مختلف اللجان المنبثقة عن لجنة الانتخابات المركزية.

كخطوة أولى، عمدت اللجنة إلى تصميم قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني ومن ثم بدأت بتنظيم دورات تدريبية داخلية بهدف تغيير عقلية موظفيها بحيث يكون تعاطيهم أفضل مع المجتمع المدني. وقامت اللجنة ببناء معرفة وكوادر انتخابية وشرعت في تطبيق برامج للتربية المدنية من خلال إطار عمل يدعى صندوق التوعية الانتخابية.

الهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو دعم المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في عملية التربية المدنية. ويزود الصندوق منظمات المجتمع المدني بالمال عبر دعوات دورية لتقديم المشاريع المقترحة على أساس تنافسي، حيث يمول حالياً 22 مشروعاً للهدف الرئيسي منها هو تعزيز المشاركة الانتخابية. ويستهدف الصندوق نحو 20,000 شخص من ضمنهم نساء وشباب ووسائل إعلام ومراقبين وطلاب دراسات عليا وأشخاصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشتمل هذه المشاريع على حلقات عمل للتوعية وامتحانات قصيرة ومجموعات نقاش وأنشطة تدريبية ومعارض. كما ويفسح الصندوق المجال للجنة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني كي يعملوا معاً على مجموعة مختلفة من القضايا ومنها الإصلاح الانتخابي. تلعب اللجنة دور المحفز والميسر لأدوار الآخرين. وقد صدر مؤخراً قانون جديد معدّل للانتخابات المحلية وقُدّم للمجلس التشريعي للمصادقة عليه.

أطلقت اللجنة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم برنامج التوعية المدرسي الخاص بطلاب الصف التاسع. وقد شمل البرنامج نحو 31,000 طالب و440 معلماً في 374 مدرسة. وينطوي أحد الأنشطة على أداء الطلاب لانتخابات وهمية بهدف الإلمام بالقضايا الانتخابية. وتطبق اللجنة في الوقت الحاضر برنامجاً تجريبياً على طلاب الصف الثاني حيث يستهدف 11,600 طالب و369 معلماً في 149 مدرسة. ويجري الطلاب ضمن هذا البرنامج انتخابات وهمية من خلال نهج تعليمي متكامل.

واشتملت أساليب التعامل مع منظمات المجتمع المدني على عقد لقاءات دورية ومشاورات وأنشطة مستمرة لبناء القدرات والاستجابة لاحتياجات المنظمات المحددة وتقييم إسهاماتها. إن من شأن التعاطي الحقيقي مع منظمات المجتمع المدني أن يعزز مصداقية لجنة الانتخابات المركزية وشفافيتها واستقلاليتها.



## نيبال

بذل الجهود لشمول المجتمع المدني والإعلام والمراقبين في العملية الانتخابية

جاء نجاح انتخاب الجمعية التأسيسية عام

2013 ثمرة المستويات العالية من ثقة

الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات في العملية الانتخابية وفي المفوضية النيبالية للانتخابات كمؤسسة. وقد ساعدت بعض الأنشطة التي نفذتها المفوضية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية لعام

2013 في

ينشط المجتمع المدني في الدعوة إلى نصرة حقوق المواطنين من فيهم الجماعات المهمشة. وقد وضعت المفوضية النيبالية للانتخابات مسألة العمل مع منظمات المجتمع المدني ضمن أولوياتها لتحقيق هدفين، هما: (1) إقامة شراكة معها على صعيد قضايا مختلفة، (2) الوصول إلى أعداد أكبر من الناس من خلال توزيع رسائل لتثقيف الناخبين عبر هذه المنظمات.

وفيما يلي أمثلة على شراكة المفوضية مع منظمات المجتمع المدني:

- التشاور مع منظمات المجتمع المدني خلال عملية الإصلاح التشريعي وخاصة فيما يتعلق بالنظام الانتخابي والإجراءات الخاصة بالحصص (الكوتا)؛
- التشاور مع منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية خلال مراحل التخطيط لعملية تسجيل الناخبين؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني في التخطيط للانتخابات على المستوى المحلي وفي لجان التربية المدنية، ومن ضمن ذلك إشراكها في التخطيط الأمني؛
- الاستفادة من منظمات المجتمع المدني في نشر رسائل تثقيف الناخبين على مستوى القواعد الشعبية.

لقد أدركت مفوضية الانتخابات، وقبل وقت طويل من انتخابات الجمعية التأسيسية، أهمية الشراكة مع الإعلام في ضمان تعرّف عموم الناس على أنشطة المفوضية وحيثيات العملية الانتخابية. والمنطق الذي يقف وراء ذلك هو أن هذه الشراكة لن تكفل اطلاع العامة تماماً على العملية وحسب، بل وتعزيز الشفافية ورفع مستوى ثقة الشعب في تلك العملية. وقد وضعت المفوضية على قائمة أولوياتها مسألة التعامل على نحو متكرر مع الإعلام وطيلة العملية الانتخابية.

لقد ضمن النهج الاستباقي الذي انتهجته المفوضية في توزيع المعلومات على وسائل الإعلام وصول المعلومات إلى العموم بدقة. وفيما يلي بعض الأنشطة التي تمثل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتعامل المفوضية مع الإعلام واستخدامه في انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 2013:

- تدريب إعلاميين على الانتخابات وجوانب مختلفة من العملية الانتخابية؛
- إنشاء مركز إعلامي مصمم خصيصاً لتبادل المعلومات مع العاملين في الإعلام الوطني والدولي؛
- تعيين ناطق رسمي إعلامي؛
- تنظيم لقاءات أسبوعية للإيجاز الإعلامي حول الجدول الزمني الانتخابي والتحديثات المقبلة؛
- في أسبوع الانتخابات، عقد لقاءات يومية لإيجاز الصحافة حول التطورات الانتخابية؛
- إشراك الإعلام في الحوارات على الصعيد الوطني خلال فترة الحملات الانتخابية؛
- تعامل المفوضية على المستوى الشخصي مع الإعلاميين المهمين الذين بوسعهم ضمان تغطية دقيقة وبارزة لأنشطة المفوضية؛
- التعاقد مع وسائل الإعلام لبث برامج وحملات معينة للمفوضية من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع؛
- استخدام الإعلام بشكل مكثف في برامج تثقيف الناخبين.

بالنسبة لمراقبة انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 2013، بلغ عدد المراقبين الوطنيين والدوليين ما مجموعه 31,354 مراقباً وطنياً و249 مراقباً دولياً أشرفوا على مرحلة ما قبل الانتخابات ويوم الانتخابات وبيئة ما بعد الانتخابات. وقد أدركت مفوضية الانتخابات الدور المهم للمراقبين وساعدت في جعل عملية اعتمادهم من أسهل ما يكون.

وكانت المفوضية قد واجهت تحديات في عام 2008 فيما يتعلق ببعض جماعات المراقبين الوطنية التي لم تستوفِ الشروط القانونية. وبالتالي عُقدت جولات نقاش عديدة من أجل الوصول إلى اتفاق حول كيفية ضمان عدم تكرار الأخطاء نفسها في الانتخابات اللاحقة.

وكانت تلك النقاشات تهدف أيضاً إلى ضمان حصول المراقبين على المجال والمقدرة على المراقبة في بيئة مواتية. وفيما يلي بعض من الجهود التي بُذلت فيما يخص المراقبين:

- صياغة مدونة لقواعد السلوك خاصة بالمراقبين المحليين والدوليين؛
- عقد جولات عدة من النقاشات مع جماعات المراقبين حول الامتثال للمبادئ التوجيهية؛
- إعطاء المراقبين الذين سيعملون على المدى الطويل إجازات قبل الانتخابات؛
- استحداث عملية اعتماد بسيطة مع اللامركزية في إصدار بطاقات الاعتماد؛
- إيجاز وتأهيل المراقبين قصيري الأمد بما في ذلك إجراء انتخابات وهمية؛
- ضمان سهولة وصول المراقبين إلى مفوضية الانتخابات في مقراتها الرئيسية ومكاتبها الميدانية؛
- إنشاء مركز موارد المراقبين يعمل فيه موظفون مهمتهم تقديم المعلومات والتعامل مع المراقبين.



## كينيا

انتخابات عام 2013 - دور الإعلام عموماً  
وبرنامج النقاش الواقعي 'سيما كينيا' (كينيا  
تتحدث)

كانت وسائل الإعلام شريكة في أعمال العنف  
التي وقعت بعد انتخابات عام 2007 في  
كينيا، حيث تورطت بعض قطاعات الإعلام،  
وخاصة محطات الإذاعة التي تبث باللغات  
المحلية، في العنف الذي أعقب الانتخابات.  
كذلك، نُسب الفضل للإعلام أيضاً في نشر التوتر  
حال بدء أعمال العنف.

وعلى النقيض من انتخابات عام 2007، كانت انتخابات عام 2013 سلمية إلى أبعد الحدود.  
وقد أظهرت وسائل الإعلام خلال هذه الانتخابات مستوى كبيراً في الرقابة الذاتية على تغطية ما  
كان يُنظر إليه على أنه أخباراً حساسة. غير أن هذه الرقابة الذاتية شابهت تقطع بسبب فشل البعض  
في الوسط الإعلامي في لعب دور انتخابي أساسي 'كحارس' عن طريق إيجاد الأخطاء وكشفها خلال  
العملية الانتخابية.

وربما يشكل هذا الانتقال من طرف إلى نقيضه خلال دورتين انتخابيتين دليلاً على عدم جاهزية  
الإعلام للتعامل مع التحديات والمسؤوليات الفريدة التي يواجهها هذا القطاع في الفترات الانتخابية،  
وخاصة في الدول الهشة.

أما الثغرات التي خلفتها المشاركة الحذرة للإعلام في انتخابات عام 2013 فقد مُلأت جزئياً عن  
طريق برنامج سيما كينيا (أي كينيا تتحدث)، وهو عبارة عن برنامج حوارى تلفزيوني من إنتاج  
محطة 'بي بي سي' باللغة السواحيلية بتمويل من وزارة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية.

ويوفر البرنامج منبراً للمواطنين العاديين كي يتوجهوا بالحديث إلى قادتهم مباشرة حول قضايا تؤثر  
عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية. وأظهر البحث الذي أُجري بعد الانتخابات أنه في الوقت الذي  
كانت معظم وسائل الإعلام تتحاشى القضايا الحساسة خشية أن تؤدي إلى إثارة العنف بطريقة  
مباشرة أو غير متعمدة، قدّم برنامج 'سيما كينيا' للجمهور نقاشات بناءة ومعتدلة يحركها الجمهور،  
كما أنه قدم للجمهور - على نحو خاضع للأخذ والرد - معلومات أكثر تفصيلاً من المصادر الإعلامية  
الأخرى. وخلال فترة الانتخابات أبقى البرنامج التركيز مسلياً على القضايا التي يريد الجمهور  
مناقشتها دون التأثير بأية أجندة إعلامية مركزية. وبذلك عالج البرنامج بعض القضايا الحساسة  
التي كانت وسائل الإعلام الرئيسية تتحاشاها. وقد أسهم برنامج سيما كينيا - من خلال هذا المنبر  
الحواري - في دعم الأفراد على صعيد مساءلة المسؤولين الحكوميين.

وبما أنه لم يكن برنامجاً مقتصراً تماماً على الانتخابات، فقد كان سيما كينيا قادراً على معالجة قضايا  
تتعلق بالحوكمة المحلية والوطنية وتقديم وجهات نظر متنوعة وحواراً في وقت بقي فيه تركيز  
أغلبية وسائل الإعلام الكينية منصباً بشكل ضيق على الانتخابات وبصورة خاصة على الحفاظ على  
السلم. ومن خلال تركيز البرنامج الموسع وحضوره الأسبوعي المستمر على امتداد موسم من 25  
أسبوعاً، أشار البحث إلى أن مقدور سيما كينيا أن يسهم إسهاماً متميزاً ليس خلال فترة الانتخابات  
فقط، بل إنه يمتلك أيضاً إمكانية التأثير طويل الأمد لا يمتلكها غيره من البرامج الإعلامية.

يعد برنامج سيما كينيا نموذجاً للطريقة التي يمكن بها للإعلام أن ينخرط بشكل إيجابي وبناء على  
امتداد الدورة الانتخابية - وكافة الأوقات الأخرى أيضاً. وللأسف، ثمة قدر ضئيل من الالتزام بالتأييد  
من قبل الإعلام في كينيا وخاصة بشأن ضرورة اهتمامها المستمر بالكثير من قضايا الحوكمة المهمة.  
إن برنامج سيما كينيا هو من البرامج القليلة من هذه الطبيعة والنسق التي لا يزال يجري بثها إلى  
جمهور واسع في شتى أنحاء البلاد. وثمة إحساس في معظم دور الإعلام أن الانتخابات قد مرت وأن  
ثمة حاجة لمثل هذه البرامج.



بذل الجهود لإشراك المجتمع المدني في العملية الانتخابية

دأبت الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن منذ

تأسيسها عام 2012 على التعاطي مع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات؛ فقد شكلت ضرورة استهداف مجموعة من القضايا أحد المبادئ الرئيسية التي توجه تعاونها مع هذه الأطراف. وقد بُدلت الجهود لبناء الشفافية والمساءلة والحفاظ عليهما عن طريق تبني إجراءات واضحة وموثقة وسهلة التطبيق، من أبرزها تأكيد حق جميع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات في الحصول على معلومات من الهيئة المستقلة للانتخاب. تعطي الهيئة أولوية للتعليم المستمر والاستثمار في الخبرات، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار توصيات الشركاء والممارسات الدولية وتطبيق هذه المعرفة بحيث تسهم في تحسين مستوى أدائها.

وتحرص الهيئة على الانفتاح وتبني نهجاً تشاركياً في تقييم الاحتياجات ووضع الخطط مع كافة الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة. أخيراً، ومن خلال التأكيد على مبدأ المساواة، اتخذت الهيئة تدابير لتوفير مساحة متساوية للجميع وضمان إمكانية متكافئة للوصول إلى الأطراف الداخلية والخارجية صاحبة المصلحة.

لقد تبنت الهيئة المستقلة للانتخاب العديد من الآليات التي تكفل المشاركة الفعالة من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات في مختلف مراحل العملية الانتخابية لعام 2013. نشرت الهيئة خلال مرحلة ما قبل الانتخابات مسودة تعليمات تنفيذية خاصة بالعملية الانتخابية على موقعها الرسمي ووزعتها على الصحف لنشرها على صفحاتها، ومن ثم طلبت من جمهور العامة مطالعتها وإبداء ملاحظاتهم عليها. كذلك اجتمعت الهيئة بأطراف صاحبة مصلحة لاستعراض هذه التعليمات التنفيذية وتقديم إسهاماتها. إضافة إلى ذلك، تعاونت الهيئة وتشاورت مع كل الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات ومن ضمنها جماعات المراقبين المحلية والدولية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية حول مجموعة من القضايا. وخلال الانتخابات، تعاونت الهيئة مع الأطراف صاحبة المصلحة على تنفيذ حملة توعية وتثقيف للناخبين - واشتملت مجالات التعاون على إعداد المواد وتنفيذ الأنشطة. كما أنها زودت المراقبين بكل المعلومات التي طلبوها وأخذت بعين الاعتبار اقتراحاتهم وتعليقاتهم في محاولة منها لتحسين العملية الانتخابية. أما في مرحلة ما بعد الانتخابات، أشركت الهيئة الأطراف صاحبة المصلحة في عملية تقييم شامل للعملية الانتخابية بما في ذلك تحليل تقارير المراقبين المحليين والدوليين بهدف تحديد نقاط القوة والضعف للاستفادة منها في المستقبل.

وتضمنت التحديات التي واجهتها الهيئة في انتخابات عام 2013 قضايا تتعلق بالنواحي القانونية والتنفيذية والتصورات العامة إلى جانب محدودية الإطار الزمني قبل الانتخابات المتاح لها لتنفيذ استراتيجيتها.



- في موضوع مراقبة الانتخابات تم التشديد على وجوب مراقبة العملية الانتخابية بأكملها - وليس الأنشطة المتعلقة بيوم الاقتراع فقط - نظراً لأنه لا يزال يجري القيام بها من قبل بعض المنظمات. كما وُدكر أن بعض النهج الخاصة بقضايا الجنسين تعززها الشمولية.
- وأشير في النقاشات إلى أن صياغة التقارير تمثل مشكلة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني بسبب حجم العمل المطلوب القيام به على النحو الصحيح، وليس كالبيانات التي تعد صياغتها وتوزيعها أسهل بكثير.

• وناقش الحاضرون مشاركة الناخبين الذين يعانون من إعاقات والسبل الممكنة لرفع مستوى مشاركتهم في العملية الانتخابية. ومن بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها تعديل البنى المادية في مراكز الاقتراع، وإجراء ترتيبات تسمح باستخدام لغة بريل ولغة الإشارة وما إلى ذلك. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تدعم هيئة إدارة الانتخابات في هذا المجال كما هي الحال بالفعل في بعض البلدان.

• وأثرت نقطة تتعلق بمسألة التفاعل عندما يكون البلد ناطقاً بعدة لغات، مما يصعب مسألة التواصل على هيئة إدارة الانتخابات والمراقبين الوطنيين والدوليين.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- أما بالنسبة لهيئة إدارة الانتخابات فثمة حاجة دائمة لوضع أنظمة واضحة خاصة بحقوق وواجبات المراقبين سواء أكانوا وطنيين أم دوليين. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التنسيق الفعال بين وفود المراقبين الدوليين والوطنيين غير قائم في كثير من البلدان على الرغم من أن هذه القضية مدرجة على أجندة المنظمات الدولية منذ سنين طويلة.
- وأثرت قضية تأثير نتائج المراقبة، حيث أشير إلى أن وفود المراقبين تصدر ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات، غير أن قرار متابعتها بالشكل المناسب يظل يعتمد على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في البلد المعني.

• وأثرت أيضاً مسألة العلاقة بين التوصيات الواردة في تقارير المراقبين والقدرة المالية لهيئة إدارة الانتخابات على تنفيذ تلك التوصيات. ليس واضحاً، في أغلب الأحيان، كيف (أو إذا ما كان) يتسنى لهيئة إدارة الانتخابات تلقي الدعم بين دورتي الانتخابات لتنفيذ الإصلاحات اللازمة. في الغالب، تستلم الهيئة التوصيات وترتب أولوياتها وتنفذ التوصيات الأكثر أهمية بينها اعتماداً على الأموال المتوفرة. وأشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يتوفر لديه عادة أموال لدعم تنفيذ بعض من التوصيات الصادرة عن بعثات مراقبة الانتخابات التابعة له. أخيراً، اعتُبر الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لجهود المراقبة الوطنية خطوة إيجابية لجعل المهمة في هذا الصدد أكثر يسراً.

• وأشار المشاركون إلى أن منظمات المجتمع المدني غير مكلفة بتولي القيام بأعمال تثقيف الناخبين وأنها تقوم بها في بعض الحالات من واقع الحاجة المادية. كذلك أشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي ألا يكون من اختصاص هيئة إدارة الانتخابات تكليف منظمات المجتمع المدني بالقيام بتثقيف الناخبين وحدها، بل ينبغي أن تقوم الهيئة والمنظمات بذلك كعمل مشترك بصفتها شريكين. وفيما يتعلق بالتمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني من اللجنة المركزية للانتخابات في فلسطين لتنفيذ أنشطة تثقيف الناخبين، طُرح سؤال حول مصدر هذه الأموال. وقد أوضح بأن هذه الأنشطة هي جزء من الخطة الاستراتيجية المقدمة للحكومة والشركاء الدوليين الذين يقدمون المال.



- وطُرح سؤال حول من المسؤول عن برنامج 'سيما كينيا'، وكان الجواب أن البرنامج من تنفيذ محطة 'بي بي سي' وورلد ترست وهي المالكة له. وأشار إلى أن هذا البرنامج أُذيع من أكتوبر/ تشرين الأول 2012 حتى مارس/ آذار 2013. وكان من بين الضيوف الذين دُعوا للتحدث في البرنامج نواب برلمان محليون أو قيادات على مستوى المقاطعات (شيوخ وحكام ولايات... إلخ) وقيادات على المستوى الوطني (وزراء). وبالنسبة لاختيار الجمهور المستهدف، طلب إلى منظمات المجتمع المدني الجماهيرية تقديم أسماء وحصص النساء والشباب. ولم يكن هناك أي تعاون مباشر بين محطة 'بي بي سي' وهيئة إدارة الانتخابات.

- وطرح سؤال حول سبب تحاشي الإعلام إلى حد كبير القضايا الحساسة خلال الانتخابات الكينية عام 2013، وتم إعطاء توضيح لذلك مفاده أن أصحاب المؤسسات الإعلامية كانوا قد اتفقوا على الامتناع عن إثارة مثل هذه القضايا.

- ورأى المتناقشون أنه من الأهمية بمكان أن تعمل هيئة إدارة الانتخابات، في فلسطين، مع المؤسسات التعليمية لتدريب المعلمين على الانتخابات وتمكينهم من إجراء انتخابات وهمية. وتجدر الإشارة إلى أن العمل الفعلي الذي تم في المدارس ينفذه المعلمون وليس اللجنة المركزية للانتخابات.
- وبخصوص القضايا التي تستهدفها برامج منظمات المجتمع المدني في فلسطين، اتضح أنها تركز على قضايا محددة منها على سبيل المثال كيفية زيادة مشاركة الشباب.

- وطرح استيضاح بشأن الملاحظة التي تقول إن منظمات المجتمع المدني تشكل جزءاً من لجان انتخابات المناطق في الأردن. وفي الحقيقة، فإن ممثلي منظمات المجتمع المدني - وليس المنظمات نفسها- شكلوا 22 بالمائة من أعضاء لجان الانتخابات.

## The Role of Electoral Stakeholders and



جهود الأطراف  
صاحبة المصلحة:  
تبادل الدروس  
المستفادة

قبول نتائج الانتخابات: مشروع المراقبة الحزبية  
المشتركة لنتائج الانتخابات في غانا (MREP-J)  
2012

في غانا، تتألف هيئة إدارة الانتخابات، أي مفوضية الانتخابات الغانية، من سبعة أعضاء: ثلاثة منهم متفرغون وأربعة بدوام جزئي. تتولى الهيئة مسؤولية تسجيل الناخبين وتحديد الدوائر الانتخابية وإجراء الانتخابات وتثقيف الناخبين وتسجيل الأحزاب السياسية. وهناك أيضاً لجنة استشارية مشتركة بين الأحزاب تعمل على تيسير التفاعل بين مفوضية الانتخابات والأحزاب السياسية.

نقل النتائج الانتخابية. كان هناك 26,002 مركز اقتراع خلال انتخابات عام 2012. وكانت النتائج في كل مركز من هذه المراكز تعلن على الملأ ومن ثم يتم نقل كشوفات النتائج إلى أحد مراكز الفرز في الدوائر الانتخابية المنتشرة في أنحاء البلاد والتي بلغ عددها 275 مركزاً. وتولى موظفون مسؤولون عن إعداد كشوفات النتائج مسؤولية إدارة نتائج الانتخابات. وقد تم إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، التي أُقيمت على أساس نظام التعددية، على مستوى الدوائر الانتخابية بعد تجميع كل النتائج من مراكز الاقتراع ذات الصلة بكل دائرة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 10 مراكز فرز إقليمية تتلقى النتائج إلكترونياً من مراكز الدوائر الانتخابية عبر الاتصالات الساتلية. وفي النهاية تم إرسال النتائج من المراكز الإقليمية إلى مركز وطني حيث تم تجميعها والتحقق من صحتها جميعاً على مستوى البلد بأكمله. وكان بمقدور الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات مقارنة النتائج الرسمية مع النتائج التي حصلت عليها من وكلاء الأحزاب.

تم إنشاء مشروع خاص بانتخابات عام 2012 في غانا يدعى مشروع المراقبة الحزبية المشتركة لنتائج الانتخابات في غانا (J-PERM). وذلك لإفساح المجال أمام الأحزاب السياسية للتثبت بصورة مشتركة من صحة تجميع النتائج. وقد توصلت خمسة أحزاب سياسية إلى اتفاقية انطوت على استخدام منهجية تتمثل في أن يقوم وكلاء الأحزاب الموجودون في مركز الاقتراع بإرسال النتائج بواسطة الهاتف إلى أحزابهم ومن ثم تقوم الأحزاب بإرسالها إلى مركز مشترك لتبادل فيه الأحزاب الخمسة النتائج. وإذا ما وجدت فروقات تتم مقارنة النتائج للتوصل إلى حل. وقد تم تعيين منظمة غير حكومية كوسيط لإدارة أية خلافات محتملة. وقد أثبتت تلك أنها طريقة فعالة في التقليل من التوترات المحتمل وقوعها.

- وفيما يلي بعض من الملاحظات التي يمكن في المستقبل إجراء تحسينات بخصوصها:
- مدة المشروع. بحسب ممثلي بعض الأحزاب السياسية، بدأ المشروع في وقت متأخر جداً وانتهى بسرعة بعد الانتخابات، وبذلك لم تُتَّح الفرصة للتدريب المناسب للوكلاء على الانتخابات أو تسوية النزاعات بعد الانتخابات عبر الوسيط.
  - لم يتم إدخال هيئة إدارة الانتخابات في المشروع منذ البداية، الأمر الذي كان سيساعد من حيث المعلومات.
  - تم هدر وقت زائد بين استقبال النتائج في المقرات الرئيسية للأحزاب ونقل تلك النتائج إلى المركز المشترك.

تشير تجربة انتخابات عام 2012 إلى أن النظام المطبق من قبل هيئة إدارة الانتخابات في نقل النتائج هو عنصر مهم من العناصر الواجب مراقبتها. فإن كان به عيب فقد يكون لذلك أثر هائل على المصداقية وقبول النتائج. لقد جعلت إمكانية تبادل النتائج ومقارنتها بين الأحزاب ومع هيئة إدارة الانتخابات من عملية قبول النتائج أمراً أيسر. كما أن فكرة الوسيط المستقل كانت مفيدة في تلافي إقامة دعاوى في المحكمة وبالتالي إطالة أمد الفترة الانتخابية بغير داعٍ.



## مالي

التعاون بين الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات: تجربة مالي في مرحلة ما بعد الانتخابات

بعد انتهاء الأزمة في مالي، أُجريت انتخابات في يوليو/ تموز 2013 وكانت المؤسسات قد حُلّت في أعقاب انقلاب عام 2012 مما صعب من الظروف التي أُجريت فيها هذه الانتخابات. وقد كُلفت مؤسستان رئيسيتان بإجراء الانتخابات، هما وزارة الداخلية (التي كانت مسؤولة في السابق عن ذلك) وهيئة إدارة الانتخابات التي تشكلت حديثاً، أي المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات.

وقد شاركت أطراف أخرى كثيرة صاحبة مصلحة في الانتخابات ومنها المجتمع المدني والإعلام وأطراف فاعلة دولية.

تألّفت المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات من 15 عضواً 10 منهم من أحزاب سياسية و5 من المجتمع المدني. ونظراً لتنوع الأطراف الانتخابية بدا واضحاً أن ثمة حاجة إلى منبر يجمع كافة الفاعلين بما يكفل مستوى أعلى من التنسيق وترسيخ الثقة عند مختلف الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. وقد وفر هذا المنتدى، على سبيل المثال، الفرصة للأحزاب السياسية لمناقشة مسائل تسجيل الناخبين والعمليات والإجراءات الخاصة بيوم الانتخاب ونوع الوثائق المطلوبة للمشاركة وما إلى ذلك. إضافة إلى ذلك، تعاونت منظمات المجتمع المدني في ثلاث مجالات ضمن العملية الانتخابية، هي: مراقبة الانتخابات، والتربية المدنية (التي تستهدف النساء بوجه خاص) مع تشكيل لجنة إشراف لتنسيق هذه الجهود، وتدريب المرشحات.

في المجمل، هناك 500 مؤسسة إعلامية في مالي، 400 منها محطات إذاعية. معظم الصحفيين أعضاء في النقابة، وقد أنشأت نقاط اتصال بين السلطات الانتخابية ومختلف المؤسسات الإعلامية والصحفيين. ثم أنشأت لجنة إشراف أخرى الغاية منها وضع خطة الاتصال الخاصة بالانتخابات والتي دعمت هيئة إدارة الانتخابات في إرسال الرسائل لأغراض تبليغ المعلومات. كما دعم الإعلام منظمات المجتمع المدني التي تنشط بخصوص المرشحات من النساء. كذلك شاركت بعض محطات الإذاعة في دعم الأنشطة الانتخابية.

واكتسبت العلاقات بين هيئة إدارة الانتخابات والمراقبين أهمية كبيرة، حيث بلغ إجمالي عدد المراقبين 4,200 مراقباً، كان 1,400 منهم مسجلين كمراقبين على المدى الطويل. وقد تم إرسال فريق المراقبين الوطني إلى المناطق التي لم يجازف المراقبون الدوليين بالذهاب إليها بسبب مخاوف أمنية. وقد أخذت هيئة إدارة الانتخابات بالتوصيات التي تقدمت بها جماعات المراقبين خلال الانتخابات من أجل تحسين العملية الانتخابية.



## الجوانب المتعلقة بالجنسين

إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية: جهود الأطراف صاحبة المصلحة

تستند مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية إلى ما جاء في الاتفاقيات الدولية وصكوك حقوق الإنسان والتشريعات الدولية والوطنية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية، فقد أوصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أن تعمل الدول على أن تصل نسبة تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة إلى 30 بالمائة بحلول عام 1995 وإلى تساوي التمثيل بين الجنسين بحلول عام 2000. ولغاية أبريل/ نيسان 2014، بلغ المعدل العالمي لتمثيل النساء في المجالس النيابية الوطنية 22 بالمائة، هذا بالإضافة إلى أن 9 نساء يشغلن منصب الرئيس المنتخب للبلاذ و15 امرأة انتخبن رئيسات للوزراء. ولم يحقق سوى 30 مجلساً نيابياً نسبة الثلاثين بالمائة المستهدفة، حيث شكلت نسبة النساء في اثنين منها 50 بالمائة على الأقل. غير أن هذه النسبة بقيت دون المستوى المنشود في 149 مجلساً نيابياً آخر.

إن الهدف من تحقيق التمثيل المتوازن بين الجنسين لا ينبغي ربطه فقط بالمشاركة السياسية، بل ينبغي تطبيقه أيضاً بمشاركة المرأة في هياكل هيئة إدارة الانتخابات. لا تجري، بصورة عامة، عملية جمع منهجية لبيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن حجم تسجيل الناخبات ومدى إقبال المرأة على التصويت وكذلك عن حجم تمثيلهن في هياكل هيئة إدارة الانتخابات. وبالتالي، لا توجد أرقام دقيقة عن عدد النساء الأعضاء في الهيئة ولا يعلن سوى أقل من 30 بالمائة من هيئات إدارة الانتخابات عن البيانات الخاصة بإقبال الناخبين مصنفة حسب جنس الناخب. يُذكر أن قوانين بعض البلدان تفرض نسبة مئوية معينة من تمثيل المرأة في مختلف مستويات المؤسسة.

هناك العديد من التدابير التي يمكن تنفيذها لضمان مستوى أكبر من شمول هيئات إدارة الانتخابات للجنسين. ويمكن إعداد مخطط بتوزيع الجنسين قبل بدء العملية الانتخابية بهدف امتلاك تصور أفضل عن تمثيل المرأة ليس ضمن هيئة إدارة الانتخابات وحدها، بل وفي صفوف غيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات (ومن ضمنها الأحزاب السياسية). ويمكن تبني نسب للجنسين لا تتعلق فقط بالعاملين الدائمين بل والموظفين المؤقتين (مثل العاملين في مراكز الاقتراع). ويمكن تعيين منسقين أو شبكة منسقين لشؤون الجنسين لدى هيئة إدارة الانتخابات وقد يلزم إعطاء تدريب في مراعاة الجوانب الجنسانية لكافة موظفي الهيئة وكذلك تدريب مخصص لشؤون الجنسين للموظفين المسؤولين عن شؤون المساواة بين الجنسين.



## الجوانب المتعلقة بالجنسين

إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية: جهود الأطراف صاحبة المصلحة

### مثال من ليسوتو

الولاية الممنوحة للمفوضية المستقلة للانتخابات في ليسوتو تخولها صلاحية وضع قوانين وسياسات تحكم عملية الانتخابات في هذا البلد. ففي عام 2005، اقترحت المفوضية قانوناً يدعو إلى حجز 30 دائرة انتخابية للمرأة. ونتيجة لذلك، كان نحو 58 بالمائة من أعضاء المجلس البالغ عددهم 128 عضواً من النساء. وفي عام 2011، وبوحي من اقتراح المفوضية، أقر البرلمان قانوناً جديداً للانتخابات، وهو القانون الانتخابي للجمعية الوطنية، الذي نص على استعمال نموذج الترتيب المتناوب لأسماء المرشحين في القوائم<sup>4</sup> عندما يتعلق الأمر بالتمثيل التناسبي في عدد المقاعد<sup>5</sup>. وقد استخدم هذا النظام لأول مرة في الانتخابات العامة عام 2012 وكان من آثاره أن حصلت 20 امرأة على مقاعد في البرلمان ما كنّ ليفزن بها من دونه. وتحتل المرأة في الوقت الحاضر ما نسبته 34.8 من مقاعد البرلمان.

خلال السنوات الأخيرة، قدمت مفوضية الانتخابات بالتعاون مع البرنامج الإيمائي، دورات تدريبية عن قضايا الجنسين والانتخابات، وتدعى دورات 'بريدج' (BRIDGE)<sup>6</sup>، استفاد منها طاقم العاملين والإعلاميون والأحزاب السياسية المسجلة لدى المفوضية. وهناك أيضاً دورات تدريبية داخلية للعاملين الغاية منها تزويدهم بمهارات تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يضعوه من عمليات التخطيط الاستراتيجي وأنشطة وأعمال تنفيذ. كما أن المفوضية المستقلة للانتخابات ملتزمة بتعزيز مكانة المرأة عند استخدام موظفين جدد، وخاصة في المناصب الإدارية.

وقد تقدم ممثلون من هيئة إدارة الانتخابات في ليسوتو بالعديد من التوصيات فيما يخص إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية. وقد اشتملت بوجه خاص، على وجوب اتخاذ إجراءات من أجل ما يلي:

- السعي إلى تحقيق توازن بين الجنسين في عضوية الهيئة على كافة المستويات وإيجاد حوافز للنساء كي يشغلن مناصب مديرات انتخابات؛
- وضع سياسة خاصة بمسألة الجنسين هدفها تعزيز المشاركة النسائية في العملية الانتخابية؛
- تدريب طاقم الموظفين على مراعاة الاعتبارات الجنسانية؛
- تجميع إحصائيات مصنفة حسب الجنس بشأن العملية الانتخابية بهدف تقييم مشاركة المرأة وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها في العملية؛
- التعاون مع المجتمع المدني للدعوة إلى قيام هيئات إدارة الانتخابات بإدماج المنظور الجنساني في قراراتها؛
- استحداث آليات مراقبة مستقلة للكشف عن أية حالات من التحيز الجنساني في العملية الانتخابية والإبلاغ عنها؛
- اكتشاف النساء المؤهلات للعمل في هيئات إدارة الانتخابات.

4 لا يقتصر هذا النموذج على إيراد أسماء المرشحات بالطريقة العمودية التقليدية فقط، أي كل ثالث مرشح هو امرأة، بل أفقياً أيضاً بين القوائم المختلفة.

5 القسم 47 (2) (ب) من قانون انتخاب الجمعية الوطنية رقم 41 لعام 2011.

6 Building 6 Resources in Democracy, Governance and Elections بالإنجليزية وتعني 'بناء موارد الديمقراطية والحوكمة والانتخابات'.



## الجوانب المتعلقة بالجنسين

إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات الانتخابية: جهود الأطراف صاحبة المصلحة

### مثال من المغرب

أشار الوفد المغربي إلى أن ثمة حاجة إلى إصلاح النظام الانتخابي للتمكن من تقديم دعم أفضل للمرأة. غير أن الوفد أوضح أن تخصيص الحصص الانتخابية (الكوتا) وحده لا يكفي وأن من الأولويات الأخرى المهمة تحديد السبل التي يمكن بواسطتها إشراك النساء بفعالية كمرشحات وكممثلات منتخبات. وناقش الوفد أن نظام الفائز بأكثرية الأصوات والمستخدم في المغرب لا يدعم مشاركة النساء بسبب طبيعته في استهداف مرشحات بشكل فردي. وأوصى الوفد بدعم الأحزاب السياسية كي تشمل النساء في هياكلها الحزبية وتقدمهن أيضاً كمرشحات. ومن السبل التي من شأنها أن تحقق ذلك العمل مع النساء من مختلف الأحزاب (مثلاً: عبر منبر نسائي) إضافة إلى الأحزاب بشكل منفرد. وثمة شعور بأن النظام الانتخابي القائم على التمثيل التناسبي قادر على تسهيل عملية شمول عدد أكبر من النساء في البرلمان كما ثبت في العديد من السياقات.

وأشار الوفد المغربي إلى أنه في الوضع النموذجي ينبغي أن يكون ثلث المرشحين من النساء. غير أن الوفد، في واقع الأمر، يرى أنه ربما تكون هناك حاجة إلى إجبار الأحزاب السياسية في المغرب على اتخاذ إجراء في هذا الصدد لأن المواقف التقليدية والحواجز الثقافية أمام التمثيل السياسي للمرأة لا تزال قوية. ومن الممكن تطبيق نظام للحوافز بهدف دعم الأحزاب في عملية تحديد المرشحات من النساء. يمكن تطبيق نظام الترتيب المتناوب لأسماء المرشحين والمرشحات أفقياً وعمودياً (نظام zipper or zebra) بما يكفل انتخاب عدد كافٍ من النساء. وبالإضافة إلى زيادة تمثيل المرأة، يجب أن تكون هناك مؤسسات ديمقراطية قوية عاملة. من الصعب تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في غياب المؤسسات الديمقراطية. ومنذ أحدث الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2011، ركزت المفوضية المستقلة للانتخابات على العمل على تعزيز مشاركة الشباب وعلى الاستعداد للانتخابات التشريعية المقبلة.



- طُرحت مجموعة من الأسئلة فيما يتعلق بدراسة حالة إفرادية قدمها المشاركون الغانيون. وفي رد على سؤال حول الطريقة التي قُدمت بها النتائج إلى وكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع، قالوا إنهم حصلوا على نسخ ورقية. أما النتائج الرسمية فقد أُعلنت على المستوى الوطني عن طريق محطات الإذاعة والتلفزيون ومن ثم تم نشرها في الجريدة الرسمية.

- ودار نقاش أيضاً حول كيفية إدارة عملية نقل اسم الناخب إلى مركز اقتراع جديد عندما يتغير عنوان إقامته في الفترة الواقعة ما بين تسجيل الناخبين ويوم الانتخابات. وقال عدد من المشاركين في النقاش إنه ينبغي أن تظل سجلات الناخبين مفتوحة أمام التعديلات إلى ما قبل موعد الانتخابات تماماً، وبذلك يُفسح المجال لأي ناخب مضطر للتسجيل بعد تغييره محل إقامته، وإذا ما استخدم نظام السمات البيولوجية في تسجيل الناخبين ستكون عملية التثبيت من صحة تسجيل الناخب أيسر وسيتم تلافي سوء التصرف من هذا الباب.

- وناقش عدد من المشاركين مسألة ما يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تفعله بخصوص التعارض في نتائج الانتخابات. وكان الرد أنه لا توجد في غانا أية آلية قانونية محددة لتعديل الأرقام المشكلة هي أن الموظفين يرتكبون غالباً أخطاء، وهي أخطاء تختلف عن عمليات سوء التصرف المقصود والذي يصعب إثباته مما يحول دون توجيه تهم جنائية. أضف إلى ذلك أنه ليس بمقدور هيئة إدارة الانتخابات في غانا أن تقاضي أحداً لأن ذلك من مسؤوليات النائب العام للدولة.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- وسأل أحد المشاركين عن الإجراء المتبع في حالات التعارض المحتملة بين النتائج التي تحصل عليها الأحزاب السياسية المختلفة، وكان الرد أنه في مثل هذه الحالات يُرسل كل حزب مندوباً عنه إلى اجتماع مع الوسيط ويجري تحليل الاختلافات بصورة مشتركة لتصويب أي تعارض.

- وأوضح الوفد أيضاً أنه يحق لكل حزب في غانا أن يرسل وكيلين عنه في كل مركز اقتراع، واحد للانتخابات الرئاسية والآخر للانتخابات التشريعية، حيث يتم تزويد وكلاء الأحزاب بكشف نتائج الانتخابات التي تم اعتمادهم لها من قبل هيئة إدارة الانتخابات.

- كذلك أُثيرت قضية تصويت قوات الأمن، حيث أُشير إلى أن كثيراً من البلدان يخصص فترة انتخابية قبل موعد الانتخابات بحيث يتمكن أفراد قوات الأمن -الذين يقع على عاتقهم تأمين الانتخابات يوم الانتخابات- من الإدلاء بأصواتهم.

- وفيما يتعلق بغانا أيضاً، قال المشاركون من هذا البلد إن مشاركة الأحزاب السياسية ضئيلة على المستوى المحلي لأن رئيس البلاد هو المسؤول عن تسمية المرشحين للمناصب المحلية. وثمة تقديرات بأن التعديلات الدستورية ستفتح هذه المناصب أمام أي متنافس يسعى لشغلها.



- وتركزت النقاشات بين الحاضرين فيما يتعلق بالمحاضرات التي تناولت قضايا الجنسين على ما إذا كانت المرأة تفضل التصويت لمرشح أو مرشحة (أو أن نوع الجنس لا يهم)، وكذلك حول مسألة أن وجود نساء في البرلمان -على أهميته- ليس كافياً بحد ذاته لضمان إحداث إصلاحات مراعية للاعتبارات الجنسانية. ولا يزال يتعين القيام بجهد أكبر كي نشرح للمواطنين السبب الذي يدعوهم إلى وجوب التفكير في التصويت لمرشحات. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك التزام بمواصلة بناء قدرات النساء حتى بعد انتخابهن ودعم تشكيل لجان المساواة بين الجنسين أو مؤتمر نسائي من مختلف الأحزاب في البرلمان وما إلى ذلك.

- من جانب آخر، طُرحت أسئلة فيما يتعلق بالمحاضرة التي قدمها المشاركون المليون وذلك بخصوص إجراء الانتخابات في ظل مستوى عالٍ من انعدام الأمن. وأجاب المشاركون بأن معظم أراضي البلاد كانت تحت سيطرة الحكومة وأنه تم نشر قوات الأمم المتحدة وقوات وطنية لضمان الأمن. وكانت هناك أيضاً اتفاقية بين الأحزاب السياسية والحكومة تستند إلى خارطة الطريق تقضي بقبول الجميع للنتائج.

- وأشير أيضاً إلى أن المنظمات النسائية غير الحكومية في مالي لعبت دوراً نشطاً فيما يتعلق بقبول نتائج الانتخابات. وكانت المشاركة مهمة جداً بالنسبة للنساء وذلك للحصول على انتخابات سلمية وذات مصداقية. كذلك نشطت منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفترة التي تسبق الانتخابات بهدف تكوين صورة كاملة عن العملية الانتخابية.

## The Role of Electoral Stakeholders and



**المنظور الإقليمي:**  
التحديات والفرص المتعلقة  
بالتعاون الثنائي والمشارك بين  
هيئات إدارة الانتخابات لتعزيز  
المصداقية

تم تكريس بقية اليوم الرابع من المؤتمر للجمع بين هيئات إدارة الانتخابات التي تنتمي لنفس المجموعات الجغرافية كي تقوم بتقييم التقدم الذي تحقق في مناطق كل منها على صعيد التعاون الأفقي.

وتركز النقاش بالنسبة للمناطق التي لا توجد فيها رابطة رسمية لهيئات إدارة الانتخابات على الكيفية التي يمكن بها تحسين مستوى التعاون. ومن القضايا التي تم التطرق إليها: (1) المجالات التي تعتقد هيئات إدارة الانتخابات أنه ينبغي عليها أو يمكن لها أن تتصدى لها من خلال التعاون فيما بينها، (2) كيف تتصور هيئات إدارة الانتخابات التعاون على امتداد الدورة الانتخابية، (3) ما هي الآليات المطبقة أصلاً لدفع عجلة التعاون بين المناطق، (4) تقييم المستوى الحالي من التعاون، (5) إن لم يكن هناك تعاون أو جمعية رسمية في الوقت الراهن، فهل سيكون من الإيجابي إنشاء جمعية وما هي مجالاته هذا التعاون.



# المنطقة العربية

لا توجد جمعية لهيئات إدارة الانتخابات في المنطقة العربية في الوقت الراهن، وبالتالي تركّز النقاش حول ما إذا كان وجود مثل هذه الجمعية أمراً إيجابياً، حيث عبر جميع المشاركين عن آرائهم بأن من شأن وجود جمعية إقليمية أن يقدم دعماً مهماً لهيئات إدارة الانتخابات في المنطقة. وركز النقاش أيضاً على الشكل الذي يجب أن تكون عليه مثل هذه الجمعية. واقترح البعض أن يتم إنشاؤها ضمن هياكل الجامعة العربية فيما ارتأت الغالبية أن ينبغي أن تكون هيئة مستقلة ومنفصلة عن الهياكل متعدد الأطراف القائمة حالياً. واتفق المشاركون على أن القرار يجب أن ينبثق عن هيئة إدارة الانتخابات وليس عن الحكومات أو أية كيانات غيرها. ويمكن للشركاء الدوليين دعم إنشاء هذه الجمعية عن طريق توفير المعرفة المقارنة.

وفيما يتعلق بالقضايا التي يمكن تناولها وإعطائها أولوية في الجمعية، ذُكرت عدة مجالات رئيسية منها: التصويت خارج البلاد، وبناء القدرات، وبتقييم الناخبين، ودور المال في السياسة، والتحليل المقارن للإطار التنظيمي للانتخابات في مختلف البلدان، والأنظمة الانتخابية، والعلاقات بين هيئات إدارة الانتخابات والحكومات، والمعايير الدولية للانتخابات.

واتفقت آراء المشاركين حول ما يمكن لوجود الجمعية أن يفعله من حيث تعزيز عملية نقل المعرفة وأن يوفر التدريب على تنمية قدرات الموظفين. يمكن للجمعية أن تبدأ بهيئات إدارة الانتخابات الراغبة أصلاً والقادرة على التفاعل مع بعضها في الوقت الحالي، ومن ثم تنضم هيئات أخرى للعضوية في مرحلة لاحقة. وكان رأي الأغلبية الساحقة من المشاركين أن لا تكون الحكومات داخلية في هذه الجمعية، ولكن عندما تكون الهيئة قائمة على نموذج حكومي فإن الوزارات المسؤولة عن الانتخابات فقط هي التي تدخل في عضوية الجمعية.

وشدد الحاضرون على أنه بوسع الجمعية أن تساهم في تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة وخلق الثقة. وبما أنه يوجد جمعية للمحاكم والمجالس الدستورية في المنطقة فإنه بوسعها أن تساعد هيئات إدارة الانتخابات في جهودها الرامية للتعاظم مع غيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. كذلك يوجد ائتلافات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني تغطي 17 بلداً من بلدان المنطقة. بينما لا يوجد أية رابطة إقليمية للإعلام لذا ينبغي تشجيع قطاعات الإعلام على إنشاء هيئة مماثلة. ويجب أن توضع، بقدر الإمكان، تصورات خاصة بالتعاون بين الجمعية الإقليمية لهيئات إدارة الانتخابات والجمعيات التي تضم أطرافاً أخرى صاحبة مصلحة.

تتعلق التحديات الرئيسية التي حددها النقاش في أن هيئات إدارة الانتخابات في المنطقة تشكل مجموعة النماذج (حكومية ومستقلة ومزيج منهما)، وبالتالي قد تؤثر هذه الاختلافات على طريقة عملها، ناهيك عن أن مستوى خبراتها متفاوت أيضاً. غير أن مثل هذا التكتل ينبغي أن يسبقه تبادل للزيارات بين مختلف الهيئات الانتخابية في المنطقة كي تتعرف كل منها جيداً على أوضاع نظيراتها في الإقليم.

## أوروبا

أنشأت جمعية موظفي الانتخابات في أوروبا عام 1991 حيث قامت بإنشائها ست هيئات لإدارة الانتخابات وأصبحت تضم الآن 25 عضواً. وهي مسجلة كمنظمة غير حكومية غير ربحية وتتعاون مع جهات أخرى فاعلة في مجال الانتخابات في المنطقة من فيها الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومجلس أوروبا والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

ومن حيث الهيكلية تتألف الجمعية من جمعية عامة تضم الأعضاء الخمسة والعشرين ومجلس تنفيذي مؤلف من سبعة أشخاص، ويتم إشغال منصبه رئاستها وأمانتها العامة بالتناوب. وكانت أمانة الجمعية في البداية تُدار من قبل إحدى هيئات إدارة الانتخابات ولكن جرى فيما بعد إنشاء أمانة مستقلة لتكون مؤسسة دائمة يعمل فيها حالياً ثلاثة موظفين متفرغين. إن عضوية جمعية موظفي الانتخابات في أوروبا مفتوحة لجميع هيئات إدارة الانتخابات في المنطقة.

وتتولى الجمعية القيام بعدد كبير من الأنشطة من أبرزها: (1) دعم إنشاء هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات في المنطقة، (2) تحفيز الأعضاء على العمل بنشاط في قضايا محددة، (3) إقامة علاقات مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الانتخابات والحفاظ عليها، (4) تأليف الوثائق وغيرها من المواد المعلوماتية ونشرها، (5) امتلاك موقع إلكتروني لتثقيف الناخبين الذين يصوتون لأول مرة. وتتركز خطة العمل السنوية على مجالات مواضيعية مختلفة كل سنة يجري تنفيذها داخل الجمعية وخارجها.

## أفريقيا

عملية التحول الديمقراطي ماضية في القارة الأفريقية حيث تنتمي هيئات إدارة الانتخابات إلى نماذج مختلفة ومستويات مختلفة من التطور، وهو أمر متوقع بالنظر إلى تنوع البلدان فيها. ثمة عدد من الهيئات الإقليمية والقارية التي تنخرط في الانتخابات، في إطار عملها العام. ومن هذه الهيئات جمعية السلطات الانتخابية الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هذه المنظمات هو تعزيز مصداقية الانتخابات واستدامتها. وتشارك هذه الهيئات في الموارد حيث يحظى الدعم بين الأقران بكل الدعم والتسهيل. وينبغي استحداث آليات قانونية لما في ذلك من أهمية في تعزيز التعاون.

أما التحديات فيما يتعلق بجمعية السلطات الانتخابية الأفريقية فتتعلق بالتمويل والذي يتوجب تقديمه من هيئات إدارة الانتخابات، إلا أن ذلك لا يحدث دائماً. وتتمتع الدول الأعضاء في الجمعية بحرية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية لأن هذه التوصيات ذات طبيعة اختيارية. وهناك أيضاً حالات من ازدواجية العضوية تكون فيها الهيئة عضواً في هيئات مختلفة. ومن القضايا التي تصعب من المضي قدماً بالنسبة لكثير من هيئات إدارة الانتخابات أن الحكومات لا تصادق على الصكوك القانونية اللازمة.

تعتبر الهيئات الأعضاء في الجمعية أن التعاون بين دول الجنوب هو أمر مهم جداً على امتداد الدورة الانتخابية. وفي هذا السياق، سلط المشاركون الضوء على القضايا المهمة التالية تحديداً: استدامة (تمويل الانتخابات)، واستخدام التكنولوجيا، والعنف الانتخابي، والعدالة الانتخابية والتوعية بالقضايا الجنسانية.

تتولى جمعية السلطات الانتخابية الأفريقية القيام بمهام تقصي حقائق في الدول الأعضاء، غير أن النقاشات أشارت إلى ضرورة تطوير المنهجية في هذا الصدد. من المعروف أن الديمقراطية الانتخابية والعمل التطوعي بحاجة إلى مزيد من التطوير وخاصة فيما يتعلق بالتعاقد مع طاقم العاملين في الانتخابات، وذلك بهدف التقليل من التكاليف والارتقاء بمستوى التزام الأشخاص. ومن القضايا التي أثرت الحاجة إلى تحسين عملية جمع الأموال كي تتمكن الجمعية من القيام بأنشطة أكثر بكثير مما تسمح به الميزانية الاعتيادية.



- ومن القضايا التي طُرحت ما إذا كان يتوجب بناء هيئة إدارة الانتخابات من القمة إلى القاعدة أم العكس، حيث أشار مشاركون إلى أن معظم التجارب الناجحة اعتمدت نهج البناء من القاعدة إلى القمة. ويمكن الحصول على الدعم من الشركاء الدوليين في هذا المسعى. ويتعين على أية جمعية إقليمية جديدة أن تبدأ العمل وألا تركز كثيراً على المال والإجراءات وما إلى ذلك.

- وأثيرت مخاوف بشأن استدامة الجمعية الأوروبية على مستوى لعب هذا الدور بالنظر إلى أن بعضاً من أعضائها لديه سجل مشكوك فيه بسبب تورطه سابقاً في حالات من أعمال التزوير الانتخابي أو السماح بوقوع مثل هذه الأعمال. أضيف إلى أن بعضاً من أعضاء هيئات إدارة الانتخابات ليسوا مستقلين.

- اقترح أحد المشاركين من المنطقة العربية إجراء عملية تحقق لمعرفة ما إذا كان هناك التزام واضح من طرف المشاركين من منطقتهم بإنشاء جمعية إقليمية لهيئات إدارة الانتخابات. وكان عدد الأيدي المرفوعة مؤشراً واضحاً على أن غالبية المشاركين من هذه المنطقة هم مع إنشاء مثل هذه الجمعية. علاوة على ذلك، وبناء على التجربة الأوروبية والأفريقية، تم الاتفاق على أن تبدأ الدول الراغبة والمستعدة للانضمام الآن في تمهيد الطريق أمام إنشاء جمعية عربية لهيئات إدارة الانتخابات ومن ثم ينضم الآخرون في الوقت المناسب لهم.

## الملاحظات المنبثقة عن النقاشات

- وعبرت منظمات المجتمع المدني الأعضاء من المنطقة العربية عن استعدادها لدعم قيام جمعية لهيئات إدارة الانتخابات في المنطقة العربية.

- وركزت النقاشات على كيفية التفريق بين المستويين الفني والسياسي، إذا ما تسنى ذلك، علماً بأن كلا الجانبين واقع تحت إدارة هيئات إدارة الانتخابات. وعبر المشاركون من بلدان أفريقية عن الرغبة في التعلم من تجربة المناطق الأخرى في هذا الصدد.

- وتم التقدم بطلب للجنة الفنية كي تجتمع في يونيو/ حزيران 2014 لمتابعة النقاشات التي دارت أثناء المؤتمر. والهدف الأول من هذا الاجتماع هو كيفية إنشاء الجمعية. وعبر مندوبو الجمعية الأوروبية لموظفي الانتخابات عن استعدادهم لاستضافة وفد من المندوبين العرب في مقر جمعيتهم لتبادل الخبرات والاقتراحات على مستوى أعمق.



هيئات إدارة الانتخابات

والأطراف صاحبة

المصلحة:

ملخص جلسات العمل والتوصيات



في اليوم الأخير من المؤتمر طُلب من المشاركين أن يتوزعوا إلى أربع مجموعات عمل، حيث أُنيط بكل مجموعة مهمة التقدم بتوصيات حول كيفية تعزيز العلاقة بين هيئة إدارة الانتخابات وأحد الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات. وهذه الأطراف صاحبة المصلحة هي: (١) الأحزاب السياسية، (٢) المجتمع المدني، (٣) الإعلام، (٤) مؤسسات الدولة الأخرى.

تعتبر استقلالية هيئة إدارة الانتخابات عاملاً محددًا، فعندما تكون الهيئة مستقلة يكون من الأسهل على الأحزاب السياسية التعااطي معها. إلا أن العلاقات ستتسم بصعوبة أكبر عندما تكون الهيئة متفرعة عن الحكومة بسبب إمكانية أن تحايي الهيئة، حاضراً ومستقبلاً، الحزب الحاكم. ومن هنا سيتعين على الهيئة أن تبذل جهداً لتثبيت للأحزاب السياسية أنها غير ذلك، وذلك عن طريق العمل بنزاهة مع كل الأحزاب.

أشار البعض إلى أن الهيئة قد تتعرض لضغط سياسي من قبل الحكومة، وهو ضغط قد يُترجم في بعض الحالات إلى جعل الحوار مع أحزاب المعارضة محدوداً أو معدوماً حتى. وأجمع المشاركون على وجوب أن تتصرف الهيئة دائماً بنزاهة مع كلا الطرفين: الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة.

وعلق المشاركون أهمية بالغة على مسألة إنشاء هيكل دائم لتشجيع التعاون بين الأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات بأسلوب غير مقيد بالترتيب الهرمي مع علم الجانبين بنواحي المنفعة المتبادلة المتأتمية من عملهما معاً.

من التحديات التي تواجهها العلاقة بين الهيئة والأحزاب السياسية أن هذه الأحزاب تخوض صراعاً من أجل الوصول إلى السلطة يقف فيه كل حزب في زاوية أخرى من حلبة المنافسة. وتشتد حدة هذا الصراع أكثر خلال الانتخابات بحيث تضطر هيئة إدارة الانتخابات للقيام بدور الوسيط بينها. ومن شأن صياغة مدونات أخلاق أو سلوك -بعد التباحث المشترك بشأنها بين الأحزاب والهيئة- أن يجعل من مهمة التوسط أكثر يسراً. وأثبتت التجربة في بلدان أخرى أن الأجواء العامة تصبح أكثر هدوءاً في حالات كهذه فيما تكون معدلات المشاركة أعلى.

بعد انتهاء الانتخابات، يميل التعاون بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية نحو درجة أكبر من السهولة ذلك أن القضايا المطروقة تصطبغ بطابع المصلحة العامة -مثل: التربية المدنية ورفع مستوى مشاركة المواطنين. من ناحية أخرى، يكون الدافع أقل لعدم وجود قضايا ملحة. يمكن للهيئة أن تدعو الأحزاب السياسية إلى المشاركة في بعض الأنشطة مع الاتفاق سلفاً على الأنشطة التي فيها مصلحة للطرفين. ويمكن للهيئة أن تلعب دوراً أيضاً في تعزيز التنسيق بين الأحزاب السياسية. ويمكن أيضاً للدروس المستفادة من العمليات التي تجريها الهيئة بعد انتهاء العملية الانتخابية أن تستفيد من الملاحظات والتعليقات الواردة من الأحزاب السياسية مما يساعد الهيئة على تطوير أدائها في الانتخابات اللاحقة.

يشتمل الإطار القانوني في بعض البلدان على أحكام تتعلق بالكيفية التي ينبغي للهيئة أن تتفاعل بها مع الأحزاب السياسية. وعندما لا تتواجد أحكام قانونية يمكن إجراء ترتيبات طوعية لإيجاد هيكل للتعاون الدائم بين هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية.

من التحديات التي تواجهها هيئات إدارة الانتخابات تلك التي تبرز عندما تسجل الأحزاب السياسية لمرة واحدة فقط للتنافس في انتخابات محددة، حيث يكون من الصعب في مثل هذه الحالات التعامل مع الأحزاب على أساس دائم. كما أنه من شبه المستحيل أن تكون لهيئة إدارة الانتخابات علاقات عمل مع كل حزب من الأحزاب في الأوضاع التي يوجد فيها مئات الأحزاب السياسية. وربما يكون من المستحسن في مثل هذه الحالات وضع معايير للتفاعل مع الأحزاب السياسية. فقد يكون مفيداً، على سبيل المثال، وضع حد أو حدود فيما يتعلق بمشاركة الحزب في الانتخابات الأخيرة ونسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات الماضية وحضوره على مستوى البلاد وما إلى ذلك.

## المجموعة

(١):

هيئة إدارة

الانتخابات

والأحزاب

السياسية/

المرشحو

## المجموعة

(1):

هيئة إدارة  
الانتخابات  
والأحزاب  
السياسية/  
المرشحون

وقد يكون للتشريعات القائمة تأثير كبير على العلاقات بين هيئات إدارة الانتخابات و الأحزاب السياسية. لا يقع التسجيل الانتخابي ضمن مسؤولية الهيئة، ومع ذلك فإن مهمتها الأساسية هي تنفيذ الأحكام التي يتضمنها التشريع. ويمكن للهيئة أن تضع أنظمة وتعليمات تنفيذية ضمن الإطار القانوني الموجود. وقد يتسبب الإطار، إذا كان ضعيفاً أو فيه ثغرات، في خلق بيئة غير مواتية لمشاركة الأحزاب السياسية مما يؤثر على مصداقية العملية الانتخابية بشكل عام. إلا أنه ليس بمقدور الهيئة فعل الكثير لإيجاد حل لمثل هذه الأوضاع. ومن وجهة نظر فنية، تتمخض الانتخابات التي تجري في ظل أطر ضعيفة عن انتخابات ضعيفة بصورة شبه دائمة حتى لو أُديرت هذه الانتخابات بشكل حسن.

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها هيئات إدارة الانتخابات أن تكون الأحزاب السياسية منقسمة إلى فصائل داخلية مختلفة وأن ينشأ عن ذلك خلاف حول من منها سيمثل الحزب في الهيئة. ومن الحلول المحتملة لذلك الاعتماد على النظام الأساسي للحزب. أما بالنسبة للأوضاع التي تنشأ أحياناً عن عدم رغبة أحزاب كبيرة في الدخول في مجموعة (أو تعمل بأي حال) مع أحزاب أصغر، اتفق المشاركون في مجموعة العمل على أنه ينبغي على جميع الأحزاب أن تتفاعل مع الهيئة بنفس الطريقة، والعكس صحيح. ومع ذلك، يمكن أخذ آراء مختلفة بالاعتبار بما يكفل مشاركة جميع الأحزاب إما معاً أو في ترتيبات مختلفة...إلى آخره.

كذلك ناقشت مجموعة العمل كيفية التعامل مع المرشحين المستقلين حيث توافق معظم المشاركين على أن التامل مع المرشحين في انتخابات المستوى التنفيذي (مثل: رئيس، حاكم) كانت أسهل، لكن ذلك لا ينطبق على انتخابات عضوية المجالس والانتخابات التشريعية.

وبخصوص الكيفية التي يمكن بها تنظيم أنشطة الأحزاب السياسية كان رأي الحاضرين بشكل عام أنه ينبغي أن تكون الشروط القانونية لتسجيل الأحزاب كافية وأن تحتوي على فقرات واضحة حول كيفية رصد امتثال الأحزاب لهذه القوانين. وكان هناك توافق تام في الآراء حول عدم وجوب تولي هيئات إدارة الانتخابات لعملية تسجيل الأحزاب السياسية لأن من شأن ذلك أن يضع على كاهلها عبئاً إضافياً ومن المحتمل أن يخلق توتراً في تفاعلاتها مع الأحزاب السياسية. ومن المستحسن إذن أن تقوم مؤسسة أخرى بهذا الدور.

وكان هناك اتفاق بدرجة كبيرة في آراء المشاركين في مجموعة العمل بأن تكون مهمة تنظيم تمويل الأحزاب السياسية مسؤولية مؤسسة أخرى. ومع ذلك، تتباين تجارب البلدان تبانياً كبيراً في هذا الصدد؛ ففي بعضها يكون المجلس التشريعي هو المسؤول عن مراقبة هذه الناحية بينما يكون ذلك في بلدان أخرى من مهمات هيئات إدارة الانتخابات. بصورة عامة، شدد المشاركون على أن ينبغي على هيئات إدارة الانتخابات أن تركز عملها على إجراء الانتخابات. وفي الحالات التي يتعذر إيجاد حل للخلاف فيها بين الهيئة وحزب سياسي أو أكثر، يتعين على القضاء التقدم لتولي الفصل في المسألة.

وتم التقدم باقتراحات تتعلق بسبل الاشتباك مع الأحزاب السياسية فيما بين الدورات الانتخابية، ومن هذه المقترحات: إجراء مشاورات مع الأحزاب للحصول على رأيها وملاحظاتها حول القضايا الانتخابية كالنظام الانتخابي والحد الأدنى من المرشحين للقوائم الوطنية، وقضايا التمويل، والإجراءات، والعدالة الانتخابية. ومع اقتراب موعد الانتخابات يمكن للهيئة أن تطلع الأحزاب السياسية على مسودة اللوائح التنفيذية وأن تدعم تدريب وكلاء الأحزاب على الإجراءات الانتخابية.

وفي النهاية، شدد المشاركون في هذه المجموعة على أهمية الإقرار بأن هيئة إدارة الانتخابات، وبالرغم من أنها الطرف الرئيسي صاحب المصلحة في الانتخابات، تبقى واحداً من هذه الأطراف ليس إلا. ويجب على ممثلي كل الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات (الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام ومؤسسات الدولة) تنفيذ المهام بأفضل الطرق الممكنة بحيث تكون ناجحة وذات مصداقية. وفي الوقت الذي تعد فيه اللجان التشاورية مع الأحزاب السياسية مفيدة للغاية وينبغي التشجيع على إنشائها بشكل دائم، تبقى القرارات والمسؤولية النهائية في يد هيئات إدارة الانتخابات.

## المجموعة

(2):

هيئات إدارة

الانتخابات

ومنظمات

المجتمع المدني

يساعد التمييز بين المراحل المختلفة للدورة الانتخابية في تقييم مختلف مجالات التعاون بين المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات. وفي الغالب، تعتمد مسألة ما إذا كان يمكن لهما، أو يتعين عليها، تنفيذ الأعمال معاً على المرحلة التي ستُنفذ فيها تلك الأعمال؛ أي فترة ما قبل الانتخابات أو أثناء الانتخابات أو الفترة التي تعقب الانتخابات.

تشتمل مجالات التعاون التي ورد ذكرها على: بناء القدرات، والتوعية بالقضايا الجنسانية، وتثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات. أما القيمة المضافة المتميزة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني هي أنها قادرة على تزويد هيئات إدارة الانتخابات بمعلومات موثوقة من المستوى الجماهيري؛ ففي معظم الحالات لا تمتلك الهيئة القدرة على القيام بذلك بنفسها. كذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي شريك في عملية تدقيق العملية الانتخابية ودعم النقاشات حول الإصلاح الانتخابي.

هناك عدة تحديات وفرص ترتبط بالجهود المبذولة لتطوير التعاون بين هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني. واتفق الحاضرون بأن التواصل والثقة المتبادلة وعمقان مثل هذه العلاقات. ويجب أن تُبنى الثقة على المدى الطويل ومن خلال أنشطة مشتركة. كما أن بمقدور العمل على قضايا محددة -لشركين مصلحة فيها- تعزيز الطبيعة ذات المنفعة المتبادلة للعلاقات.

تفتقر الأطر القانونية أحياناً للوضوح فيما يتعلق بواجبات ومسؤوليات هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي من شأنه أن يخلق تناقضات، لكنها تناقضات يمكن التغلب عليها من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات المستهدفة لتوضيح المسؤوليات المحددة وبناء المعرفة المتبادلة.

أشار بعض المشاركين في مجموعة العمل إلى وجود تنافس في بعض الأحيان بين هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني على موارد المانحين -كما في مجال تنفيذ أنشطة تثقيف الناخبين مثلاً. أفضل الحلول هنا هو أبسطها: العمل معاً من أجل تحقيق أفضل نتائج ممكنة. ويجب بناء توافق في الآراء حول ما الذي يجب إنجازه، ومن سينجزه ومتى. وبعد التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات والأنشطة، يسير التنفيذ عادة في طريقه دون أن يواجه مصاعب كبرى.

وجادل بعض المشاركين بأن الرؤى السياسية تستحوذ أحياناً على منظمات المجتمع المدني مما يجعل من العسير على هيئة إدارة الانتخابات إقامة علاقة مثمرة معها. وأشار آخرون إلى أن الهيئة قد تفتقر إلى الإرادة السياسية للعمل مع المجتمع المدني من منطلق نظرتها لمنظمات المجتمع المدني على أنها تهديد أو خصم لها.

ومن بين التحديات الرئيسية التي تناولها النقاش كيفية الحفاظ على التعاون على امتداد الدورة الانتخابية. ومن الطرق التقديمية المحتملة العمل المشترك على طيف أوسع من القضايا الانتخابية من قبيل تسجيل الناخبين وتسجيل الأحزاب والمرشحين والنظم الانتخابية.

في المجمل، اتفقت آراء المشاركين في مجموعة العمل على أن مستوى مصداقية الانتخابات يرتفع عندما تتعاون هيئات إدارة الانتخابات تعاوناً شاملاً وفعالاً مع منظمات المجتمع المدني. بيد أن مستوى استقلالية منظمات المجتمع المدني يصنع الفرق في أغلب الأحيان، حيث يكون المستوى الأفضل والأكثر نجاحاً للعلاقة مع أكثر منظمات المجتمع المدني استقلالية وقوة والتي يتم عملها العمل الذي تنجزه الهيئة.

## المجموعة

(3):

هيئات إدارة

الانتخابات

والإعلام

تتغير سمات المشهد الإعلامي تغيراً كبيراً من بلد لآخر. إن لنوعية الإعلام في بلد ما ومستوى استقلاليته أثر مباشر على نوع العلاقات التي ستربط الهيئة بالإعلام في ذلك البلد. واتفق المشاركون في المجموعة أن الإعلام الحر، الخالي من الرقابة هو ركيزة من ركائز الديمقراطية. غير أنه يجري إفساد وسائل الإعلام في بعض الأحيان من قبل أطراف لها مصلحة.

ثمّة اعتقاد بأنه تفاعل هيئات إدارة الانتخابات مع الإعلام أمر إيجابي على امتداد الدورة الانتخابية حول موضوعات محددة مرتبطة بمراحل محددة من الدورة الانتخابية. وتختلف وتيرة اللقاءات بالإعلام بحسب الفترة الانتخابية. ويمكن للطرفين عقد لقاءات بين الانتخابات كل ثلاثة أشهر أو نحوه، أما أثناء العملية الانتخابية فمن الأمثل أن تكون اللقاءات أسبوعية إن أمكن.

واتفق المشاركون حول أهمية إعداد مدونة لقواعد السلوك خاصة بالإعلام من قبل ممثلي الإعلام أنفسهم بدعم من هيئة إدارة الانتخابات. من شأن مثل هذه المدونة أن تيسر -على نحو نموذجي- من عمل الإعلام وهيئة إدارة الانتخابات لكونها تنص بوضوح على قوانين اللعبة. وكي تكون مثل هذه المدونة فعالة ينبغي لها أن تشتمل على آلية مراقبة وبعض التدابير التأديبية حتى وإن لم تكن تنشر علناً أسماء المذنبين.

وبشكل عام هناك اتفاق على أن محاول فرض الرقابة على الإعلام ليس بالفكرة الجيدة لكونه يأتي بنتائج معاكسة ربما ترد على من يحاول ممارسة الرقابة على هذه القطاع. من المستحسن التعاون مع الإعلام بدلاً من العمل ضده، وسواء أكان إعلاماً تقليدياً أم من وسائل التواصل الاجتماعي.

وعبّر إعلاميون من مجموعة العمل عن اعتقادهم بضرورة أن تكون هيئات إدارة الانتخابات على مستوى أفضل بكثير من التجهيز للتعامل مع الإعلام. لذا فإنه من المستحسن -برأيهم- أن توظف الهيئات محترفين عارفين بالإعلام للإشراف على التعاون والتفاعل. وكان من بين الاقتراحات أن يتم تدريب موظفي الهيئة ومدوبي الإعلام معاً على القضايا الانتخابية. ويمكن عقد هذه الدورات التدريبية في مواقع مختلفة منها الجامعات أو الجمعيات الإعلامية أو حتى في موقع الهيئة نفسها. وينبغي أن تضع الهيئة والإعلام استراتيجية إعلامية قائمة على أساس سياقي وليس على المظهر الخارجي للأحداث. ومن شأن الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون أن يكون مفيداً في مساعدة الهيئة على صياغة مثل هذه الاستراتيجية.

ونظراً لأن مصداقية العملية الانتخابية هي الأولوية الأساسية للعملية، ارتأى المشاركون أنه من الضروري معالجة أية قضية قد تؤثر على مصداقية هيئة إدارة الانتخابات فور بروزها، مهنية.

يفسح التعاون الوثيق مع الإعلام أيضاً المجال للتصدي المباشر لمسألة خطاب الكراهية. وقد يكون أفضل نهج يمكن للهيئة إتباعه في هذا الصدد، برأي المشاركين في المجموعة، هو إبلاغ دوائر إنفاذ القانون عن المخالفات القانونية بدلاً من محاولة حلها بنفسها. كذلك أثّرت قضية انعدام شعور ممارسي العمل الإعلامي بالأمن حيث طلب بعض المشاركين مساعدة هيئات إدارة الانتخابات إلى تحسين ظروف عمل المندوبين الإعلاميين.

ودرس المشاركون في مجموعة العمل التحديات المتعلقة بالتغطية المتكافئة للانتخابات ومختلف الطرق المؤدية إلى خلق مجال يمنح الجميع قدراً متساوياً من الفرص. واتفق معظم الحاضرين على وجوب تخصيص وقت مجاني في الإعلام العام لكل المتنافسين. وارتأى الحاضرون أن الزيادة في حجم المال المنفق على الحملات الإعلانية ينذر بخطر وشددوا على أن إيجاد سبل للتخفيف من هذه النزعة وضبطها ضروري من أجل تلافي تعريض مصداقية العملية الانتخابية ككل للاهتزاز.

وفيما يتعلق برصد وسائل الإعلام أثناء الانتخابات، كان هناك إحساس بوجوب ترك هذه المهمة لكيانات مهنية غير حكومية وألا تتولى هيئة إدارة الانتخابات مباشرة عملية رصد الإعلام بنفسها. ويمكنها على أية حال التعاقد مع شركات للقيام بهذه المهمة تحت إشراف الهيئة.

## المجموعة

(4):

هيئات إدارة

الانتخابات

ومؤسسات

الدولة الأخرى

تلعب مؤسسات الدولة دوراً مهماً في الدورة الانتخابية، وهو دور يقتضي توفير الأمن ودعم هيئة إدارة الانتخابات بموظفين لمدة مؤقتة وتنفيذ الأنشطة الانتخابية (كتسجيل الناخبين مثلاً) إلى جانب مهام أخرى. ويمكن أن يكون لمستوى مشاركة الحكومة أثر على مصداقية الانتخابات. عل سبيل المثال، تتأثر المصداقية تأثيراً سلبياً عندما يكون لمؤسسات الدولة تأثير زائد على العملية الانتخابية. ويحدث الأثر نفسه عندما يتم تنفيذ الأعمال دون قدر كاف من الشفافية ودون إطار قانوني واضح للأنشطة أو عندما ينفذ كلا الطرفين: هيئة إدارة الانتخابات ومؤسسات الدولة الأخرى النشاط نفسه في تكرار لا داعي له. وقيم المشاركون في مجموعة العمل أيضاً حجم الميزانية وصرافها في الوقت المناسب بصفقتها عوامل وثيقة الصلة وقادرة على التأثير سلباً على مصداقية الانتخابات. أخيراً، قد ينجم عن افتقار موظفي القطاع العام إلى التدريب والمعرفة بالعمليات والبنى الانتخابية تأثير سلبي على نوعية العمليات الانتخابية.

ومن العقبات الكبرى التي تعترض سبيل التعاون عندما يكون مستوى التنسيق والتعاون ضعيفاً بين مختلف مؤسسات الدولة المنخرطة في العملية الانتخابية. وقد يؤثر مثل هذا الوضع تأثيراً كبيراً على الطريقة التي ترتبط بها هذه المؤسسات بهيئة إدارة الانتخابات بصرف النظر عن نموذجها. كذلك لا يكون هناك تعريف واضح لمعايير التعاون في بعض الأحيان. أخيراً، هناك مقايضة بين الاستقلالية والمصداقية من جهة والجدوى الاقتصادية والاستدامة من جهة أخرى. وأكثر ما ينطبق ذلك على هيئات إدارة الانتخابات حديثة التأسيس والتي يتعين عليها العمل بكد أكبر لترسيخ مصداقيتها إن كانت تعتمد على مؤسسات الدولة.

وتدارس المشاركون في المجموعة عدداً من التوصيات المتعلقة بتطوير علاقة العمل بين هيئات إدارة الانتخابات ومؤسسات الدولة الأخرى، حيث ارتأت غالبيتهم بأنه ينبغي للهيئة أن تضع القوانين وأنه ينبغي لهيئات الدولة ذات الصلة أن تلتزم بها مهنياً ونزاهة. وفي يتسنى القيام بذلك، يجب وضع إجراءات واضحة للتعامل والإعلان عنها. ويجب تثبيت هذه الإجراءات في مذكرات تفاهم، على سبيل المثال، أو في عقود مع وضع خطط تنفيذ واضحة. ومن الضروري تعريف الولايات تعريفاً واضحاً في القانون وتطبيق الأحكام باستمرار. وينبغي أن يجري تخطيط الأعمال والتشاور بانتظام وبطريقة رسمية وغير رسمية على امتداد الدورة الانتخابية. ومن الأهمية بمكان أن يجري تحديد وصراف الميزانية المخصصة لهيئة إدارة الانتخابات دون أي تدخل سياسي. وفي يتسنى القيام بذلك، قال المشاركون إنه من المستحسن أن يُشرف البرلمان مباشرة على معظم الأعمال ذات الصلة بالميزانية وليس هيئة حكومية. أخيراً، ارتأى المشاركون أن مؤسسات الدولة شريك مهم في مجال تنمية القدرات (وخاصة القدرة على القراءة والكتابة) وأنه ينبغي للهيئة أن تتعامل معها على امتداد الدورة الانتخابية.

## الملاحظات الختامية

في الجلسات الختامية، هنا مندوبو كل من الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي المشاركين في المؤتمر ومنظميه على ما تمخض عنه من تبادل مفيد للخبرات، وعبروا عن ثقتهم بأن عملية تبادل المعارف التي تمت خلال الأيام القليلة الماضية ستخلق دافعاً لدى هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات من أجل العمل على تطوير التعامل فيما بينهما في المستقبل.

كما شددوا على أن الانتخابات عبارة عن تنافس على السلطة وبالتالي فإن المتنافسين يخوضونها في بعض الأحيان بقوة على نحو يضع حدود ما هو مسموح به قانوناً تحت الاختبار. وفي الوقت الذي من واجب هيئات إدارة الانتخابات أن تنجز انتخابات ذات مصداقية من الناحية الفنية، إلا أن مصداقية الانتخابات ليست -في نهاية المطاف- تحت سيطرتها لأنها لا تستطيع أن تتحكم في، أو تؤثر على، جميع العوامل التي تضمن التزام جميع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات بقوانين اللعبة. وفي بعض الحالات، تكون حتى القوانين غير مقبولة عند بعض الأطراف صاحبة المصلحة وبالتالي تقوم هذه بتقويض العملية الانتخابية برمتها بصرف النظر عن مدى إجابة هيئة إدارة الانتخابات لعمليها.



# مرفق جدول أعمال المؤتمر





Empowered lives.  
Resilient nations.

تحت رعاية

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين  
المعظم حفظه الله

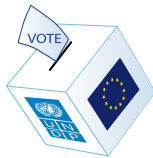


ورشة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي

تعزيز مصداقية وقبول العمليات الانتخابية:  
دور الشركاء والإدارات الانتخابية

البحر الميت، الأردن، 7-11 نيسان 2014

جدول الأعمال



EC-UNDP

Joint Task Force on Electoral Assistance

[www.ec-undp-electoralassistance.org](http://www.ec-undp-electoralassistance.org)

# اليوم 1

## حفل الافتتاح

الاثنين  
7 أبريل

تسجيل المشاركين في قاعة المؤتمر قاعة الاحتفالات الكبرى - فندق موفنيك	11:00 - 09:30
تقديم القهوة للحضور في قاعة الاحتفالات الكبرى	11:30 - 11:00
حفل الافتتاح كلمة افتتاحية يلقها معالي الأستاذ/ رياض الشكعة، رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب بالإبابة/ الأردن كلمة افتتاحية تلقيها سعادة السيدة/ جوانا فرونيكا، سفيرة الاتحاد الأوروبي بالأردن كلمة افتتاحية تلقيها سعادة السيد مراد وهبة، مساعد المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	12:15 - 11:30
صورة جماعية	13:00 - 12:15
استراحة غداء	14:00 - 13:00



أهداف المؤتمر واستعراض جدول الأعمال وتقديم الوفود الوطنية جيان بيرو كاتوتزي، كبير مستشاري المساعدة الانتخابية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عضو قوة العمل المشتركة للمساعدة الانتخابية بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي راكيل ريكو برنابي، مستشار المساعدة الانتخابية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عضو قوة العمل المشتركة للمساعدة الانتخابية بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	14:30 – 14:00 متحدث
بدرية بلبيسى، مساعد الأمين العام للهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن	رئيس الجلسة
تعريف الإطار المفاهيمي: ماذا نفهم من مصداقية العملية الانتخابية؟ رافاييل لوبيز بينتور، خبير مستقل في مجال الانتخابات	14:50 – 14:30 متحدث
أثر الإدارات الانتخابية والأطراف الأخرى المعنية بالانتخابات على مصداقية وقبول العملية الانتخابية كارلوس فيلينزويلا، كبير مستشاري الانتخابات، برنامج تعزيز الانتخابات بمصر وليبيا وتونس التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	15:10 – 14:50 متحدث
المبادئ الرئيسية التي تعزز مصداقية العمليات الانتخابية وقبول نتائجها هيروكو ميامورا، رئيس فريق عمل دعم الدول، قسم المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية	15:30 – 15:10 متحدث
أسئلة ومناقشة	16:00 – 15:30
استراحة لتناول المشروبات	16:30 – 16:00

## أثر مؤسسات الدولة الأخرى على مصداقية الانتخابات

نوتيمبا دجيودجا، رئيس لجنة الانتخابات في ناميبيا	رئيس الجلسة
رافاييل لوبيز بينتور، خبير مستقل في مجال الانتخابات (EISA) إيلونا تيب، مدير العمليات، المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة بأفريقيا	16:50 – 16:30 متحدث
أثر الإدارات الانتخابية والأطراف الأخرى المعنية بالانتخابات على مصداقية وقبول العملية الانتخابية أدريان ستووب، محامى، وخبير مستقل في مجال الانتخابات	17:10 – 16:50 متحدث
الأمن الانتخابي وأثره على العمليات الانتخابية هيروكو ميامورا، رئيس فريق عمل دعم الدول، قسم المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية	17:30 – 17:10 متحدث
أسئلة ومناقشة	18:00 – 17:30
عشاء ترحيب تنظمه الهيئة المستقلة للانتخاب بالأردن	20:00

# الأحزاب السياسية والمرشحون

## الثلاثاء أبريل 8 اليوم 2

رئيس الجلسة	بوا ماثيو بايل، الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) كبير مستشاري الانتخابات، جمهورية أفريقيا الوسطى
09:20 – 09:00	دور الأحزاب السياسية والمرشحين ومدى مساهمتهم في ضمان إجراء انتخابات تحظى بالمصداقية والقبول
متحدث	اريمانيت شيهو، كبير المدراء القطريين بالمعهد الديمقراطي الوطني بالأردن.
09:40 – 09:20	ما هي الآليات التي يمكن للإدارات الانتخابية تطبيقها من أجل تعزيز التعاون مع الأحزاب السياسية والمرشحين؟
متحدث	فرانسيسكو كوبوس-فلوريس، خبير مستقل في مجال الانتخابات.
10:00 – 09:40	ما هو دور السلطات الانتخابية والمتنافسين الانتخابيين والمسؤولية التي تُلقى على عاتقهم في المواقف التي من المحتمل أن ينشب فيها صراع؟
متحدث	سلفادور نافا جومار، قاضي، المحكمة العليا للانتخابات الاتحادية بالسلطة القضائية الاتحادية، المكسيك.
10:30 – 10:00	أسئلة ومناقشة
11:00 – 10:30	استراحة لتناول المشروبات
رئيس الجلسة	د. على درابكة، أمين عام الهيئة المستقلة للانتخاب بالأردن.
11:20 – 11:00	ما هي الآليات التي يمكن للإدارات الانتخابية والأحزاب السياسية تطبيقها لمحاربة التزوير الانتخابي والقضاء على الفساد السياسي؟
متحدث	هيرمان ثيل، مدير مكتب المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بالأردن.
11:40 – 11:20	المال والسياسة: هل يجب على الإدارات الانتخابية الاضطلاع بدور ما في مراقبة التمويل الذي تحصل عليه الأحزاب وما تتلقاه من تمويل لحملاتها الانتخابية؟
متحدث	كارلوس نافارو، مدير مركز الدراسات والمشاريع الدولية، المعهد الانتخابي الفيدرالي بالمكسيك.
12:00 – 11:40	هل تعد مدونة قواعد السلوك كافية لضمان التزام الأحزاب السياسية والمرشحين بقواعد المنافسة الانتخابية؟ وما هو الدور المتوقع من الإدارات الانتخابية في هذا المجال؟
متحدث	جيروم شيلتينز، مدير البرنامج في تنزانيا وليبيا، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب.
12:30 – 12:00	أسئلة ومناقشة
14:00 – 12:30	استراحة لتناول الغداء



## خبرات البلدان

استعراض لتجارب الدول يوري تشوكان، رئيس اللجنة المركزية للانتخابات بمولدوفا	رئيس الجلسة
البوسنة والهرسك: كيف تتعامل اللجنة المركزية للانتخابات مع الأحزاب السياسية والقضايا العرقية؟ إيرينا هادزيابديك، عضو اللجنة المركزية للانتخابات بالبوسنة والهرسك.	14:20 – 14:00 متحدث
الأمريكتان: تحدي قبول نتائج الانتخابات مانويل كاريللو، رئيس وحدة الشؤون الدولية في المعهد الانتخابي الفيدرالي بالمكسيك.	14:40 – 14:20 متحدث
ليبيريا: دور الأحزاب السياسية والمرشحين ومدى مساهمتهم في ضمان إجراء انتخابات تحظى بالمصداقية والقبول لامين ليچ، المدير التنفيذي للجنة الانتخابات الوطنية بليبيريا.	15:00 – 14:40 متحدث
أسئلة ومناقشة	15:30 – 15:00
استراحة لتناول المشروبات	16:00 – 15:30
استعراض لتجارب الدول لاجير نايل ميتشل مكتب رئيس الوزراء - هايتي باكستان: بناء العلاقة بين لجنة الانتخابات، الأحزاب السياسية والمرشحين لتعزيز نزاهة العمليات الانتخابية سييد شير أفجان - أمين إضافي - اللجنة الانتخابية الباكستانية	رئيس الجلسة 16:20 – 16:00 متحدث
مدغشقر: مشاركة الأحزاب السياسية في مداوات الإدارة الانتخابية: التحديات والفرص بياترس عطاالله - رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للمرحلة الانتقالية (سينيت)	16:40 – 16:20 متحدث
فاطمة سمورة - الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدغشقر	17:30 – 16:40

## الإعلام، والمجتمع المدني، ومراقبو الانتخابات

# اليوم 3

الأربعاء  
9 أبريل

رئيس الجلسة	أندر مبنجوي سونجو نائب الرئيس، اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية
09:20 – 09:00	دور الإعلام في تحقيق الثقة والقبول التام للعمليات الانتخابية
متحدث	يونس مجاهد، نقيب الصحفيين في المغرب
09:40 – 09:20	هل ساهم الإعلام المجتمعي في تغيير دور الإعلام في العمليات الانتخابية؟
متحدث	د. آنيث مونيكافانيليك - كبير مديري برنامج العمليات الانتخابية بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية
10:00 – 09:40	التدابير التي تتخذها الإدارات الانتخابية لتعزيز تأثير الإعلام على مصداقية العملية
متحدث	جاميس دين، مدير السياسات والتعلم بجمعية ميديا أكشن التابعة لمحطة BBC
10:30 – 10:00	أسئلة ومناقشة
11:00 – 10:30	استراحة لتناول المشروبات
رئيس الجلسة	القاضي إيساو إلبوت شولو، عضو اللجنة الانتخابية بزامبيا
11:20 – 11:00	المجتمع المدني والإدارة الانتخابية: العمل سوياً في مجال تثقيف الناخبين
متحدث	أوسكار بلو، مدير منظمة Search for Common Ground ليبيريا
11:40 – 11:20	المراقبة المحلية للانتخابات: أثرها على العملية الانتخابية ومسؤوليتها تجاهها
متحدث	لويس جيمبو، رئيس المعهد الأنجولي للنظم الانتخابية والديمقراطية
12:00 – 11:40	المجتمع المدني، هل هو جهة رقابية أم شريك منفذ؟ وهل يوجد تضارب في المصالح؟
متحدث	رومان أدوت، منظمة جولوس الإقليمية، روسيا
12:30 – 12:00	أسئلة ومناقشة
14:00 – 12:30	استراحة غداء



## تجارب البلدان

رئيس الجلسة	استعراض تجارب الدول لوثر بوكستين، رئيس لجنة الاقتراع المركزية الرئيسية بسورينام
14:20 – 14:00	تونس: الديمقراطية في مرحلة التحول: دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية تونس: الدروس المستفادة من انتخابات 2011 والخطوات المستقبلية مراد بن مولي، نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس ليلى بحرية، ممثلة مرصد شاهد، تونس
متحدث	
14:40 – 14:20	نيبال: الجهود المبذولة لدمج المجتمع المدني والإعلام والمراقبين في العملية الانتخابية نيال كانثا، كبير مفوضي الانتخابات بنيبال
متحدث	
15:00 – 14:40	الدروس المستفادة من المراقبة الدولية: أثرها على مصداقية العمليات الانتخابية إيمانويل جيفريه، رئيس شعبة الديمقراطية ومراقبة الانتخابات بالإدارة الأوروبية للعمليات الخارجية
متحدث	
15:30 – 15:00	أسئلة ومناقشة
16:00 – 15:30	استراحة لتناول المشروبات
رئيس الجلسة	استعراض تجارب الدول تاتيفيك أوهانيان، عضو المفوضية المركزية للانتخابات في أرمينيا
16:20 – 16:00	فلسطين: توجيه لجنة الانتخابات المركزية نحو تعزيز الروابط مع المجتمع المدني هشام كحيل، المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية، فلسطين ممثل عن منظمات المجتمع المدني من فلسطين
متحدث	
16:40 – 16:20	كينيا: الانتخابات الكينية 2013: دور الإعلام عمومًا وبرنامج المناقشة الواقعية كينيا تتحدث د. أنجيلا موريتي، مديرة الأبحاث، جمعية ميديا أكشن التابعة لمحطة BBC، شرق أفريقيا- كينيا
متحدث	
17:00 – 16:40	الأردن: الجهود المبذولة لدمج المجتمع المدني والإعلام والمراقبين في العملية الانتخابية بشرى أبو شحوت، مديرة السياسات والتطوير المؤسسي، الهيئة المستقلة للانتخاب بالأردن
متحدث	
17:30 – 17:00	أسئلة ومناقشة

## الشركاء المعنيون: مشاركة الدروس المستفادة

# اليوم الخميس 10 أبريل

متشانغا مجاكا عضو المفوضية الوطنية للانتخاب في تنزانيا	رئيس الجلسة 09:45 – 09:00
تقبل نتائج الانتخابات: مشروع المتابعة المشتركة لنتائج انتخابات الأحزاب بغانا (J-PERM) دافيد إكو أيباه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غانا	غانا الميسر
جورجينا أوبوكو أمانكوا، نائب الرئيس للشؤون المالية والإدارية بلجنة الانتخابات في غانا حامد كودي فيسا، رئيس مسؤولي الانتخابات، لجنة الانتخابات في غانا إيمانويل ويلسون، ممثل عن حزب المؤتمر الشعبي الوطني بيتر ماك مانو، ممثل عن الحزب الوطني الجديد أحمد جيدل، ممثل عن حزب المؤتمر الديمقراطي الوطني ويليام دوكتور، ممثل عن الحزب الشعبي التقدمي جاييس كوابينا بومفيه، ممثل عن حزب مؤتمر الشعب	المتحدثون
أسئلة ومناقشة	10:15 – 09:45
استراحة لتناول المشروبات	10:45 – 10:15
مارتن هالف، كبير المستشارين الفنيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن	رئيس الجلسة 11:30 – 10:45
التعاون بين الشركاء المعنيين بالانتخابات: تجربة مالي في الانتخابات التي أجريت في مرحلة ما بعد النزاع	مالي
أليان أبادوكون، كبير المستشارين الفنيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مالي	لميسر
موسى سينكو كوليبالي، وزير الإدارة الإقليمية مامادو دياموتاني، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مالي الكولونيل إن تيو بنجالي، مدير مكتب التسجيل الانتخابي موريا سينايكو، رئيس اللجنة المعنية بلوجيستيات الانتخابات تراوري نانا سيساكو، مجموعة PIVOT (مركز أوكيتا) - المجتمع المدني ألبو دجيم، اتحاد الإذاعة والتلفزيون الحر بمالي	متحدث





أسئلة ومناقشة	12:00 – 11:30
رئيسة الجلسة ليفريج لبيتشي، رئيسة لجنة الانتخابات المركزية بألبانيا	
دمج المساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية: الشركاء المعنيون	12:30 – 12:00
المتحدثون خديجة الرباح، المنسقة الوطنية وعضوة بالجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ماموسيبى فولو، مفوضة اللجنة الانتخابية المستقلة، ليسوتو ممثلة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة	
أسئلة ومناقشة	13:00 – 12:30
استراحة غداء	14:00 – 13:00

## منظور إقليمي: التحديات والفرص الخاصة بالتعاون الإقليمي

تقارير الميسرين والمناقشات العامة رافاييل لوبيز بينتور - خبير مستقل في مجال الانتخابات	رئيس الجلسة
المجموعة (1): جامعة الدول العربية لويس مارتينيز بيتانزوس - المستشار الانتخابي الإقليمي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدول العربية	15:30 – 14:00
المجموعة (2): رابطة مسؤولي الانتخابات الأوروبية زولت سزولنوكي - الأمين العام لرابطة مسؤولي الانتخابات الأوروبية	جلسات العمل المصغرة
المجموعة (3): أفريقيا (الاتحاد الأفريقي، التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، منتدى الهيئات الانتخابية لدول الملتيق التنموي لجنوب إفريقيا)	الميسر
جورام روكامب - كبير المستشارين الفنيين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تنزانيا	الميسر
خابات المس	16:00 – 15:30
سئلة ومناقشة	17:30 – 16:00

# تطوير العمل بين الإدارات الانتخابية والشركاء المعنيين: جلسات العمل والتوصيات

اليوم  
الجمعة  
11 أبريل

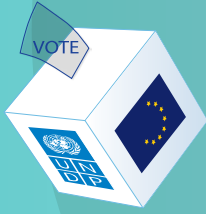
رئيس الجلسة جيانبيرو كاتوزي - كبير مستشاري المساعدة الانتخابية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فرقة العمل المشتركة التابعة للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالمساعدة الانتخابية	09:15 - 09:00
العروض التقديمية لعمل المجموعات ومنهجيتها	القاعة الرئيسية
المجموعة (1): الإدارات الانتخابية والأحزاب الانتخابية والمرشحون راكيل ريكو برناب - مستشار المساعدات الانتخابية - فرقة العمل المشتركة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية المعنية بالمساعدة الانتخابية	10:30 - 09:15
جلسات العمل المصغرة	ليس
المجموعة (2): هيئة إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ديودونيه تشيويو - المستشار الانتخابي الإقليمي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - أفريقيا	ليس
المجموعة (3): الإدارات الانتخابية والإعلام جيمس دين - مدير السياسات والتعلم بجمعية ميديا أكشن الخيرية التابعة لمحطة BBC	ليس
المجموعة (4): الإدارات الانتخابية ومؤسسات الدولة الأخرى ألبيدا فرييرا- مستشارة السياسات الانتخابية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ليس
استراحة لتناول المشروبات	11:00 - 10:30
مناقشة عامة: ملخص للموضوعات والتوصيات	12:30 - 11:00



ختام المؤتمر، بيير هارتز، مساعد المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بروكسل	رئيس الجلسة
<p>كلمة معالي الأستاذ رياض الشكعة رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب بالإنابة/ الأردن</p>	<p>13:00 – 12:30</p>
<p>كلمة جان لوى فيل، رئيس وحدة الحاكمية، والديمقراطية، والتنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان بالمفوضية الأوروبية - مكتب التعاون الأوروبي للمعونة</p>	
<p>كلمة مجدي مارتينيز سليمان ، مدير بالنيابة لمكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>	
استراحة غداء	14:00 – 13:00



# CREDIBILITY



**EC-UNDP**

**Joint Task Force on Electoral Assistance**

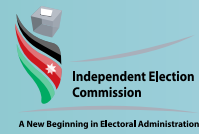
[www.ec-undp-electoralassistance.org](http://www.ec-undp-electoralassistance.org)

ونظم المؤتمر من قبل:



*Empowered lives.  
Resilient nations.*

بالتعاون مع:



بدعم من:

Swedish International Development  
Cooperation Agency



**GPECS**

Global Programme for Electoral Cycle Support



UNDP Office in Jordan  
Regional Electoral Support  
project for Middle East and North Africa

